الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون–تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الموسومة بـــــ:

الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري وانعكاساتها

1830–1870م

إعداد الطالبتين:
–خطوف حنان
–زرادنة شهرزاد

إشراف:
د–حرشوش كريمة

لجنة المناقشة:

د.بوحموم محمد	رئيسا
د.ة حرشوش كريمة	مشرفا و مقررا
د. مداح عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 1439هـ–1440هـ/2018م–2019م

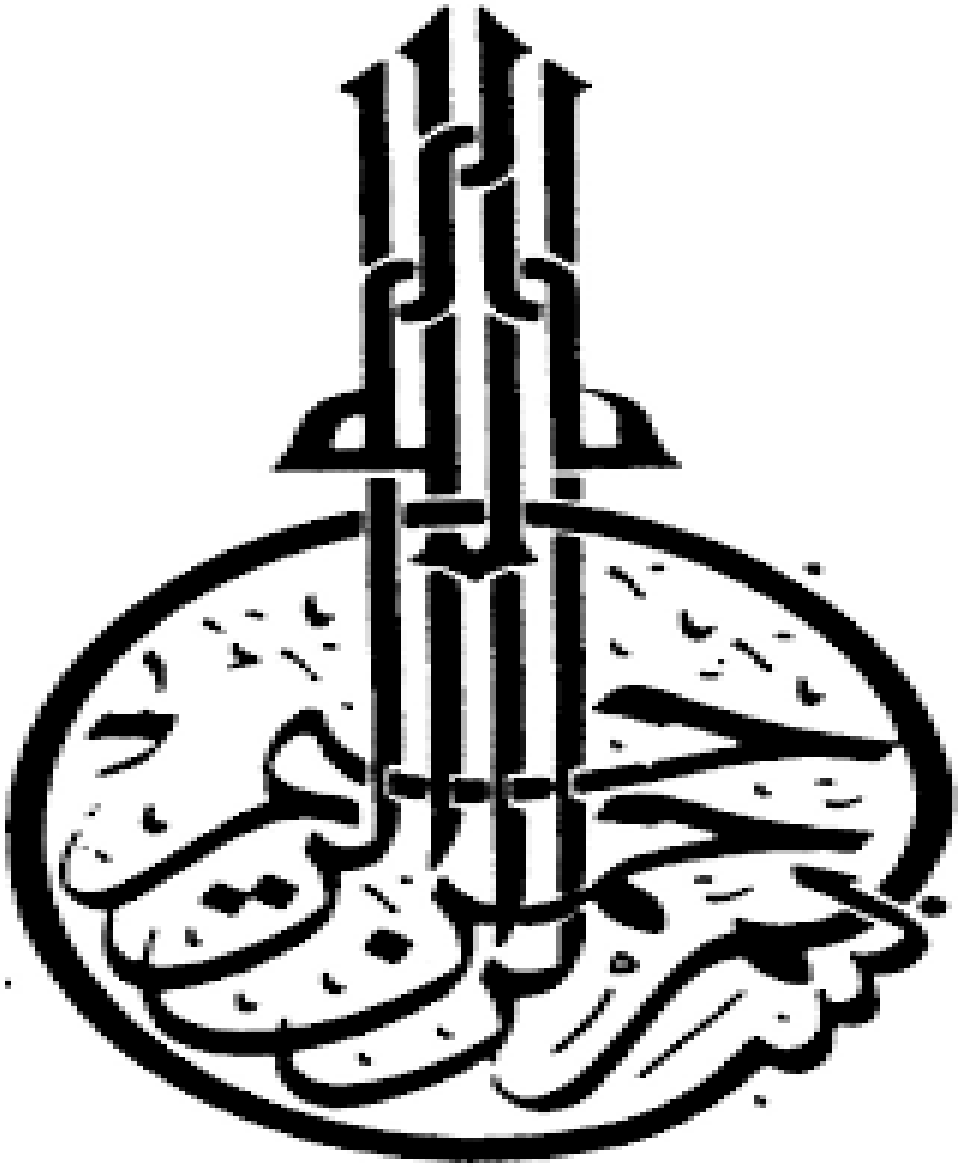

شكـــر وعرفان

مصدقا لقوله تعالى : " **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**"سورة ابراهيم- الاية 7- لله الشكر أولا وآخرا ما أنعم علينا من الصحة والعافية وإعانته لنا على إكمال هذا العمل المتواضع .

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (منلم يشكر الناس لم يشكر اللّه) ومن أسرى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعو فادعو له " .

نتقدم بخاص الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة "حرشوش كريمة"لما بذلته معنا من جهد وتقديمهما للتوجيهات والنصائح القيمة فكانت مدعمة وموجهة وناصحة ، مما سمح لنا بانجاز هذا البحث وإخراجه على هذه الصورة ، فجزاك الله خير الجزاء.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر أساتذة قسم العلوم الإنسانية .

ونتقدم بالشكر إلى عمال وعاملات مكتبة قسم العلوم الإنسانية ، جامعة ابن خلدون – تيارت.

اهـــداء

الى من أرضعتني الحب والحنان الى بلسم الحب وبلسم الشفاء الى القلب الناصع بالبياض ''أمي الغالية'' وأطال اللّه في عمرها .

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل الذي أنار درب عمري إلى من مكان فخري واعتزازي إلى رمز السبيل والعطاء إلى من حمد الاشواك عند دربي ليمهد لي طريق العلم ''أبي الغالي'' وأطال الله في عمره .

إلى من لا يمكن الكلمات أن توفي حقه ولا حتى الأرقام أن تحصي فضله إلى عميد البيت أخي الوحيد والعزيز "سيد علي" إلى من قاسموني أفراحي وشاركوني في الحنان ويخاطبهم الفؤاد قبل اللسان سندي في الحياة أخواتي وإلى كافة الأهل والأقارب.

وإلى مصدر مرح في حياتي الكتكوتات هم : '' لجين ، رهف، نجلاء، وسيم ، ملاك،رياض".

إلى كل أقاربي وقريباتي إلى رفيقتي دربي اللاتي قاسمتني في شغف العلم والمعرفة صديقتي : عبير.

إلى التي تعبت معي وكل من جمعني بهم وصبرت عليّ وقاسمتني الحلو و المر ، وشاركتني في الهموم والأفراح صديقة "شهرزاد"

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد أهدي عملي هذا .

حـــــــنـا ن

اهـــداء

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى:

التي تعبت لتراني سعيدة و سهرت لتراني متميزة و أفنت حياتها من أجل إخوتي إلى أمي حفظها الله.

إلى الغالي على قلبي شمعة أضاءت دربي كلمة أثلجت صدري إلى قدوتي في الحياة أبي حفظه الله.

إلى من سيكونرفيق دربي ومن سيشاركني حلو الحياة و مرها"مصطفى"

إلى إخوتي و أخواتي :ريان ،خليل،مجد الاله،شيماء ،حياة ،هاجر ،

إلى كل العائلة و الصديقات:سعدية ،سهيلة،سعاد،دليلة، أم الخير، فاطمة،صليحة.

إلى من شاركتني هذا العمل و صبرت معي "حنان"

إلى كل من ذكرهم قلبي و لم يكتبهم قلمي.

شـــــهرزاد

قائمة المختصرات :

أ– قائمة المختصرات باللغة العربية	
الرمز	**المعنى**
مج	مجلد
تر	ترجمة
د.ط	دون طبعة
د.ت	دون تاريخ
م	ميلادي
هـ	هجري
ج	جزء
ط.خ	طبعة خاصة
ط	طبعة
تح	تحقيق
ص	صفحة
ص ص	من صفحة الى صفحة
تع	تعليق
تقد	تقديم
تعر	تعريب
ع	العدد
د.م.و.ك	دار مؤسسة الوطنية للكتاب
ش.و.ن.ت	شركة الوطنية للنشر والتوزيع
د.د.م.ج	دار الديوان المطبوعات الجامعية
ب– قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:	
IBIDEm	المرجع نفسه
OPCIT Operio citate	المرجع السابق
P,page	الصفحة
P,p,pages	الصفحات

مقدمة

مقدمة :

شرعت الإدارة الفرنسية منذ إحتلالها للجزائر عام 1830م ، في البحث عن السبل والطرق الأسرع لتنفيذ المشروع الاستعماري على المجتمع الجزائري ، ومن ذلك تحقيق الهدف بعيد المدى للاحتلال الفرنسي والمتمثل في استغلال واستثمار خيرات البلاد لصالح الغزاة والمهاجرين الاوربيين القادمين للمستعمرة الفرنسية ، بما يخدم مصالحهم وتحويل الجزائر الى منطقة نفوذ محورية للفرنسيين في الحوض المتوسط شمال افريقيا .

إن كل ذلك ، يستلزم على الفرنسيين رسم واعتماد سياسة إدارية تسمح لهم بتحقيق هذه الغايات المتعددة، والتي جسدتها الأساليب المتنوعة والمتباينة التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية طيلة مختلف مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ونخص بالذكر الفترة الممتدة 1830-1870م ، والتي ستكون محور البحث حول الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري لكون هذه الفترة كانت تتميز بنظام حكم عسكري وساد هذا النظام منذ بداية الاحتلال الى غاية 1870 م .

إن موضوع الدراسة الذي أدى بنا الى محاولة الكشف عن حالة قبائل الغرب الجزائري وسط السلطة الأجنبية للاستعمار الفرنسي ،وذلك بابراز أهم الاستراتيجيات التي استعملتها إدارة الاحتلال لتثبيت قوتها على أراضي القبائل من خلال سلسلة من الانقسامات و المنظمات الادارية المفروضة على القبائل و قاداتها ، في الواقع تقلصت قيادة القادة تدريجيا أمام ظهور التسلل الفرنسي عبر إنشاء المراكز العسكرية و ظهور النظام البلدي و ظهور مدن جديدة في المنطقة الغربية الجزائرية.

إن أهمية موضوع الدراسة الذي يطرح قضايا مهمة ومتعددة الذي يجب التركيز عليه حسب اعتقادنا هو معاملة الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري ، وأهم الخطط الاستراتيجية والقوانيين الصادرة التي كانت تحمل في طياتها الكثير من المشاريع ومن أبرزها استغلال خيرات البلاد والحاق الجزائر بفرنسا ، وهذا ما يتعلق بالاساليب المتنوعة والمتغيرة التي تبنتها الإدارة الاستعمارية على منطقة قبائل الغرب الجزائري في التعامل مع مختلف القضايا الأمنية والسياسية والقانونية والاقتصادية

والاجتماعية في البلاد ، بما يخدم أهداف ومخططات المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في المستعمرة .

إن هذا الموضوع يعد جزءا من التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر، ولذا رأينا من الواجب المساهمة في تسليط الضوء على هذا الجانب الهام من تاريخنا باختيار موضوع " الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري وانعكاساتها 1830م -1870م".

أما عن الدوافع التي حملتنا لاختيارنا هذا الموضوع يعود إلى سببين رئيسيين:

1-السبب الذاتي :

رغبتنا و ميولنا الشخصي لدراسة الأحداث و الوقائع لتلك الفترة باعتبارها من المواضيع المهمة في تاريخ الجزائر المعاصر مملوءا بالبطولات و التحدي لاكبر قوة آنذاك و المتمثلة في الاستعمار الفرنسي.

ويعود سبب اختيارنا لهذه الفترة القرن التاسع عشر كونها فترة تميزت بحكم عسكري و انتهت بتغيير هذا الحكم وفق مجموعة من الاحداث.

2-السبب الموضوعي:

رغبتنا في الخروج عن دائرة التاريخ الوصفي السردي ، الذي طالما تعرض له الكتاب في كتاباتهم التاريخية عن الجزائر .

وأيضا تتمثل في الرغبة للتعرف على هذه السياسة بالتعمق ، ومحاولة منا الارتقاء بالموضوع إلى المستوى المطلوب .

ولدراسة هذا الموضوع كان علينا طرح الإشكالية التالية :

كيف اثرت الإدارة الفرنسية في تطبيق سياستها بالغرب الجزائري 1830-1870م ؟ وماهي انعكاساتها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العامة عدة تساؤلات فرعية وهي :

ماهي أهم الاستراتيجيات التي استخدمتها الإدارة الفرنسية في الجزائر عامة والغرب الجزائري خاصة من 1830-1870م ؟

كيف كان وضع قبائل الغرب الجزائري في ظل الإدارة الفرنسية خلال هذه الفترة ؟

ماهي أهم الانعكاسات السياسية الاستعمارية الفرنسية في الغرب الجزائري من الفترة 1830م 1870م؟

كيف كانت ردود فعل المقاومات الشعبية من هذه السياسة الاستعمارية؟

وبما أن طبيعة الموضوع وحجم المعلومات المتوفرة هما المتحكمان في المنهج المتبع ، الذي يكتسي طابعا تاريخيا وصبغة اجتماعية ، وسياسية ، وقانونية ، فنوعية معاجة الدراسة ستتطلب اتباع :

-المنهج التاريخي الوصفي: ذلك أثناء الوصف واستعراض الإدارة الفرنسية وتطبيق هذه السياسة على الجزائريين وطرق المواجهة الوطنية لهذه السياسة .
- المنهج التاريخي التحليلي: وهو الذي سلكناه لمحاولة استقراء الكتابات والخروج منها بفوائد،أثري بها الدراسة التاريخية .
-المنهج التاريخي الاحصائي:لتوضيح تطبيق مختلف هذه الاساليب الفرنسية في مختلف المجالات من خلال لغة الارقام مع استقرائها و التعليق عليها مثل ما يتعلق بالمصادرات المختلفة و الغرامات و الضرائب المسلطة على الجزائريين.

وللاجابة على الاشكال الخاص ، والاسئلة المطروحة فرض علينا ضبط الموضوع ضمن حلقات متسلسلة ، مترابطة ومتكاملة استوجب اتباع خطة البحث اشتملت على مقدمة عامة للموضوع يتم فيها طرح إشكالية الموضوع واهميته، بإضافة إلى ثلاثة فصول وخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل اليها من البحث ، وملاحق تكون متصلة عضويا بالموضوع .

بدأنا بحثنا بمقدمة تطرقنا فيها إلى طرح الإشكالية ، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا العمل ، بالاضافة إلى مدخل والذي تحدثنا فيه عن التنظيم الإداري الفرنسي بالجزائر 1830-1870م وشرحنا فيه مرحلة نظام الحكم العسكري والمدني وأهم قوانين تلك الفترة .

نتحدث في الفصل الأول عن استراتيجية الإدارة الفرنسية وآليات استخدامها 1830-1870م ، شارحين فيه كيف طبقت فرنسا سياستها الاغرائية على المجتمع الجزائري ، وأهم القرارات المراسيم الصادرة و استخدام المكاتب العربية ، كما تطرقنا فيه كذلك إلى اساليب السياسة الفرنسية من الناحية الاقتصادية والدينية والاجتماعية والمتمثلة في مصادرة الأراضي والقرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية بالإضافة إلى إبادة الجماعية وسياسة الأرض المحروقة و استغلال العنصر النسوي والمتمثل في استهدافالمرأة الجزائرية ،كما تم إضافة استهداف مؤسسات الدين الإسلامي وتوظيف بعض شيوخ الطرق الصوفية ،ومحاولة إزالة القضاء الإسلامي وطرح سياسة التبشير.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة وضع قبائل الغرب الجزائري في ظل الإدارة الفرنسية من 1830-1870م ، وقد تناولنا فيه أهم الزعامات القبلية في التنظيم الإداري الفرنسي وأيضا شرحنا فيه كيفية تأسيس المراكز العسكرية وتطورها ونشوء القرى الاستيطانية، كما تحدثنا فيه عن تشجيع الهجرة الاوربية وتدفق المستوطنيين بالغرب الجزائري 1830-1870م، والذي يدخل ضمن السياسة الاستيطانية في الغرب الجزائري ، أما عن الفصل الثالث فقد تحدثنا فيه عن انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830-1870م ، وعن آثار الاستيطان بالغرب الجزائري الناتجة عن هذه السياسة لنصل إلى ذكر بعض المقاومات الشعبية التي ناهضت هذه السياسة الاستعمارية بالغرب الجزائري، كمقاومات " الأمير عبدالقادر1832-1847 م" ومقاومة " سي لزرق بلحاج في فليتة1864 م" ، لنقف أخيرا علىأهم النتائج التي حققتها الإدارة الاستعمارية بعد تطبيق سياستها .

وختمنا الموضوع في الأخير بخاتمة عامة اشتملت على ما توصل اليه البحث من نتائج مجملها في أنه على الجيل الصاعد أن يعلم جيدا أن جل هدف الإدارة الاستعمارية كان يتمثل في الاستيلاء على ثروات البلاد وتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، بالإضافةإلى القضاء على هوية الشعب

الجزائري وطمس معالمه الشخصية الإسلامية غير أن الإدارة الفرنسية ورجال الدين فشلوا في طرح سياستهم مثل سياسة التبشير وذلك لصلابة المجتمع الجزائري وتمسكه بعقيدته.

إن الاستمرارية في الاهتمام بالفترة المعاصرة لتاريخ الجزائر موضوع للبحث والايداع الفكري السياسي ، يوضح مدى عمق ابعاده ومدى ثراء موضوعاته التي مازالت مفتوحة على مصارعها أمام أقلام الباحثين في كل التخصصات ، والاتجاهات والجنسيات ،و من بين أهم الأقلام التي اهتمت بالفترة المعاصرة في تاريخ الجزائر ، نذكر منها : المؤلف بن عودة المزاري في كتابه طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى آواخر القرن التاسع عشر في جزئه الثاني والذي أخذنا منه معرفة قبائل الغرب الجزائري ، إضافة الى ذلك المؤلف الأمير محمد بن أمير عبدالقادر الجزائري في كتابه تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر في جزئه الأول والذي أفادنا كثيرا في شرح المقاومة الشعبية بقيادة الأمير عبدالقادر.

أما عن المصادر الاجنبية استخدمنا كتاب :

H.Toqueville, Travail sur l'Algerie1841,de colonisation en Algerie،الذي أعطى أراءه حول احتلال الجزائر و ذكر الاساليب التي لجأت إليها فرنسا أثناء دخولها الجزائر و الذي يعتبر من أهم المصادر التاريخية الذي يساعدنا على معرفة أسباب الاحتلال و الاستيطان عشية الاحتلال.

أما عن المراجع: فقد استخدمنا بعضها التي تخدم الموضوع منها :

كتاب المؤلف :عدة بن داهة بجزئيه الأول والثاني عنوانه الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962 م الذي تناولنا فيه أهم القوانيين والتشريعات الصادرة ، كما أفادنا في أهم آليات نقل ونزع الملكية من الجزائريين إلى المعمريين ذلك بأهم الانعكاسات والآثار التي خلفتهاالسياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري، بالإضافة الى كتاب بوعزة بوضرساية ، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر والذي ساعدتنا كثيرا في القوانين والمراسيم الصادرة من الحكومة الفرنسية الخاصة بالجزائر 1830-1870م ، إضافة إلى ذلك مؤلفة خديجة بقطاش في كتاب الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ، ويعتبر هذا المرجع مهم

جدا لتطرقه لحركة فرنسا التبشيرية في الجزائر ولمختلف الوسائل والاغراءات التي اعتمدتها فرنسا في حركتها هذه،ومن المراجع أيضا أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية في جزئه الأول الذي اعتمدناه في معرفة تنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر في مرحلة النظام العسكري 1830-1870م .

أما عن المراجع الاجنبية:

Charle André ,Julien,Histoire de l'Algerie contemporaire 1827-1871،الذي أفادنا في معرفة نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسيةفي الجزائر.

كما أن الدراسة لا تخلوا في الكثير من مواضيعها من الاعتماد على بعض المجلات والرسائل الجامعية الاكاديمية ، نذكر على وجه الخصوص :

دكتور بن صحراوي كمال أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري آواخر العهد العثماني ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والذي أفادنا كثيرا في معرفة قبائل الغرب الجزائري ، إضافة إلى ذلك دغموش كاميلية ، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية ، أطروحة لنيل شهادة ماجيستير في تاريخ الحديث ، كما لا ننسى اعتمادنا على بعض المقالات المتخصصة في هذا المجال منها : صبرينة الواعر، الإدارة الفرنسية لقبائل الجزائرية 1830-1870م الغرب الجزائري نموذجا والتي ساعدتنا في الالمام لهذا الموضوع .

إلى جانب هذه المراجع هناك كتب أخرى تضاهيها لأهمية إلا أننا لا يسعنا ذكرها هنا جميعا وسيتم إظهارها في قائمة البيبليوغرافيا النهائية.

وأثناء انجازنا لهذا العمل ومحاولتنا لم شمل هذا الموضوع واجهتنا الصعوبات جمة من اختلاف الأفكار وتباينها واختلاف واجهات نظرهامنها:

- صعوبة تنسيق المادة العلمية لتشابهها في بعض المصادر و المراجع.
- صعوبة الوصول الى الوثائق الارشيفية.

المدخل:

التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر 1830-1870م

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، والاستلاء على خيراتها وثرواتها ، وبالتأكيد ايجاد منطقة النفوذ الفرنسية واخضاع السكان بالقوة لها ، ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون على انتهاج سياسة الادماج في الجزائر ، وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أوربيين ومثل ماقال مونيير فيل Meniér Ville[1]:"...أن السياسة الفرنسية في الجزائر قائمة على فكرة اساسية مفادها : ينبغي أن يذوب السكان المسلمين في الحضارة الفرنسية ، لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر ...، والمشكل في رأيي أنه لا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شيء، من عقيدة الة تقاليد أن يندمجا إلا بابتلاع شعب لشعب ، فلهذا لابد خلق وتكوين شخصية جديدة للجزائر تختلف عن شخصية ابن البلد الأصلي وغير مشابهة لشخصية الفرنسية الحقيقي المتواجد بفرنسا ، وبالتالي فالجزائري الجديد هو المهاجر الأجنبي الذي يحافظ على ثقافته وعاداته وتقاليده وثروته ونفوذه ويرفض الاندماج في المجتمع الجزائري الأصلي أو المجتمع الفرنسي الأصلي الموجود في فرنسا ذاتها[2] .

ومن أجل ذلك قامت السلطات الفرنسية بتشكيل نظام إداري تنفيذا لسياستها ، وقد مر بمرحلتين :

المرحلة الاولى :

أ-مرحلة النظام العسكري: والتي امتدت من 1830الى 1870م

منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي للجزائر وهي تقوم بانتهاك الأشخاصلحرمتهم واموالهم ، فبعد ما نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على الجزائر يوم 5 جويلية 1830م

[1]- مونير فيلMeniér Ville: أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، ينظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 193.

[2]-نفسه ،ص ص 193-194.

بادرت السلطات الفرنسية بقيادة "دو بورمون De Bourmont"[1]إلى إنشاء نواةالإدارة الفرنسية في الجزائر وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية ، وعليه قامت بتشكيل إدارة تتكون من ثلاث لجان[2] :

اللجنة المالية الحكومية : حيث كلف لجنة المالية (حكومية) برئاسة المتصرف "دينيهDinet" وجعل أعضاءها من الفرنسيين والعرب واليهود ، وأبعد منها العناصر التركية وقد كانت مهمة هذه اللجنة تسيير الشؤون المدنية وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن والمرافق.

أما اللجنة الثانية التي برزت في عهد دو بورمون " De Bourmeent" ، فهي اللجنة البلدية وليس هناك جديد حول وظيفة هذه اللجنة أيضا ، فإن وظيفة اللجنة المالية كانت تقوم بها الحكومة المركزية (حكومة الداي) ، أما وظيفة اللجنة البلدية فقد كانت تقوم بها مشيخة المدينة ، وهي عبارة عن مؤسسة البلدية اليوم ولعل الجديد في هذه اللجنة هو تركيبها ، فقد سمي فيها "دوبورمون .De Bourmeent" أعضاءا من أعيان الحضر ومن كبار اليهود وجعل رئاستها لأحد الفرنسيين منهم : أحمد بوضربة ، وحمدان خوجة ، وإبراهيم مصطفى باشا وهناك لجنة ثالثة التي أنشأتها أيضا "دوبورمون .De Bourmeent" وهي لجنة دينية مؤلفة من تسعة أشخاص من بعض أعضائها من اللجنة البلدية منهم أحمد بوضربة مهمتها السهر على الاوقاف ومواردها[3].

ونتيجة للتصرفات التي خططت من قبل القادة العسكريين في الجزائر وإنفرادهم بالسلطة ، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية ، وحسب هذا التنظيم الاداري الجديد فان إدارة الشؤون الجزائرية تتم بالشكل التالي :

---

[1]- دو بورمون: ولد في 02 سبتمبر 1773م وتوفي في 27 ديسمبر 1846م بمقاطعة فريني freigne وفي 9 أكتوبر 1823م منح له وسام الفرقة الشرقية، وفي 23 ماي 1825م عين وزيرا للحربية وتم تعيينه قائدا عاما للحملة على افريقيا، فيما بين 11 أفريل 1830 إلى غاية 12 اوت 1830م، رقي إلى مرتبة ماريشال في 14 جويلية 1830م، ينظر: أديب حرب، التاريخ العسكري والاداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847م، ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 1983، ص 48.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص ص 28-29.

[3]- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،ج1،المرجع السابق، ص 29.

1-المسؤول الاداري والمالي المدني : (L'intendant civil) وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية للموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر ، كما أنه هو الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر.[1]

ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الذي يعتبر رئيس في العمل .

2-رئيس وحدات الاحتلال في افريقيا : (Le commandant en clef):

وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية ، ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة عن الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا ، كما يدخل في اختصاصاته قضايا الشرطة والقضايا التي لها طابع أمني .

3-مجلس الادارة : "Le conseil d'administration "

يتكون هذا المجلس من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني ، وزيادة عن هاتين الشخصيتين يوجد في المجلس المسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش ، ومن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة ، لكن العسكريون الفرنسيون رفضوا السماح للمدنيين أن يتدخلوا في الشؤون الجزائرية[2].

ففي اليوم التالي من الاحتلال6جويلية 1830م، أنشأ "دوبورمون De Bourmont " لجنة الحكومة وتتخلص مهمتها في النظر في حاجات وإمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وإلغاؤها و الفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملأ إطارات الموظفين، وممارسة الوظائف المدنية، وكان يرأس اللجنة وكيل التموين ، وتضم الجنرال "تولوزي Tholozé" ، والجنرال "قرينو Firine"، والقنصل الفرنسي "دوفال Deval"[3]، أما كاتبها فقذ

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 120-121.

[2]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 121.

[3]- دوفال Deval: هو أخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال، كان في نفس الوقت تاجرا، تورط في كثير من القضايا مع محلات بكري وبوجناح، لقد مواقفه الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعفنا عندما وقعت الأزمة الأخيرة بين الجزائر

كان "دي بو سيير Bussiere " ، الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ويساعد مترجمان هما "جيرادانGeradan "[1]، والمستشرق الشهير "دي صال Salle"، ويتضح من تركيب اللجنة ومن مهمتها أنها هيئة فرنسية تجهل الشؤون الأهلية وحاجات الجزائريين ، وكانت مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر ، على أنقاض الادارة العثمانية وهي مهملة ليست سهلة[2].

وكانت اللجنة هدفان هما :

أ-جمع المعلومات على الإدارة العثمانية السابقة والاستفادة منها في الإدارة الجديدة

ب-توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[3].

وفي 7 جويلية 1833م ، أنشأت الحكومة الفرنسية اللجنة الإفريقية[4] لكي تحقق في الموضوع ، وتقترح الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال ودراسة الأوضاع الراهنة ، وبعد أن قامت بالتحقيق في الفترة الممتدة من 02 سبتمبر إلى غاية 25 أكتوبر من سنة 1833م، عادت

وفرنسا، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، دار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 147.

[1]- إميل دو جيرادان : Emile de Geradan: هو رجل سياسي وصحافي ، صديق شخصي نابليون الثالث ، ينظر ، بوعلام بسايح : من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا ، أعلام المقاومة الجزائرية من الاحتلال الفرنسي بالسيف و القلم 1830- 1954 ،تعر: خليل أحمد خليل ، مج 1، وزارة المجاهدين ، رويبة –الجزائر ،2010، ص187.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ، ط3 ، (ش، و، ن،ت)، الجزائر،1982،ص ص :57-58

[3]- أبو القاسم سعد الله م،محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق،ص58.

[4]- اللجنة الإفريقية : هي لجنة تحقيق أرسلتها فرنسا إلى الجزائرإثر الحملة التي نظمتها جماعة جزائرية منفية كان على رأسها حمدان خوجة وساندتها الصحافة المعارضة الفرنسية ، وقد سافرت اللجنة إلى الجزائر عام 28 اوت ، وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر وزارت خلالها جولتها بعض المدن التي كان يحتلها الفرنسيون مثل العاصمة و متيجة ، عنابة ، أرزيو، حيث قامت بتحقيق في الفترة الممتدة مابين 2 سبتمبر 1833 م إلى غاية 25 أكتوبر1833 م وعند عودتها إلى فرنسا قدمت تقريرها الحكومة الفرنسية وإقترحت الاحتفاظ بالجزائر .ينظر : أحمد الخطيب ، حزب الشعب الجزائري ، ج1، (م،و،ك) الجزائر 1986،ص21 .

إلى فرنسا يوم 9 نوفمبر 1833م .وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية واقترحت أن تحتفظ فرنسا بالجزائر : وأطلقت عليها إسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا[1].

وفي 12 ديسمبر 1833م تشكلت لجنة ثانية برئاسة "ديكاز يس Decazes"[2] ، حيث أكدت أعضاء اللجنة على بسط السيادة الفرنسية على قطر الجزائري .

وفي تاريخ 10مارس1834 م أصدرت عدة اقتراحات ذات أبعاد خطيرة الذي قدمت اللجنة الثانية يشمل على نقاط التالية :

أ-غلق منصب الحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي .

ب-إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

ت-إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر ، وهران ، عنابة .

ث-إنشاء ميزانية خاصة للجزائر .

ج- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي[3].

إن الفترة الممتدة من سنة 1830م إلى غاية 1845 م كانت الجزائر خاضعة لسيطرة سلطة الجيش الفرنسي وابتداء من 15 أفريل 1845 م .صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في مناطق توج فيه جاليات أوربية وتقرر في هذه الفترة إنشاء ثلاث مقاطعات الجزائر وهران قسنطينة[4].

---

[1]- عمار بوحوش ، تاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق، ص121 .

[2]- ديكاز يس : الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي ، ينظر : أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق، ص103 .

[3]- عمار بوحوش ، تاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق ،ص122.

[4]- نفسه،ص132 .

إن اللجنة الحكومية أنشأت "هيئة مركزية" تضم ممثلين عن المنظمات السبع الهامة في المدينة وهم : الحاج علي بن أمين السكة وابن مرابط وإبراهيم بن المولى محمد وأحمد بوضربة وغيرهم بإضافة إلى اسرائيليات لعبا دورا للتمهيد للاحتلال هما بن البكري بن دورات[1].

واستخدم هؤلاء الوسطاء من أجل التفعيل داخل البلاد ، فلقد خرج القائد الأعلى بعد احتلال الجزائر على رأس الجيش ومعه أغا العرب حمدان بن أمين السكة متوجهة إلى المدية كمرشد للفرنسيين[2].

وإذا كانت مهمة لجنة حكومية هي جمع المعلومات والعناية بالجيش فإن مهمة الهيئة المركزية أو "المجلس البلدي" كانت تتمثل في محاولة إنشاء إدارة محلية وتشمل هذه أيضا توفير الحاجات العاجلة للجيش ومعرفة قدرات وطاقات البلاد[3].

عندما احتلت فرنسا الجزائر ، حاولت تجنب النفقات الباهضة التي يتطلبها الاحتلال ،فعملت على إنشاء وحدات وطنية جزائرية تتكفل الادراة الفرنسية بتأمين طعامها وإقامتها وروايتها ، وقد اصطحب تشكيل هذه الوحدات في البداية الكثير من المقاومة ، لكن فرنسا لم تيأس فاستمرت في ذلك متخذة في ذلك الاساليب التي كان يستخدمها الاتراك في تنظيم الوحدات الجزائرية وبدأ "دو بورمون De Bourmont" ، بتطويع الجنود من المتطوعين من قبل الوزارة ، حيث أنها أكبر تجمع لقبائل جرجرة ،لكن الجنود كانو يهربون أسلحتهم حيث بلغ تعداد الهاربين سنة 1830م من 220 رجلا من أصل 529 رجلا[4].

وبداية من تاريخ صدور هذا التقرير أصبحت الجزائر تابعة إداريا إلى وزارة الحرب الفرنسية[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص57.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ،المصدر السابق ، ص215 .

[3]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص58.

[4]- بسام العسلي ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838،ط2،دار النفائس، بيروت، (د، ت) ،ص ص 147.146

[5]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق، ص123 .

المرحلة الثانية:

ب- مرحلة النظام المدني :

بدأت هذه المرحلة المباشرة بعد الاطاحة بحكومة "لويس نابليون"[1]، بتاريخ 02 ديسمبر 1870م، حيث عدد الجنرال دو قيدون (De Gueydon)[2].

وطالب بتشكيل حكومة محلية قوية لأن وجود حكومة من هذا النوع يمكن لها أن تقاوم حتى حكومة مركزية[3].

وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية ، وبسبب ذلك صرح كريميوCrémieux[4].أما عن أسباب استبدال النظام العسكري بالنظام المدني في نداء له الجزائريين[5].

قانون كريميو" Décrets Crémieux": الصادر في 24 أكتوبر 1870م :

---

[1]- لويس نابليون: المولود (1808-1877) شقيق نابليون الأول أصبح رئيس جمهورية الفرنسية الثانية بعد الثورة 1848 لقب نابليون الثالث خاض الحرب ضد روسيا 1870 ، وأسر فيها ، ينظر محمد عيساوي ونبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري.1830 -1871،مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ص 208 .

[2]- دوقيدون : عين حاكما عاما على الجزائر بتاريخ 29 مارس 1871، ينظر، سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر1867-1892، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009، ص 191.

[3]-Agéron(Ch.R):les Algrienne Muslmane et France(1871-1919)،Edition press universitaire de france،Paris،1968،P250

[4]- كريميو: إسحاق موسى كريميو ويدعى أدولف يهودي الأصل ، رجل سياسي فرنسي ولد في 1796م ، وتوفي في باريس 1880م محامي ثم نائب في المعارضة 1842م وأصبح وزير العدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848م ، أ علن عن قانونه المشهور في 24 أكتوبر 1870 م أصبح عضو في مجلس الشيوخ من أعماله سن قوانين تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة على السكان. ينظر : إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ط2 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2011 ، ص135.

[5]- ينظر الملحق رقم 01 .

إن القرارات والمراسيم المتوالية التي أصدرها "أدولف كريميو " تصب كلها في خدمة المعمرين على الرغم من كونه يهودي الأصل لذا حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود ، فبمجرد تعينه مسؤولا[1] عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني حتى راح يصدر القرارات والمراسيم تلوا الأخرى ، التي تخدم مصالح المستوطنين فكان من أهمها المراسيم الصادرة في 24 أكتوبر 1870م وأهم ماجاء فيها مايلي[2]:

1-إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر ، وتعويضه بحاكم مدني يكون مسؤولا على رؤساء المقاطعات الثلاثة الجزائر .وهران .قسنطينة

2- ضرورة حصر سلطة القائد العسكري في المناطق التي يتواجد فيها الجيش فقط دون تدخله في القضايا ذات الصيغة المدنية .

3-الحاكم العام المدني يعين من طرف مجلس الوزراء وهو الذي يطبق سياسة الحكومة في الجزائر

4-يؤسس مسؤولا المقاطعات مجالس عامة منتخبة خاصة بالفرنسيين دون سواهم ويحق لوزارة الداخلية أن تعين ستة مسلمين في كل مجلس عام .

كما أصدرت حكومة باريس المرسوم الثاني الذي أعطى ليهود الجزائر حق المواطنة الفرنسية وأصبحوا يشكلون عنصرا ، استيطانيا آخر بحكم الامتيازات التي يخولها لهم القانون الفرنسي على أساس أنهم أصبحوا مواطنين فرنسيين، وبذلك يكون اليهودي كريميو بسط نفوذ اليهود في الجزائر بحصولهم على الجنسية الفرنسية[3].

---

[1]- بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربريةفي الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2010،ص98.

[2]- نفسه ، ص 99.

[3]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق ، ص99 .

ما أعلى من شأنهم، وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية ، لكن عرضهم في المقابل لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات[1].

وعلى عهده تمادى المستوطنون في فرض سياستهم على إفقار الجزائريين والحد من سيطرة العسكريين

مرسوم 24 ديسمبر 1870مويرمي إلى :

جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون هذه المناطق تديرها أسماء جزائرية معينة من قبل الإدارة الفرنسية.

إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني حيث وصل عدد المجنسين من يهود الجزائر إلى 33 ألف يهودي مجنس .

وبذلك فإن قوانين كريميو Crémieux كرست هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت على ثلاث عمالات فرنسية من جهة ،ومن جهة ثانية خلقت فئة اجتماعية أخرى هي يهود الجزائر بتجنسهم وإعطائهم حق المواطنة فكانت هذه القوانين بمثابة استمرارية لسياسة الاستيطان[2].

تباينت سياسات الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة مختلف المجالات من التنظيم الإداري والوسائل المعتمدة من نمط إدارة الحكم إلى السياسات المنتهجة وصولا إلى الأهداف المرجوة من عملية الاحتلال الفرنسي في حد ذاتها.

---

[1]- بشير بلاح رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م ،ج 1، (د.ط)، دار المعرفة ،الجزائر ،2006 ،ص 232.

[2]- بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 99.

الفصل الأول:

استراتيجية الإدارة الفرنسية في الجزائر وآليات استخدامها1830-1870 م

المبحث الأول : استراتيجية الادارة الفرنسية من الناحية السياسية

المبحث الثاني : الأدوات الاستعمارية من الناحية الاقتصادية

المبحث الثالث : طرق والأساليب الفرنسية من الناحية الاجتماعية

المبحث الرابع : الوسائل القمعية من الناحية الدينية

المبحث الأول:استراتيجية الإدارة الفرنسية في الجزائر من الناحية السياسية.

لم تقتصر الإدارة الفرنسية في الجزائر على المواجهة العسكرية في البلاد الرافضة لسلطتها الجديدة، بل وجهت نظرتها إلى مختلف الجوانب منها الجانب السياسي والاقتصادي، ولتنفيذ سياستها تنوعت أساليبها والتي جمعت بين التقرب من جهة وذلك من خلال محاولة إغراء بعض العناصر الجزائرية منها القادة والأعيان وبعض الشيوخ والطرق الصوفية، وذلك عن طريق اصدار القوانين والتشريعات من أجل ضمان خضوع المجتمع الجزائري لسياستها إجباريا.

أ- سياسة الاغراء:

لجأ الفرنسيون إلى استخدام سياسة الاغراء رغبة منهم في توسيع نفوذها حيث تعددت أشكالها بين توظيفهم ومنح لهم بعض الامتيازات والمناصب كانت استراتيجية الإدارة الفرنسية في استدراج الأعيان هي الحفاظ على الأسرة الكبيرة في المناطق التي كانت أقل خضوعا للسيطرة العثمانية، حيث اعترفوا بالمشيخات الموروثة وفق ما يخدم مصالحهم فكان اختيار الأعيان يخضع لعدة شروط منها قوة شخصيتهم ومدى تأثيرهم على محيطهم ومكانتهم العالية[1].

طبق هذا الأمر في البداية مع أعيان مدينة الجزائر حيث كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضر الجزائر كانوا متضايقين من الادارة العثمانية لأن حسب رأيهم طبقة صالحة للتعامل مع هذه الادارة لكن سرعان ما انقلبوا عليهم واتهموهم بالطموح ونحو ذلك[2].

[1]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830- 1914 دراسة في الأساليب السياسية والإدارية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 85.

[2]- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 58.

تجاوزت هذه السياسة إلى الرغبة في استخدام هؤلاء الأعيان والمشايخ في أغراض تجسيسية وبالتالي اشراكهم في مشروع الاحتلال من خلال الكيد من الثائرين والمشاركة في عملية استهداف الزعامات الثائرة واستخدام أبشع الطرق والوسائل الانسانية واعتقالهم[1].

وصلت بهؤلاء المتعاونين مع الاحتلال إلى الانتقام من الأهالي المتعاونين من خلال تزويد الإدارة الاستعمارية بالرجال والعتاد وأكثر من ذلك أنهم كانوا يتقاسمون معها الغنائم والأراضي التي كان الاستعمار ينهبها من اخوانهم الجزائريين[2].

ولأجل ذلك أنشئت الهيئة المركزية[3] حيث كان الهدف منها هي تربية الجزائريين ولا سيما الطبقة التي تعاونت معهم والتي كانت تضمن أن زوال الادارة العثمانية يعني انتقال الحكم إليها والتي كانت مستعدة لكل التنازلات من أجل الحفاظ على مصالحهم ولعل هذا ما سهل عملية استيطانهم واستدراجهم من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي ويعلق المؤرخ الروسي من خلال استعراضه للصعوبات التي واجهتها الإدارة الفرنسية في تجنيد العملاء من الأعيان والقادة أنه كان من الصعوبة بإمكان اختيار من يليق بين الأعيان الكبار لأن الأمير عبد القادر كان أدرى الناس بأقدار الرجال فاختاروا بينهم النخبة.[4]

[1]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 103.

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 58-61.

[3]- أنشأتها اللجنة الحكومية المركزية لحملة ديريمون السبع الهامة من مدينة الجزائر كانوا تقريبا من حضر مدينة الجزائر من بينهم أحمد بوضربة والحاج قدور. (ينظر: أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق، ص 58).

[4]- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 92.

نجحت السلطة الفرنسية في استقطاب بعض الزعامات من بينهم أحمد بن سالم والذي استطاع بنفوذه السيطرة على الأغواط ومجابهة الامير عبد القادر عندما حصر عين ماضي وماكان ذلك ليكون لولا استعانته بالفرنسيين في أفريل 1841م.كما وفقت ايضا في استدراج بعض الاسر القوية في الصحراء منها أسرة أولاد سيدي الشيخ[1].

– أهم القوانين السياسية الصادرة:

على الرغم من أن جل أعمال الاحتلال الفرنسي قامت على اللاقانون وكانت مخالفة للقانون الدولي الانساني إلا أن المتتبع لتاريخ الاحتلال يجد أن الحكم الفرنسي أصدر قوانين عدة وكان في مجملها تمييزية عنصرية لكن سلطات الاحتلال الفرنسي في محاولة منها للسيطرة على الوضع في الجزائر سنت ما أرادت من القوانين التي تفرض على السكان التزامات خارج ما يقضي به القانون الدولي كما أنها داست على الاتفاقيات المبرمة مع الجزائريين[2].

فقد أصدرت قوانين فيما يتعلق بموضوع اللغة العربية وفرنسة الحياة في الجزائر، فقد عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي العسكري و المدنيإلى إصدار العديد من القرارات المراسيم والقوانين التعليمية وهذه القرارات تحمل في بنودها منع التعامل باللغة العربية كما تلح على الاهتمام باللغة الفرنسية، وتهيئة الوسائل لتعليمها في المجتمع الجزائري[3].

– قرار كلوزيل**Clauzel** الصادرة في سبتمبر 1830م والذي أجل تنفيذه إلى 07 ديسمبر 1830م وينص هذا القرار على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها عامة وخاصة ووضعها في مصلحة أملاك الدولة الفرنسية.

– مخطط جيراردان**Gerardin**في 25 اكتوبر 1830م الذي له علاقة بالأوقاف.

---

[1]–احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية،دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص ص 158-160.

[2]–سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، (د.ط)، دار تفتيت للنشر الجزائر، 2013، ص ص 37-44.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 27.

- 1838م تقرير مفصل حدد وضعية الأوقاف[1].

-21اوت1839م قرار يعدل مفهوم الملكية ،قسم هذا القانون أملاك الدولة الى ثلاث اصناف:

1/الأملاك الدومين الوطني.

2/الأملاك الدومين الكولونيالي.

3/الأملاك المصادرة

- قرار 01 أكتوبر 1844م أصدر أمر يخضع الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وهو مرسوم ملكي صدر لتسهيل عملية الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتحويلها إلى ملكيات أوربية[2].

- مرسوم الجمعية الوطنية بتاريخ 20سبتمبر 1844م الذي ينص على تأسيس المستعمرات الزراعية في الجزائر.

-ما بين 1848-1850م تم انشاء 48 قرية خاصة بالمستوطنين طبقا للقوانين الخاصة بعملية الاستيطان منها قرية مارنغو (حجوط حاليا)، والعفرون وسان كلو.

- كذلك قانون 26 أفريل 1851م الذي أعطى للمستوطنين حق الملكية والتصرف الحر فيما يملك من أملاك وعقارات[3].

---

[1]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 167.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، المرجع السابق، ص 27.

[3]- بوعزة بوضرساية وأخرون، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية خلال القرن 19 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره نوفمبر 1954، ص 85.

- القوانين الخاصة بتأسيس الشركات الفلاحية الكبرى منهل مؤسسة جونيفوار La Compgnie Genévose التي تحصلت على 20 ألف هكتار بنواحي سطيف وقد تأسست خصيصا لبناء المستوطنين.

- وهناك أيضا مرسوم 02 جوان 1858 م الذي أصدره نابليون الثالث والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات وقد جاء لطمأنة المعمرين[1].

حسب السلطات الفرنسية أن إصدار هذه المراسيم والقوانين كان الهدف منها هو ربط المجتمع الجزائري حضاريا وثقافيا بالمجتمع الفرنسي ولكن هذه المراسيم في طياتها تحمل غير ذلك فمضمون هذه القوانين الصادرة كان هدفها الاستيلاء على أملاك الجزائريين وضرب مقومات الشعب الجزائري وعلى وجه الخصوص اللغة العربية لما لها من مكانة هامة وخاصة لدى الفرد والمجتمع فكانت بالنسبة للجزائريين لغة العلم والقرآن فمجمل هذه القوانين كانت تمييزية عنصرية.

ب- تقسيم المناطق:

قسمت الجزائر بمقتضى قرار 09 ديسمبر 1848م إلى منطقتين أساسيتين: منطقة الجزائر الشمالية[2]إلى ثلاث عمالات وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة[3]، وأخضعت للحكم المدني وأن الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية وقسمت إلى ثلاث ولايات بدل النواحي العسكرية وعلى رأس كل ولاية والي مدني إلى جانبه قائد عسكري للولاية[4]، أما الجنوب الصحراوي فبقي خاضع للقوانين[5]،والحكم

[1]-بوعزة بوضرساية و آخرون ،الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية ،المرجع السابق، ص ص 85-100.
[2]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 318.
[3]- رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 67.
[4]-عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، المرجع السابق، ص 318.
[5]- رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 67.

العسكري وضباط المكاتب العربية[1] يجمعون في أيديهم السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية وقسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات المختلطة والبلديات كاملة السلطة[2].

أ- بلديات كاملة السلطة: أنشأت بموجب مراسيم صدرت عام 1848م أهمها مرسوم 16 أوت 1848م ومرسوم 9 و 16 ديسمبر 1848م التي جعلت من كل الاقاليم المدنية بلديات وكان عددها 108 وقد اقتصر وجودها على المناطق التي ضمت كثافة اروبية معتبرة وطبقت فيها القوانين السارية في فرنسا بطريقة انتقائية لكن انشئت بلديات كاملة حتى في بعض المناطق التي لم تتعد نسبة الأوربيين فيها 10% من مجموع السكان وبلغ عددها 96 بلدية عام 1869م كان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوربيين تساعده مجلس بلدي منهم أيضا[3].

اشترط في تكوين البلديات المدنية والمختلطة والأهلية شروطا في عدد السكان ونسبهم فالبلدية الكاملة هي التي يكون عدد سكانها الفرنسيين 100 على الأقل والجزائريين 500 على الأكثر[4].

ب- بلديات مختلطة: أنشأت بمرسوم 27 ديسمبر 1866م لبعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين واستقرت بها أعداد قليلة من الأوربيين لم يتجاوز عددهم 100 أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة (49 مستوطن)، وبلدية البيبان(74 مستوطن)، وبلدية الميلية(94 مستوطن)، ومع ذلك كان عدد الأوربيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين[5] .

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج5، المرجع السابق، ص 318.

[2]- رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص ص 67-68.

[3]- نفسه، ص 80.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 435.

[5]- رابح لونيسي وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص ص 80-81.

والمختلطة 250 فرنسي على الأقل و2500 على الأكثر والبلديات الكاملة هي التي تسير إدارتها إدارة مدنية كاملة، أما المختلطة والأهلية فإدارتهما المؤقتة للعسكريين أو المحافظين المدنيين[1].

ج-استخدام المكاتب العربية:

كان الهاجس الذي أرّق الإدارة الفرنسية بعد غزو الجزائر وبداية احتلالها 1830م وهو كيفية التعامل مع الأهالي، حيث سعت للبحث عن طريقة تسمح لها بإدارة شؤونها بما يوفرلإدارة المحتل الامن و الاستقرار ومما لا شك فيه ان المستعمر وجد نفسه مضطرا للتعامل مع مجتمع غريب عنه من حيث اللغة و العادات و التقاليد وحتى أنظمة الحكم والإدارة والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا كان التفكير في انشاء مكتب شؤون الأهالي، والذي سيتطور إلى مكتب عربي، حيث سيكون هذا الأخير بين سلطة الاحتلال الفرنسي و المجتمع الاهلي المسلم في الجزائر .

حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في بسط نفوذهم بمختلف المناطق وقد واجهتهم صعوبات من جراء رفض أبناء الجزائر التعاون معهم .ولذا قرر الجيش الفرنسي عام 1833م إنشاء هيئة مكلفة بجميع المعلومات عن الجزائريين تكون همزة وصل بين الفرنسيين و الجزائريين حيث تجسد ذلك في الديوان العربي[2].

فأحدث الدوق روفيغو Savary Due De Rovigo[3] الحاكم العام للجزائر عام 1833م فرعا في مكتبه سماه "المكتب العربي" الذي صار يطلق عليه فيما بعد "مصلحة الشؤون العربية" التي أسندت ادارتها إلى النقيب " لامورسيار la morcière" من 1833 – 1834م

[1]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 435.

[2]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ، ص129

[3]- الدوق رو فيغو هو جنرال سفاري دورفيغو تولى أمور الجزائر فيما بين 31 ديسمبر 1831م إلى غاية مارس 1832 م وتولى مهمته خلفا لبيوتزين وقبل أن يصبح قائد عام للجزائر كان وزيرا للشرطة ارتبط اسمه بمجزرة العوفية الرهيبة في 05 أفريل 1832 م تولى مهامه من ديسمبر 1831 م إلى 06 جوان 1833م، وتوفي متأثرا بسرطان اللسان .(ينظر: نبيل شريخي، محمد عيساوي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري، المرجع السابق، ص 175).

الذي كان يحسن التكلم بالعربية والحقيقة أنه تلك الإدارة لم تكن لتهتم بشؤون الاهالي بقدر ماكانت تعمل على اخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر[1].

حاول بعض ضباط المكاتب العربية لدراسة قضايا الجزائر بالعربية بالعودة إلى الوظيفة للتركيبة القديمة وهي وظيفة 'أغا العرب' ومن أسندت إليه هذه المهمة "حمدان بن أمين السكة" وهذا كان في عهد الجنرال "بورمون Bormone" وكذلك لما جاء الجنرال "برتزان Berthezne" وقع اختياره على السيد محي الدين الصغير بن مبارك بن عائلة مرابطية بالقليعة، وظن "برتزان Berthezne" أنه أحسن الاختيار، ولكن كان عكس ما يظن، لأن محي الدين ظل ساخطا الاستعمار الفرنسي إثر اعتقال أقاربه من طرف إدارة العدو[2]، وتعرف المكاتب العربية على أنها همزة وصل بين الجنس الأوربي والجنس الأهالي[3].

أسندت رئاسة إدارة الشؤون العربية التي أعيد تأسيسها في 15 أفريل 1837م الرائد "بيليسي Pelissier"[4] خلف النقيب "ألونفيل Allonville" سنة 1839م بعد احتلال مدينة قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1837م وقعت فرنسا مرة ثانية في نفس المشكل عشية احتلال الجزائر وهو مشكل إدارة الأهالي[5].

---

[1]- صالح فركوس،تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى الاستقلال، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2005،ص 246.

[2]-نفسه، ص 246.

[3]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (د.ط)، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 177.

[4]- ولد جون جاك دوق دومالكون يوم 06 نوفمبر 1794م بمدينة روان الفرنسية وهو خريج مدرسة سان سير العسكرية، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 تولى حكم مستغانم 3 سنوات أقترب اسمه بمجزرة غار الفراشيش، رقي إلى مرتبة الجنرال، عين حاكما عامل بالنيابة في ما بيم 23أفريل إلى غاية 10 ديسمبر 1853، وتم تعيينه حاكما عاما في 24 نوفمبر 1860 يوفي يوم 22 ماي 1864 م بالجزائر .(ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 278.)

[5]- شارل روبير أجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا 1870-1919، ج1، (د.ط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 249.

والذي أتى بالحل هو الجنرال "فالي Valée"[1] حيث حافظ على شكل الإدارة العثمانية[2] في تسيير البلاد، كما أنه حافظ على بعض الموظفين الاداريين أثناء الحكم العثماني مثل أحمد بن أمين السكة وغيرهم أي الاعتماد على بعض الشخصيات من الأهالي الذين كانوا يعملون في الإدارة التركية، قامت الادارة الفرنسية بإعطائهم أسماء شريفةمثل القائد والشيخ والاغا والخليفة وغيرهم[3].

كما طبق "فالي Valée" سياسة الحماية في قسنطينة بعد الاستلاء عليها حتى تكون إدارة الأهالي، لكن تحت وصاية السلطة العسكرية فقام سي حمودة ولد الشيخ في عهد "بيجوBugeaud"[4]، تم اعادة احياء نشاط ادارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841م برئاسة "دوماس Dumas"[5] رئيسا لها ومع ذلك لم تستطع تلك الادارة الوفاء بمقتضيات الاستعمار نتيجة توسع المحتل في بعض الأقاليم[6].

ظلت فرنسا بعد ذلك في محاولات عديدة ومناقشات أكاديمية متباينة حول مسألة الإدارة المباشرة واللامباشرة تبحث عن أسلوب إداري استعماري جديد يمكن بواسطته اخضاع الجزائريين لسلطتهم، وبفعل الضرورة وقوة الأشياء لاستكمال المؤسسات الاستعمارية كان لابد من البحث عن

---

[1]- ولد شارل سليفان فالي في 17 ديسمبر في منطقة برين لوشاتو بفرنسا ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة، اشترك في حرب بروسيا واسبانيا، وتم ترقيته إلى مرتبة مارشال بعد معركة قسنطينة الثانية في اكتوبر 1837م عين حاكما بعد مقتل الجنرال دامريمون توفي 15 أوت 1846م.(ينظر :محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر ، المرجع السابق، ص 276)

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م – 1871م ، (د.ط)، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ،2006 ، ص ص 14-15.

[3]-ابو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 59.

[4]- ولد في 15 اكتوبر 1784 م بمدينة ليموج، اصبح حاكما عاما للجزائر في 29 ديسمبر 1840 م إلى غاية 29 جوان 1847م، وصاحب سياسة الأرض المحروقة في الجزائر والاحتلال الشامل بصورة عامة، مارشال فرنسا في 31 جويلية 1848م، توفي بباريس في 10 جوان 1849 م.(ينظر :بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية، المرجع السابق، ص 152).

[5]- ولد في سبتمبر 1803م عين مديرا للشؤون العربية سنة 1844م، ثم مديرا لشؤون الجزائر في وزارة الحربية سنة 1850م ثم عضو في مجلس الدولة ومجلس الشيوخ سنة 1853، توفي سنة 1871م .(ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر ، المرجع السابق، ص 215).

[6]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962 م، ط1، دار العلوم، الجزائر، 2002، ص ص 200-201.

عناصر فرنسية عسكرية تتكيف مع الأهالي وتتوغل في أوساطهم لمعرفة لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ... لأجل ذلك كله، نشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى المرسوم الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844م[1].

كان ظهور هذه المؤسسة من ايحاء الجنرال "دوماس Dumas" الذي أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية تتكون من شبكة ذات نظام متفرع هرمي وفق السلم الإداري لمؤسسة تلك المكاتبعرف "فرديناند هيقونيت" أحد رؤساء تلك المكاتب هذه كما يلي: "المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م ، والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد ولا يزال إلى الآن ...."[2].

اعتمدت السلطة العسكرية على المكاتب العربية في الجزائر التي يشرف عليها مهمتهم التجسس و مراقبة الأهالي المسلمين، ابتداء بالشيوخ المعينين من طرف السلطة الحاكمة ، إلى أدنى أفراد الشعب مرتبة ،وقدلخصت أهداف المكاتب العربية فيما يلي[3]:

1- تثبيت سلطة الاحتلال واخضاع السكان لها.

2- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.

3- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.

4- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة عن طريق اقرار الأمن والاستقرار.

5- استخلاص الضريبة.

---

[1]- صالح فركوس ،المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين ،المرجع السابق ، ص 201.

[2]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص 248.

[3]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين ، المرجع السابق، ص 202.

6- التقليص من نفوذ رؤساء الاسر الكبيرة.

7- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي.

وقد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات من المكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات من الدرجة الثانية، وصل عدد المكاتب العربية عام 1865م في مقاطعة الجزائر 14 مكتب وفي مقاطعة قسنطينة 15 مكتب وفي مقاطعة وهران 12 مكتب.

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو العمالة الجزائرية من[1]:

1- مدير.

2- ضابط مسؤول عن الصحة.

3- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية.

4- مترجمان.

5- ضابط صف.

6- خوجة (كاتب عربي).

7- وكيل الضياف.

8- حاجبان (الشاوش).

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص130.

ومع مرور الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحليين وجمع الضرائب واصدار القرارات في المسائل الشرعية والقضائية[1]، وتحضير وتنظيم المراسلات على احتياجات الاهالي وضبط الاحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة ومراقبة القضاء الاسلامي والتجمعات الدينية والزوايا والتعليم القومي في المدارس القبائلية والمدارس العربية والفرنسية إضافة إلى معاينة الحالة المدنية في القبائل وضبط حسابات الدراهم الاضافية[2].

تتمثل أدوار المكاتب العربية في:

1- الدور العسكري : كان الهدف من إنشاء المكاتب العربية هو العمل على اخضاع الأهالي والسيطرة الاستعمارية ومراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته، وفي هذا الاطار كتب أحد ضباط هذه المكاتب قائلا:" لما كنت رئيسا لمصلحة الشؤون العربية بدائرة القالة كان همي الوحيد هو مراقبة الرأي العام للسكان والعمل على اخضاعه لتأثيري" من خلال ضرب كل من يهدف إلى التمرد على الاستعمار[3].

2- الدور الاداري: لم يقتصر دور المكاتب العربية على اخضاع الأهالي بل تعداه إلى الجانب الإداري فبمجرد إنشائها حاول ضباطها رسم تنظيم اداري جديد للقبائل والبلاد بكاملها وتبعا لذلك تم تقسيم القبائل إداريا إلى مجموعة من القيادات تتضمن كل قيادة مجموعة من القيادة والعشائر[4].

---

[1]- عمار بوحوش،المرجع السابق ، ص 131.

[2]- عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي"التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية1837-1939م،ج1، دار هومة، الجزائر،2005، ص194

[3]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ ، المرجع السابق،ص ص244-245

[4]- نفسه ،ص ص 244-245

وكانت السياسة الفرنسية ترمي من وراء ذلك إلى التقلص من نفوذ رؤساء الأهالي الكبار والحد من ممارسة سلطتهم على القبائل من أجل تفتيت وتشتيت القيادات والزعامات الأهليةذات السلطة والنفوذ حتى لا يكون خطر في المستقبل للسيادة الفرنسية[1].

3-الدور الثقافي: اهتمت المكاتب العربية بمتابعة ومراقبة تعليم الأهالي الذي كان يستمد أصوله من الدين الاسلامي والذي كان يشكل عقبة أمامهم لتجسيد مشروعهم الاستعماري، كما كان لها دور في مراقبة رجال الدين وفرض رقابة دائمة على المساجد والزوايا وكل المنتمين إليها[2]

4- دور المكاتب العربية في مجال القضاء: كانت مهمة المكاتب العربية الاطلاع على كل شيء يتعلق بالأهالي، حيث أعد الضابط " ريتشاد شارل" بحث بعنوان روح التشريع الاسلامي يقول في مقدمته إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الاسلامية تبيان قدر الامكان المعنى الحقيقي للقانون الاسلامي الذي كما هو معروف مطابقة للشريعة الاسلامية، لغرض السيادة الفرنسية[3].

وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش وتعمل لتدعيم نفوذه فقد شن المعمرون الأوربيون واتهموها بأنها مكلفة بهم ماليا، وبمجرد سقوط الامبراطورية وانهزام نابليون الثالث واعتقاله من طرف الألمان تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر 1870م و 10 نوفمبر 1870م[4]، وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني[5].

شكلت المكاتب العربية لفترة طويلة من القرن 19م رغم تعسفها وتجاوزاتها النمط الناجح في تسيير سياسة الادارة الفرنسية في المجتمع الجزائري المسلم رغم انتقادات دعاة الحكم المدني لها، حيث نجح رجالها وضباطها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري ومعرفة كل أسراره، نقاط قوته وضعفه، كما

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (د-ط)، دار عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 11.

[2]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ، المرجع السابق ، ص ص 370-371

[3]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ من عهد الفنيقين، المرجع السابق، ص 204.

[4]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 231-132.

[5]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 96.

كانت المكاتب العربية تراعي في تحركها الضوابط والمحاذير التي تخدم مستقبل المستعمرة أمنيا واقتصاديا.

المبحث الثاني: ادوات السياسة الاستعمارية من الناحية الاقتصادية

أ- مصادرة الأراضي:

بمجرد دخول القوات الفرنسية أرض الجزائر فبدأت باعتبارها مستعمرة عسكرية ولم تتأخر الادارة الاستعمارية على تعزيز عمليات العدوان للسطو على أملاك الجزائريين بما يخص مصادرة الأراضي وذلك عن طريق سن مجموعة من التشريعات ففي سبتمبر 1830 م أصدرت القادة الفرنسية قرار بمصادرة أملاك البايلك التي كانت تمثل أملاك الدولة صاحبة السيادة على البلاد قبل الاحتلال الفرنسي وبعد ذلك بدأت هذه السلطات وضع يدها على أملاك الوفق الاسلامي التي كانت تبلغ مساحتها حوالي 300 ألف هكتار[1].

كما قدمت على مصادرة الكثير من الأراضي الأخرى وفرض الحراسة عليها كمراقبة من يثور عليها وفق مرسوم 1832م الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة[2].

كل هذا جعل الراغبين في الهجرة إلى الجزائر يتدفقون عليها فبعد الحملة بقليل بدأت المجموعات الأولى من المستوطنين تصل إلى الجزائر على متن السفن لهذا الغرض، إلى جانب الفرنسيين، أقدم الكثير من الألمانيين والسويسريين على متن سفينة تحمل 400 مهاجر أحدهم أقام في القمة ومنح 993هكتار والي ابراهيم ومنح 227 هكتار كل هذا شجع عملية الاستيطان في عهد الحاكم كلوزيلClauzel.

وإلى جانب هذا عملت السلطات الاستعمارية على اغتصاب ملكية القبائل، وذلك بتخريب واتلاف ومصادرة الأراضي، وفي هذا الشأن صرح الجنرال بيجوBugeaud في 18 أفريل 1841م بقوله أن الملكيات الخاصة التي تعتبر ضرورية للتعمير ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام، الأمر الذي أدى إلى كثرة المصادرات والتي مست العديد من القبائل في المناطق التي احتلت وخاصة منها الحضارية كمتيجة والسواحل حيث أن استثمارها مكثف لينتقل المستوطن إلى الأراضي الريفية

[1]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البحث، الجزائر، 1991، ص 63.

[2]- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 124.

ويستحوذون عليها[1]، إضافة إلى مرسوم 1844م الذي يقضي بمصادرة الأراضي غير المستغلة زراعيا[2] وتدعيما لهذا المرسوم صدر قرار 12 جويلية 1846م الذي فرض على المواطن سندات ملكية و العمل على تحديد الملكيات، أما الأراضي التي ليست لها سندات ملكية والتي لم يستطع احد إثبات ملكيتها، فقد تحول جزء منها الى ملكية خاصة بالدولة الفرنسية واخرى في يد المعمرين[3]

كان هدف هذا المرسوم ليس إقرار الاملاك بتطبيق النصوص ولهذا ملكية الاوربيين، وطالبت بمستند الملكية من الفلاحين الذي كان عليهم من الصعب الاحتفاظ بهذه السندات في خضم هذه الحرب. وقد أدى إلى ابعاد أكثرمن 2000 إلى منطقة متيجة. ونزعت بذلك ما يقارب 30 الف هكتار وسلمت لمصلحة التعمير، كما صدر في 1846 م قانون يقضي بالاستلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى أعمال اخرى فيها إذا ماعجزوا في اثبات ملكيتهم بعقود تعود ما قبل شهر جويلية1830م.

بما أن معظم القبائل المشاعة للاراضي و الجماعة وعقود الملكية بينهم نادرة لأن البيع والشراء كان يتم عن طريق العرف و المجالس ، ولهذا تعمدت السلطات الفرنسية إلى اصدار قرار الاستحواذ عن العديد من الأراضي، وفي هذا الصياغ عمل بيجو**Bugeaud**على انجاح المشاريع الاستيطانية من خلال:

- مصادرة أراضي الأوقاف الاسلامية وأراضي المخزن.
- وضع الحراسة القضائية والادارية على أراضي الفارين منها.
- تقسيم أراضي العرش وإعادة توزيعها بمراسيم خاصة بذلك[4].

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق، ص 09.

[2]- رابح لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 196.

[3]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960 ،تر :عبد الله جوزيف،ط1،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983،ص61

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص 9- 10.

كذلك مرسوم 1851م القاضي بمصادرة أراضي القبائل والحاقها بملكية الادارة الاستعمارية، كما لجأت السلطات الفرنسية إلى طرق أخرى عن طريق نهب المزيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري يقول أحدهم عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية وهذا هو حق الغزو[1].

ب- القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية:

أصدر مجلس الشيوخ في 22 أفريل 1863م قرار يعتبر من حيث الشكل مرسوما عقاريا، لكن من حيث المضمون كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية[2] والتي تنص المادة الأولى منه على أن القبائل الجزائرية تعتبر مالكة للأراضي المستغلة من طرفها بصفة دائمة، كما نصت المادة الثانية على ضرورة الاسراع في تطبيق وتسهيل العملية بصفة إدارية فاستبدل بذلك حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكياتها وفرض تقسيمها على الدوابر والأفراد لتفتيها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين وجذبهم إلى الحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثيف المعاملات العقارية مع المستوطنين، ولذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحويل الكثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في أراضيهم[3].

كما كانت الامبراطورية تهدف من هذا القرار إلى:

1- خلق جو هادئ داخل البلاد وذلك بطمأنة الجزائريين الذين جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة وذلك من خلال ما ورد في رسالة نابليون الموجه

[1]- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، ، المرجع السابق، ص 124.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 172.

[3]- عدي الهواري ، المرجع السابق، ص 64.

لبيليسيPelissier1863م والتي تضمنت " يبدوا لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكاتها" وهذا ما جاءت به المادة الأولى[1].

2- إنشاء دوار الذي أصبح مفتاح التنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي الجديد الذي أراد الامبراطور نابليون تسيير الشؤون الجزائرية والهدف تفتيت القبيلة واضعاف الزعيم، وبالتالي خلق حالة من الفراغ القيادي لا يملأه إلا الوجود الاستعماري، وذلك من خلال ما كتبه راندون إلى الحاكم ماكماهون[2] سنة 1866م يقول فيها "يجب تكثيف الجهود لاتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفه ابطال النفوذ التي تتمتع بها العائلات الجزائرية من أجيال عديدة."

3-إقرار الملكية الفردية التي تقوم دون نشوء روابط جديدة غير شبيهة بتلك الروابط السابقة وجعل العلاقات الاجتماعية منحصرة في حدود العلاقات العائلية فقط، وبالتالي انهيار ذلك البناء الهرمي وتحويله إلى مجرد مجموعات من الأفراد هذا ما يكون يصبوا إليه من خلال نص القانون "إن الغرض الأساسي لقرار مجلس الأعيان هو تكوين الملكية الفردية"[3]

وقد جلبت هذه السياسة المطبقة من خلال القرار المشيخي عداء العسكريين وزعموا أن سياسة بيليسي Pelissierالمدنية هي السبب في العديد من الثورات مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ وهذا ما أدى انتقال القيادة إلى العسكريين من جديد في 07جويلية 1864 م وعين المارشال باتريس ماكماهون حاكما للجزائر في سبتمبر 1864 م خلفا لبيليسيPelissier الذي توفي 22 ماي 1864م، وسبب الاضطراب السائد أنذلك عزم الامبراطور الثالث على زيارة الجزائر مرة أخرى

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1692م، ج1، الجزائر، ص 338.

[2]- مارشال فرنسا ورجل سياسي ولد سنة 1808م شارك في حرب كريميcrimmée تولى منصب الحاكم العام للجزائر ما بين 1864-1870م سجن خلال 1870 واطلق سراحه فيما بعد ليكون جيش فرساي الذي حطم بلدية باريس في ماي 1871م توفي سنة 1893م.(ينظر محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 278).

[3]- بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 225.

ليطلع بنفسه على الأوضاع حيث دامت زيارته من 03ماي إلى 07 جوان 1865م وتنقل وزار عدة مدن واستمع الى أراء المستوطنين وبعض أراء الجزائريين[1].

وفي سنة 1865م جاء القرار لتحديد الوضعية الشخصية للجزائر حيث أقرت المادة الأولى منه على منح الجنسية الفرنسية مع تمتعهم بقواعد الشريعة الاسلامية وأن كل العرب رعايا فرنسيين مادامت الجزائر أرض فرنسية ولكن ليس لهم حقوق المواطنة، ومن ثمة لا يتمتعون بالحقوق المدنية كحرية التعبير ولا بالحقوق السياسية كالانتخاب وذلك أن المواطنة في نظرهم غير ملائمة مع الشريعة الاسلامية، فللحصول عليها وجب التخلي عن هذه الأخيرة وهو ما رفضه الجزائريين كما أعطت المادة الثانية نفس الحق ليهود الجزائر الذين يشكلون نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد سكان الكولون الأمر الذي أدى بالحكومة إلى تكريس مبدأ الجنسية الفرنسية لدمج المجتمع الأجنبي فيها[2].

كان لهذا القانون أهداف نذكر منها:

- القضاء على الجنسية الجزائرية الذين هم متأكدون من وجودها فلأجل ذلك اقترح فاليValée من قبل على الحكومة الفرنسية بأن يحول دون نمو الجنسية لأنها الأخطر.

- وضع الجزائر في موقع وسط بين الرعايا والمستوطنين بحيث لا يمكنهم التمتع بحقوق المواطنة إلا إذا قدموا طلب التخلي عن أحوالهم الشخصية وبالتالي هدم مجتمعهم بأنفسهم[3].

كما كان الغرض من القانون الجديد الذي حمله فارني هو انجاح حركة الاستيطان والاستلاء على الأراضي وحجته في ذلك أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة في الجزائر غير مستغلة ويقضي هذا القانون بإجراء تقسيم أملاك القبيلة أو العرش .

---

[1]-بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[2]-يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 20.

[3]- نفسه، ص 38.

المبحث الثالث: أساليب السياسة الفرنسية في الجزائر من الناحية الاجتماعية

أ- الابادة الجماعية: يعتبر عملية الابادة الجماعية Razzia حسب النقيب لوبلوددوبريبوا leblanc-deprilois شيء دنيء ومعيب للجيش الفرنسي وأمجاده حيث تقوم القوات الفرنسية بمهاجمة شعب أعزل ومحاصرته[1]

فالابادة من الاساليب التي استخدمها الاحتلال الفرنسي ضمن السياسة في الجزائرلكسر شوكة المقاومة وارهاب السكان من اجل تثبيت مخططاته وانجاح مشاريعه وفي هذا المجال يذكر الجنرال كلوزيلClauzel بعد ان اعطى اولى أوامره للتقتيل الجماعي بقوله:"إني أمرت جنودي بتخريب وحرق كل ما يعترض طريقهم وعن حقيقة الحرب هي ليس من أجل زيادة النوع البشري" حيث تسببت المدفعية في استشهاد 800 شهيد[2].

في حين صرح وزير الحرب الفرنسي جيراز : "لابد من إبادة جميع سكان العرب إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي تقدير الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتها[3].

ومع مجيء الدوق روفيغو Savary Due De Rovigo الذي كان مشبعا بروح الانتقام وحب القتال فجاءبـ 16 ألف جندي واستعمل في سياسته المكر والعنف فأحرق ودمر وذبح وسفك[4]، وكان الدوق روفيغوSavary Due De Rovigo يرى أن كل الضربات مباحة مع الأهالي من إبادة المدنيين وقتل المبعوثين المفوضين[5] وكان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية قرب الحراش أما عن سبب هذه الإبادة فتعود إلى أن شيخ العرب فرحات بن سعيد والذي كان العداء بينه

---

[1]- سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزئرية الحديثة، 1832-1847 ،(د.ط)، 2013 ،دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،ص 212

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 71.

[3]- سعدي بوزيان، جزائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، (د.ط)، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2005، ص 52.

[4]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 72.

[5]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، 208.

وبين أحمد باي وقد أرسل وفد إلى الدوق روفيغوSavary Due De Rovigo لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم فاستقبلهم استقبالا حارا في 05 أفريل 1832م وعادوا مقبلين إلى شيخ بأنواع الهدايا الثمينة ولما وصلوا إلى طرف سهل متيجة انقضى عليهم الجيش من قبائل الجبل فتعرضوا للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية[1].

ولقد أرخ المؤرخ كميل روسي عدد القتلى لقوله لقد قتلوا 60 شخصا من بينهم رحالتين ألمانيتين.

وبعد وصول بيجوBugeaud إلى الجزائر في 23 فيفري 1841 م ليصرح لسكان الجزائر أنه جاء لاحتلال البلد احتلالا شاملا وقد عرف لنا بيجو هذا الاحتلال الشامل بقوله: "إن الحرب مستمرة إلى غاية الإبادة "، وكان أن الجيش هو الوسيلة الوحيدة لسيطرة على شعب يخالفنا في الدين والعادات وأن الجيش هو العون الوحيد للسيطرة على البلاد وفتح الطرق التجارية وزيادة وتيرة الاستيطان[2].

ولم ير بيجوBugeaud مانعا في استخدام القوة والسلاح لتحقيق أهدافه الاستيطانية فقال: "إن المعمر الإفريقي لا يجب عليه مطلقا ترك بندقية لتصل، بل يجب عليه تركها دائما مستعدة لإطلاق النار واستعمالها بمهارة"[3].

لقد استمرت سياسة الابادة والتقتيل الجماعي عدة أشهر بعد انطلاق ثورة الزعاطشة والتي استمرت عدة أشهر ، حيث استعملت فرنسا في القضاء عليها نفس الطرق التي طبقتها في قبيلة العوفية وأولاد رياح حيث قرر الحاكمالعام شارون ارسال حملة فقامت فرنسا بمحاولتين فاشلتين للقضاء على المقاومة الأولى 16 ماي 1849م والثانية بتاريخ 16-17 جويلية 1849م[4] .

---

[1]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[2]- نفسه، ص ص 138-139

[3]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 196.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 330.

وفي اكتوبر 1849 م قرر الجنرال هيربون معاقبة سكان واحة الزعاطشة فقام بقطع المئات من أشجار النخيل بغرض نزع الحماية من الثوار وفتح الطريق أمام المدافع، وفي يوم 15 نوفمبر 1849م رفعت القوات الفرنسية المحاصرة للزعاطشة إلى أكثر من 19 ألف محارب [1]ليتمكن الفرنسيون من الاستلاء على حوالي 2000 جمل و 15 ألف رأس غنم

وبداية من 20 نوفمبر 1849 م شرعوا في قذف الواحة وفي نوفمبر بدأ الهجوم كما قررت القيادة الفرنسية قصف منزل الذي كان فيه بوزيان إضافة إلى قطع رأس الحاج موسى الدرقاوي وقد قدر عدد القتلى ب 800 شخص[2].

ويرى كمال كاتب أنه من الصعب في الواقع تقدير عدد الضحايا من السكان المسلمين بسبب القمع والحملات الاستعمارية ، ومع ذلك قدر عدد القتلى 825 ألف قتيل من الأهالي طيلة 45 سنة الأولى من الاحتلال .

وفي هذا الصدد يذكر أولفي بيكارALIVE BAKAR أن حصيلة تلك الحرب المنطقية تقريب بين 1870- 1872 م قد انخفض عدد السكان في الجزائر 212500 بعد أن كانوا 3 ملايين[3].

استمرت الإبادة الجماعية للمجتمع الجزائري كرد فعل للمقاومات الشعبية التي عرقلت توسعه على نطاق واسع فكانت هذه الإبادة عشوائية التي أتت على الأخضر واليابس ويضاف إلى تلك القوانين الجائرة والمؤسسات الهدامة التي أنشأتها الادارة الاستعمارية في الجزائر قصد مسح المقومات الشخصية للشعب الجزائري العربية الاسلامية فالإبادة الجماعية للجزائريين تنوعت وتعددت من طرف الفرنسيين ، فلم تكن إبادة مباشرة فقط على غرار المذابح والمجازر فكان هنالك نوع أخر من الابادة الجماعية للجزائريين لا تنقل خطورة عن تلك المجازر بل تفوقها فصاعة وشراسة وهي

[1]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 212.

[2]- نفسه، ص ص 214-215.

[3]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 27.

الابادة الغير مباشرة وتتشمل في طبيعة الحكم وأهم القوانين التي صدرت وذلك قصد الاستلاء على ممتلكاتها واعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

ب- سياسية الأرض المحروقة :

يصرح الجنرال بيجو Bugeaudحول سياسة الأرض المحروقة "أن عبور الجبال ومحاربة سكانها والقضاء عليهم أمرا ضروريا، لذا تدمير مصالحهم ففي كل قبيلة ضروري تحطيم القرى وقطع الأشجار المثمرة وحرق وقلع المحاصيل الزراعية وافراغ المخازن والشيوخ والمواشي والاناث أنها الطريقة الوحيدة لاستسلامهم لها "[1].

فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى أضعاف هذه الجبارة ، كما عمدت إلى نزع الأراضي من الشعب وإفقاره لصالح الوافدين الجدد ومما يؤكد هذا الرأي شهادة العديد من المشاركين في الغزو الاستعماري أو المعاصرين[2].

فأراد الجنرال بيجو Bugeaudالاستلاء على المحاصيل وتدميرها وإذ قاومه السكان يقوم بإبادتهم دون رحمة ، فهو يرى أن هذا هو أسلوب الحرب والتي يبررها على أنها ضرورية في بلد تبتعد فيه كل الفوائد أمام المنهزمون ، ولا توجد فيه سوى فائدة زراعية في هذا البلد لذا يجب قطعان المواشي ومتابعة السكان وعندما ييأسون من الحرب يسهل الانتصار عليهم وفي 07 مارس 1841 م قامت قوات من الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال بيجوBugeaud بحرق وتحطيم القبائل التي وحدها في طريقة جنوب مليانة تواصلت عمليات الحرق واستنزاف خيرات الشعب الجزائري قصد تجويعهم وابعادهم عم المساهمة في المقاومة الشعبية الوطنية[3].

قامت قوات الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال فاليValée 08 ماي 1841 م بحرق البيوت ونهب المواشي ، وعملت قوات الاحتلال الفرنسي على تطبيق الخناق ضد قوات الجيش

---

[1]- مصطفى الاشرف ، المرجع السابق، ص 82.

[2]- سلاماني عبدالقادر، الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 211.

[3]- نفسه ، ص ص 211، 212

الشعبي بقيادة الأمير عبد القادر والعمل على تحطيم جميع القرى والمدن التي كانت تمون القوات الوطنية وتساندها في حربها ضد همير.

أراد الجنرال فاليValée من خلال عمليات الحرق والنهب لتحطيم الروح المعنوية لدى الشعب الجزائري ومنع عمليات تموين الجيش الشعبي الوطني كما تم تطبيق الأرض المحروقة بمقاطعة الجزائر وضواحيها حيث حرقت المزارع ونهب المطامير والمواشي هذه السياسة المنتهجة المتمثلة في سياسة التجويع والتفقير كان هدفها الزيادة في معاناة الشعب الجزائري من أجل اخضاع البلاد وانهاك روح المقاومة الشعبية الوطنية المادية والمعنوية[1].

غير أن الغالبية العظمى من الجزائريين ما كانوا ليرضو بأن يضيق عليهم أحد الخناق في بلاده وأن ينتزع منهم أراضيهم وهكذا رغم أعمال الهدم والتخريب التي تعرض لها السكان ومما سجله القبطان دي وينبر Dewinpen في مراسلته العسكرية " قضينا 64 يوما كنا خلالها نجوب نواحي الاصنام واستطعنا أن ندمر وأن نخضع جميع القبائل الثائرة ولكن بدالي ممّا رأيت أنّها لا تطيع أوامرنا إلاّ بالقوة بعد أن أتلفت الحصاد وقطعت الألاف من الأشجار وقطعت الدواوير وفتكت بالعرب ما كادت تبتعد حتى استجمع العدو قوته[2].

قطعت عدة آلاف من أشجار التين والزيتون ويقول الضابط ليو " لقد هدّمت الكثير من الدواوير وأزيلت من الوجود قرى بكاملها وأن لا أرى مبرر لهذا النوع الأخير من التخريب خاصة اذا كنا حقا نريد أن نحتل البلاد أو على الأقل أن نفرض على أهلها الضرائب[3].

في يوم 28 مارس 1844م بعث ديكاشيلان Decasllane رسالة إلى بيجو Bugeaudيصف فيها منطقة الظهرة على أنها أرض خصبة وفيها الكثير من أشجار الفواكه ويصرح قائلا : " مكثنا عدة أيام في مخيمنا العسكري ونحن خلال تلك الفترة نتلف أشجار التين

[1]- سلاماني عبد القادر،الاستراتجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية،المرجع السابق، ص 211.

[2]- الاشرف مصطفى ، المرجع السابق، ص 84.

[3]- نفسه ، ص 110

والمحاصيل الزراعية ولم نغادر المنطقة حتى خربناها تماما وبذلك أعطينا درسا قاسيا هؤلاء السكان العرب الذين لا يخضعون إلا بالقوة الغشيمة"[1].

كانت مساعي قوات الاحتلال القضاء على المقاومة الجزائرية حسب تصريحات الجنرال بيجو Bugeaud يجب إخضاع عبدالقادر بل يجب أن نبيده لأنه من دون القضاء عليه لن نصل إلى أهدافنا فانا أقول أننا لا نعرف هذه الافريقي وامكانيته التي جعلته جدا خطيرا ولذلك يجب أن نواجهه بحرب شرسة [2].

لم يكن هدف الاستعمار الفرنسي نشر الحضارة ونما الهدف البحث عن أرض جديدة في غير أوربا فما ميزة هذه الإبادة انها لم تنحصر فقط في إبادة العنصر البشري فكانت شاملة لتمس عناصر أخرى لا تقل أهمية منها نشر مسيحتيها بالإضافة الى العنصر الثقافي والاجتماعي كنشر الثقافة الفرنسية بأشكالها.

[1]- سلاماني عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ص 212-218.

[2]- نفسه ، ص 215.

ج- استهداف المرأة والاسرة الجزائرية :

كان وضع المرأة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي مختلفا للغاية فبعد دخول الفرنسيين إلى الجزائريين وبعد المعارك الأولى هرب العديد من الأسرى وقد كانت النساء الجزائريات من هذا الجو المليء بالبارود ورائحة الموتى وتبدو هذه المعاناة في التشرد[1].

ومن مأساة المرأة خلال الأيام الأولى للاحتلال تركها لمقر استقرارها حيث تركت النساء أمتعتهن وأتين هاربات البلاد حفاة عراة، وفي هذا الشأن ذكر أحمد توفيق المدني شهادة حية إلى ما آلت إليه وضعية المرأة وهي من سيدات المجتمع الراقي بالجزائر العاصمة حيث روت له المرحومة أم السيد عمر بوضربة فقالت : "تركنا أيام الاحتلال دارنا وذهبنا في زي فقيرات إلى سقيفة سيدي عبد الرحمان الثعالبي نتوسل الناس وبقينا على ذلك أيام إلى أن هدأ الروع"[2].

ومن العراقيل التي وضعها القانون الفرنسي أن الزوجة المسلمة المتوفي عنها زوجها لاحق لها من ميراث زوجها أو من الدولة إلا إذا كان زوجها قد عقد طبقا للقانون الفرنسي، وقد تخلى أحواله الشخصية الاسلامية وقد كثرت شكاوي النساء الجزائريات خلال الاحتلال والأمثلة لذلك كثيرة منها مصطفى خوجة الخيل التي نفاها الفرنسيون مع زوجها وأطفالها الثلاثة عشر واستولوا على أرزاقهم وأراضيهم وعاشوا فترة في الاسكندريةثم توفي الزوج وبقين هي مع العيال وقد كانت لهم أملاك في الجزائر سمح لها الفرنسيون بالرجوع لكن أملاكها لم ترجع لها[3].

لقد تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي استراتيجية استهداف المرأة المسلمة في إطار سعيها لتوغلها في المجتمع الجزائري وبالتالي استدراجها ضمن ما يخطط له الاحتلال من مكائد بصرب الأسرة

---

[1]- أحمد توفيق المدني، مذكرات أحمد الشريف الزهار(نقيب الأشراف الجزائر)، دار البصائر ،الجزائر، 2005، ص 223.

[2]-نفسه ، ص 223.

[3]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ، ج5، ط1، دار العرب الاسلامي، 2005، ص ص 346-347.

والمجتمع المسلم في الجزائر عامة وضمن التوجه يذكر الجنرال بيجوBugeaud أن أفضل وسيلة لإرجاع المرتدين هو ضرب مصالحهم وأولى مصالحهم هم النساء[1].

وضمن هذه المسألة أيضا يعتقد أحميدة عميراوي أن من الثغرات التي يتسلل منها الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري وهي واقع المرأة العلمي حيث استعمل عدم اهتمام المجتمع الجزائري بتعليمها بممارسة المهن الحرة[2] واتخذتها كذريعة للمرافعة عنها مما دفعهم إلى لاقتراح مشاريع سعت في ظاهرها إلى تعليمها و توعيتها ، لكن حقيقة أمرها تهدف للتمرد والتحرر حيث قام القادة الفرنسيون بتبني فكرة إنشاء مدارس خاصة بالفتيات المسلمات[3]، كما أقدمت السيدة أليكس Alix سنة 1846م على فتح مدرسة تعليم البنات الجزائريات اللغة العربية والفرنسية بجانب بعض المهن كالطرز والخياطة كما أسس بدوره بيجو Bugeaud عام 1847م مدرسة خاصة بالجزائر للبنات لإظهار دعم هذه السياسة الفرنسية اتجاه المرأة العربية [4]

كما طرحت مسألة الطب كأداة للاقتراب من الأسرة المسلمة و المرأة بالخصوص،وضمن هذا التوجهيقول ديفويد أيضا: "إن الطبيب الاستعماري لن يتأخر على أن يكون عامل مؤثر في الانصهار الفرنكو عربي سيكون لديه الرجال والنساءوالنساء قبل الأطفال لأن في الجزائر الاهلية "، فالمرأة أكثر تأثيرا[5]،كما كانت المرأةالجزائرية مركز اهتمام الجزائريين وعلى رأسهم لافيجري Lavoigerie[6]، الذي أدرك بدوره مقام المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري ،ومدى تأثيرها باعتبارها مدار الحياة الاجتماعية والوصول إليها يعني حتما الوصول للأسرة كلها، ولأجل ذلك قام بتأسيس فرقة خاصة بالعنصر النسوي حيث صرح: "عند المسلمين لا توجد المسيحية ،وأنوارها الحضارية"، كما

---

[1]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 248.

[2]- أحميدة عميراوي، فواصل في الفكر والتاريخ، دار البحث، قسنطينة، 2002، ص 100.

[3]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص 247-248.

[4]-احميدة اعميراوي ،فواصل في الفكر والتاريخ ، المرجع السابق ،ص ص 100-101

[5]-عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 250

[6]-لافيجري شارل مارسيال المان،1825-1846 ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا تولى منصب رئاسة اسقفية الجزائر واسن فرقة الأباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال افريقيا ووسطها. ينظر :(خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871م ، مطبعة دحلب ، الجزائر ،1977 ، ص 121

كان هذا الأخير يوصي الأخوات البيض بضرورة احداث علاقات حميمية مع الأسرة الجزائرية والتركيز على المرأة لكونها شخصية جد مؤثرة في المجتمع الجزائري[1].

من خلال ما سبق نلاحظ بأن المرأة الجزائرية المسلمة قد كانت هدفا ووسيلة في إطار المنظومة السياسية الفرنسية بالجزائر، لإدراك المحتل الأجنبي مدى أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه في المجتمع الجزائري المسلم، لذا سعى الفرنسيون إلى توظيف وضعها المتدهور نسبيا في بعض المجالات أو المناطق رغبة في استدراجهم نحو سياستهم الماكرة.

[1]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 121.

المبحث الرابع: وسائل السياسة القمعية في الجزائر من الناحية الدينية

كانت هوية المجتمع الجزائري بدورها هدف ضمن سياسة سلطة الاحتلال الفرنسي، من خلال منظومتها المختلفة الشخصية، الدينية، القضائية والتعليمية ....إلخ، حيث لم يكتف الفرنسيون باحتلال الأرض الجزائرية بل عملت الإدارة الاستعمارية على تغيير مظاهر مجتمع الدولة المختلفة، من خلال سعيها على إزالة كل ماله علاقة بالشخصية العربية المسلمة للمجتمع الجزائري.

أ- استهداف مؤسسات الدين الإسلامي: لقد امتدت أيادي إدارة الاحتلال الفرنسي أيضا للاستحواذ على بعض المساجد والمؤسسات الدينية الإسلامية، بما في ذلك مؤسسة الأوقاف، إن هذا الاجراء قد شكل في الواقع اعتداء سافر على الممارسة الحرية الدينية في الجزائر، وتحقيق موارد مادية كانت تساهم في دفع مصاريف هذه المؤسسات الدينية والتكفل بموظفيها.

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأخرى للجزائر، فهو الاخر ساءت حاله إلى درجة خطيرة جدا، حيث تعرضت المؤسسة الدينية للهدم والتخريب والتدمير وكان على رأس هده المؤسسات المساجد والزوايا كان يهدف إلى ضرب ركيزة المجتمع الجزائري وهو الدين الإسلامي خاصة وأن هذه الإدارة أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وبالتالي فإن القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع منها الثقافية[1].

وذلك من خلال الاستحواذ عليها حيث عملت إدارة الاحتلال المدفوعة بالحقد الصليبي اتجاه الاسلام على الاعتداء على حرمة المساجد والتي جسدتها قادة الحملة والملك الفرنسي نفسه رغم تعهدهم بالشعائر الدينية للسكان[2].

[1]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 136.

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 35.

ومن جهة أخرى أعطت إدارة الاحتلال الفرنسي أوامر الجيش الفرنسي بهدم هذه المؤسسات الدينية وتحويل البعض منها إلى كنائس ومرابط للخيول ومستودعات عسكرية وهذا ما وقع أول الأمر[1].في الجزائر العاصمة عند احتلالها عام 1830 م حيث شهدت ضربة قوية من طرف إدارة الاحتلال التي قامت بغلق 13 مسجد من الحجم الكبير و 180 مسجد من الحجم الصغير و32 جامعا و12 زاوية، وقد استمرت عملية تقليص هذه المؤسسات الدينية إلى أن وصلت عام 1862م إلى 4 مساجد من الحجم الكبير و8 مساجد صغيرة و9 جوامع[2].

تعرضت المؤسسات الدينية في الجزائر المحاربة طيلة الفترة الاستعمارية بمختلف الوسائل والأساليب والأشكال لأنها كانت تمثل عائقا صلبا أمام سياستها الاستيطانية والتي كانت عرضة للهدم والتحويل منها:

- المساجد: هدمت القوات الفرنسية الكثير منها وحولت الباقي إلى كنائس وثكنات ومستوصفات ومراكز إدارية واغلق البعض منها[3]، ومن أبرز هذه المساجد:

-جامع السيدة :حيث أوهم اليهودي كلوزيل**Clauzel** بأنه يحتوي على كنوز فأمره بغلق أبواب المسجد و أدخل اليه جماعة البحث عن الكنز المزعوم قبل أن يقدم على تهديمه[4] هو خوف الفرنسين من أن يتخذوه نقطة تجمع ومظاهرات وذلك نظرا لأهميته.

- جامع محمد باشا: هدمه الفرنسيون في بداية الاحتلال.

- جامع سيدي سعدي: في 1847م جعلته فرنسا مخزنا للبارود ثم حول إلى مصلحة الضرائب 1850م ومن بعد ذلك هدم.

- جامع القشاشين: استولى عليه الفرنسيون فاستعمل مرقدا للجنود.

---

[1]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 137.

[2]- نفسه، ص 137

[3]- يحي بوعزيز ،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب،ج1، (د. ط)،دار الهدى للطبع ،الجزائر،2009،ص244

[4]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 36.

- الجامع الكبير: يسمى الجامع الأعظم وهو أقدم المساجد في الجزائر استولت فرنسا على أوقافه وضمتها للإدارة الفرنسية[1].

- مسجد كتشاوة[2]: قامت إدارة الاحتلال بتاريخ 18 ديسمبر 1832م بتحويلها إلى كاتدرائية اطلق عليها كاتدرائية سيدة الجزائر ووقع ذلك بعد اعتصام المصلين فيها ورفضهم للتحويل مما أدى إلى استشهاد أكثر من 4000 مصلي من الجزائريين داخل المسجد[3].

إضافة إلى جامع سيدي رحبي سنة 1833م إلى الصيدلية المركزية ثم هدم، وكذلك مسجد شماعين ومسجد علي خوجة ومسجد سيدي عمار وكلها هدمت[4].

لم تقتصر عمليات الهدم والتحويل على مدينة الجزائر وحدها وإنما شمل العديد من المدن الجزائرية التي طالها الاحتلال العسكري ومنها قسنطينة التي تعرضت العديد من مساجدها وجوامعها إلى الخراب ومنها مسجد صالح باي الدي حول إلى كنيسة وجامع رحبة الصوف الذي حول إلى مخزن بعد عام 1837م ثم حول مرة أخرى إلى ملجأ ونفس المصير لقيه جامع القصبة والجامع الكبير وجامع سوق الغزل وجامع سيدي الأخضر[5] .

وفي قد هدم بها حوالي 37 مسجدا وكان من أهمها جامع سيدي ابن مروان الذي قال عنه أبو القاسم سعد الله: "أنه كان من أعظم مساجد عنابة"، وكذلك بجاية هي الأخرى تعرضت العديد من المساجد وجوامعها إلى الهدم وقد حصرها أبو القاسم سعد في 25 مسجدا وجامعا.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5،المرجع السابق، ص 29.

[2]- ينظر الملحق رقم (02).

[3]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 137.

[4]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 36.

[5]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 138.

أما الناحية الغربية فقد كان بها حوالي أكثر من 151 مسجدا لكنها كانت عرضة للهدم والدمار خاصة مدينتي وهران ومعسكر، وهران حول جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري سنة 1831م[1] كما أن الزوايا هي الاخرى لم تسلم من الهدم والتخريب، وباعتبارها مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة والمربين وتتكفل بالإطعام والتعلم بالإضافة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، ولذلك سارعت إدارة الاحتلال[2].

ويذكر بعض المؤرخون أن هذه الزوايا قد تعرضت للإهمال والتحويل عن مقصد الواقفين واغتصبت السلطات الفرنسية أوقافها أيضا وقد ذكر أبو القاسم سعد الله مصير عدد منها مثل زاوية القاضي المالكي في شارع بابا عزون، وكانت مسكنا للطلبة في العهد العثماني وقد هدمت عن اخرها، وكذلك زاوية القشاش وهي من أقدم المؤسسات الدينية فهي تستعمل لإقامة العلماء و الطلبة[3] وكانت ملجأ ومدرسة عليا وزاوية سيدي الجوديو زاوية الجامع الكبير و زاوية أحمد أيوب وزاويةالشرفة الأشراف،وزاوية المولى حسن وزاوية الاندلس وزاوية أبي التقي وزاوية سيدي السعيد وزاوية سيدي محمد الشريف وغيرها من الزوايا نفس المصير في الشرق والغرب والجنوب [4]

كما عملت فرنسا منذ أن وضعت أقدامها على التراب الجزائري بمحاولة الاستيلاء على الأوقاف الاسلامية باعتبارها الراعي والممون الرئيسيللنشاطات الدينية والتعليمية، وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري وهذا ما دفع احد الكتاب الفرنسيين إلى القول :"بأن الأوقاف تتعارض السياسة الاستعمارية فتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر"[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص ص 83-87.

[2]- أحميدة عميراوي واخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري1830-1950، (ط.خ)، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 156.

[3]-سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة ، المرجع السابق ،ص65

[4]-المرجع نفسه ص65

[5]-عمار عمورة ،الموجز في تاريخ الجزائر ،ط1،دار الريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2000,ص124.

ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية بقيادة "كلوزيل **Clauzel**"[1] قرار يوم 08 سبتمبر 1830م استهدف حجز أملاك العثمانيين وأوقاف مكة والمدينة والحاقها بمصلحة الدومين التي تم انشاؤها في عهد دوبورمون **De Bourmont**لاحتجاج سكان المدينة، عبر عنها المثقفون والعلماء والوكلاء بأن أملاك مكة والمدينة ليست ملكا للعثمانيين لذلك تم إصدار مرسوم في 07 ديسمبر 1830م استهدف هذه المرة ضم كل الأملاك الدينية تتمثل في: (أوقاف مكة والمدينة والزوايا والمساجد والقباب والجبانات)[2] .

ومن جهة أخرى تم تكثيف الإدارة الفرنسية باستهداف المؤسسات الدينية بل عملت على تضييق الخناق على التعليم القرآني والنشاطات الدينية، من خلال فرض رقابة صارمة على خطب الوعظ والإرشاد التي يلقيها الأئمة والمثقفون وكثيرا ما تحرر الخطب والإرشاد في مكاتب الإدارة[3] والإدارة الاستعمارية،ثم يقوم المفتون بتلاواتها تحت رقابة البوليس السياسي.[4]

إلى جانب ذلك قامت بغلق المدارس القرآنية والزوايا وجردت التعليم القرآني من كل حيوية ومنعوا المؤذنين من تفسير الآيات وتفهيم التلاميذ من محتوياتها، كما قطعوا الصلة بينهم وبين التعليم المسجدي وتعليم الزوايا الذي هو الحلقة الوسطى إلى الثانوية والعالي.[5] يذكر أجيرون بدوره "ان المدارس القرآنية التابعة للزوايا تحارب بضراوة، اما المدارس التابعة للقبائل فقد تحتمل ليس إلا، فانخفض عدد المدارس الرسمية إلى ثلاث أنشأت للتمكين من ممارسة الديانة والعدالة الإسلاميتين، تلك هي حصيلة مبادئ التسامح التي كانت تفتخر فرنسا باحترامها غير أن المسلمين لم يكونوا مغفلين فنددوا بالمعاملة التي كانت فرنسا تخص بها ديانتهم أي كانت تشكوا من السيطرة التامة

---

[1]- كلوزيل:ولد في 1772/12/12 م بميرابوكس (mirepeoix) مارشال فرنسا قائد الجيش الفرنسي، ثم حاكم عام للجزائر، وكان من قادة نابليون بونبارنت ثم اتفق مع بورمون على خيانة سيدهما بونابرت والتآمر مع الإنجليز ضده، مما ساعد إنجلترا والحلفاء على النصر وإعادة الملكية اشتهر بالغدر والخيانة وكان من اشهر المحرضين على الإحتفاظ بالجزائر. (ينظر :بسام العسلي ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، المرجع السابق، ص 85).

[2]- سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص 69.

[3]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 282.

[4]- المرجع نفسه، 282.

[5]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 51.

واللامحدودة للإدارة"، أما أهالي الجنوب وأهل ميزاب فقد كانوا يعاملون معاملة أقل تشددا حيث احترمت أملاك الحبوس العمومية وكانت الزوايا والمدارس التابعة لهم تتمتع بحرية أكبر.[1]

ومن أبرز هذه المدارس:[2]

-مدرسة القشاش كانت مشهورة بما تقدمه من علوم هدمت.

-مدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام يسيره احد المعمرون.

-مدرسة الأندلس تعرضت للهدم والتخريب.

-مدرسة جامع السيدة مريم تعرضت للتدمير هي الأخرى.

-مدرسة سيدي بد الرحمان الثعالبي تعرضت للهدم.

-وتعددت هذه الظاهرة إلى الأضرحة والقباب التي لم تسلم هي الأخرى من أهمها:3

-ضريح سيدي بالقبة بالعاصمة، احتله مهندسون عسكريون وحول إلى مصلحة جسور والطرقات التابعة لهم.

-ضريح سيدي الجودي تم نقل الملكية عام 1838م.

-ضريح سيدي اوجاني تعرض مكانه إلى السطو من طرف الدرك بداية الاحتلال ليستأجر فيما بعد وذلك عام 1850م.4

ومن هنا يتضح مدى العدائية الواضحة من طرف الإدارة الاستعمارية في كل ما يتعلق بالهوية العقائدية الإسلامية للمجتمع الجزائري ولعل هذا ما تفسره الاعتداءات المتكررة على مؤسساتها وكذا مضايقة ممارساتها ونشاطاتها المختلفة.[5]

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مج2، تر: جمال فطيمي وآخرون، شركة الدار الأمة، الجزائر، 2013، ص 269.

[2]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة الاستيطانية، المرج السابق، ص 157.

[3]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 157.

[4]- المرجع نفسه، ص 157.

[5]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 288.

ب- توظيف البعض من شيوخ الطرق الصوفية

إن اهتمام الإدارة الاستعمارية شيوخ الطرق الصوفية لم يكن عشوائيا، بل كان ينمو عن ، بل كان ينمو عن وعي قام بأهمية وقدرة هذه الزعمات على تأثيرها الفائق بالمجتمع الجزائري خاصة في مسألة إعلان الجهاد.

وهكذا حرصت الإدارة الاستعمارية على استقطاب هذه الزعامات الدينية من خلال استخدام الاغراء والقوة والاستدراج مع محاولة ضربها ببعضها البعض رغبة في سقوطها بين أحضان الادارية الاستعمارية طلبا للعون والمساعدة والنصرة على منافسيها التقليديين من الطرق الصوفية، ولعل هذه الحالة نجدها بين الطريقتين القادرية والتيجانية، حيث تلاعبت إدارة الاحتلال بهما من خلال نجاحها في ضربهما ببعضها البعض، وإثارة العداوة والخصام بينهما باستغلال التباين الموجود بينهما.

حيث نجحت الادارة الاستعمارية في استقطاب الطريقة التيجانية ضمن سياسة فرق تسد لضربها مقاومة الأمير عبد القادر، باستغلالها الخلافات الموجودة بين التيجانية والقادرية، هذا الخلاف الذي يصفه بن يوسف التلمساني بأنه مظهر من مظاهر السلبية التي اتسمت بها مقاومتها الشعبية في بداية عهدها وجعلتها تفشل أمام الاحتلال الفرنسي رغم التضحيات الجسام ، كونها كانت تحمل في طياتها بذور فشلها[1].

ضمن هذا السياق المتعلق بالتعاون بين الطريقة التيجانية وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، يذكر "ليون روش **Léon Roches**"[2]، قصة تعاونه مع الطريقة التيجانية في الحصول

[1]-بن يوسف التلمساني، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر(الحكم العثماني، الامير عبد القادر، الادارة الاستعمارية) 1782-1900،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د.ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1997-1998،ص156.

[2]- ليون روش ولد في مدينة غرونوبلGrenoble بفرنسا في 27 سبتمبر 1809م من أبوين فرنسين، وتوفي في نفس المدينة في 26 جوان 1901م، بدأ دراسته في ثانوية غرونوبل، وأتمها في ثانوية تورنون Tournon التي نال منها شهادة البكالوريا سنة 1828م، ودخل معهد الحقوق في غرونوبل لمدة 6 أشهر، كما عمل مرتجم لجيش فرنسا في افريقيا (الجزائر)، شغل أيضا منصب السكرتير الشخصي للأمير عبد القادر 1836-1840م، ثم التحق بوزارة الشؤون الخارجية كمترجم 1845-1846م، ثم سكرتير في طنجة والمغرب، كما عمل قنصلا في طرابلس وتونس.(ينظر: عثمان زقب، المرجع السابق، ص114).

على فتوى من المجامع العلمية الاسلامية في القيروان والأزهرومكة المكرمة، تنص على بطلان جهاد الجزائريين المسلمين، والهدف من هذا مهمته هو تقديم معلومات خاصة على المنطقة الحدودية وتونس، وأنه في يوم مغادرته قد لبس لباسا اسلاميا، لقد وصف ""ليون روش **Léon Roches**" سيدي محمد التيجاني بصديقه القديم بعين ماضي، وذكر أنه في مراسلته مع زعماء الاخوان وأصدقائه القدامى، فقد وضعهم في حذر ضد سياسة الأمير عبد القادر، وأعلن لهم باسم الحكومة العامة الآن أن فرنسا لم تعد موافقة لتضطر إلى التعامل معهم، حيث يذكر أن سيدي محمد التيجاني هو العدو الذي لا يمكن التوفيق بينه وبين الأمير عبد القادر، حيث عارض بنجاح النفوذ الديني الكبير له[1].

كما تحدث "ليون روش **Léon Roches**" لاحقا عن صديقه سيدي محمد التيجاني بالقول ".....أن سيدي محمد التيجاني غالبا ما قدم لفرنسا براهين رائعة وتأثير ديني كبير ولولائه الذي لا يتزعزع، حيث أخشى الاسهاب في الحديث عن الدور الهام الذي لعبه في الأحداث التي حكبت عليها"، حيث يذكر هذا الأخير أنه حتى خلال زيارته لطرابلس وتونس فقد كان يستقبله في أحيانا كثيرة أحد مقاميم التيجانية والذي يجلب له قليلا من الهدايا"، إن هذا الكلام الذي يرويه "ليون روش **Léon Roches**" يبرز مسألة هامة مفادها بأن العلاقة بينه وبين زعماء الطريقة التيجانية كانت تتجاوز الاطار الرسمي لتصل إلى ربط علاقات شخصية معهم تصل بالتردد إلى أطفالهم الصغار، مما يعطي انطباعا عن قدرة تأثير شخصيتهم والذي سبق له حتى خداع فطنة ودهاء الأمير عبد القادر،بأن ائتمنه على سره وادارته وجعل منه سكرتيرا خاصا له، رغم معارضة مستشاريه[2].

يرى بن يوسف التلمساني بأن هناك عدة أسباب جعلت الطريقة التيجانية تتجنب الاصطدام بالاحتلال الفرنسي ومواجهته من ذلك أنها كانت ناقمة من الحكم العثماني في الجزائر خاصة في أواخر عهده، وكان عدة حملات عسكرية قد استهدفت عين ماضي ولاحقت

[1]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 120.

[2] -نفسه، ص121

مؤسسهاوطردته سواء من مسقط رأسه أو من تلمسان واضطرته إلى الهجرة، إن هذا ما جعل الشيخ أحمد التيجاني يدعو في كل مرة على الحكم العثماني بالزوال بقوله:"اللهم أزل ملكهم كما أزلت ملك المسلمين من اسبانيا"، إن التفسيرالذي قدمه هذا الاخير والذي يبرر موقف ارتمائهم في أحضانعنالسياسة الاستعمارية مرده حسب قوله : "إلا أن هذه الطريقة الحديثة العهد أصبحت تبحث لها عن موقع أحسن في ظل الوضع الجديد"[1].

إن هذا التوجه لا ينف مع ذلك حسب هذا الأخير، بأن الرعيل الأول من خلفاء الشيخ أحمد التيجاني كانوا قد تعاطوا بحذر حسب ما تفتضيه المصلحة مثل الحاج علي التماسيني الخليفة الأكبر لأحمد التيجاني ما بين (1815-1844م) أو محمد الصغير التيجاني الذي تولى مقاليد الطريقة ما بين (1844- 1853م)، مما أدى في النهاية إلى الارتماء في أحضان السلطة الاستعمارية، هذا الارتماء تدرج وفق السياسة الاستعمارية القائمة على الاحتواء ثم التوظيف[2].

وضمن هذا المجال تذكر فتيحة معمري: "بأن السلطات المحلية للاستعمار قد استطاعت ضمان ولاء عدد من النخبة الدينية الممثلة في مشايخ الزوايا مقابل حصول هؤلاء على امتيازات ومصالح اقطاعية، لتسترسل لاحقا بقولها أنه منذ 1830م فقدت الطرق الصوفية والزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع، ولم يعد بالإمكان الحديث عن الزاوية كملجأ للثوار وكمؤسسة ثقافية متحررة من كل ارتباط من السلطة الرسمية للاحتلال، ومن هذا التاريخ دخلت الطرق الصوفية مرحلة جديدة وصارت وسيلة للهيمنة النفسية على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار[3].

قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتوظيف واستثمار علاقاتها الودية مع الطريقة التيجانية حتى خارج الجزائر، ضمن أطماعها التوسعية في غرب افريقيا خاصة في مواجهة مقاومة شرسة من

---

[1]- بن يوسف التلمساني، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر، المرجع السابق، ص ص 197-198.

[2]-نفسه، ص ص 198-199.

[3]- فتيحة معمري، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار بالأوراس إبان الفترة الكولونيالية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، اشراف: خمري الجمعي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 15.

هذه الشعوب، خاصة في منطقتي 'القوتا' و'سيقو' عاصمة دولة أحمدو، حيث أرسل قادة التيجانية رسائل توصية إلى خلفاء الطريقة يحثونهم على التعاون مع الفرنسيين وفتح أراضيهم للتجارة وإبرام علاقات تجارية من شأنها أن تعود على الجميع بالفائدة[1].

إن هذا الأسلوب الذي انتهجته الادارة الاستعمارية بالجزائر قد حاولت تطبيقه مع الطريقة القادرية وشيوخها، غير أن انتهاج زعمائها لخط المقاومة منذ بداية الاحتلال جعل منهم أطراف مناوئين للسلطة الاستعمارية، إن هذا الموفق المعادي من الطريقة القادرية للسلطة الفرنسية والمتمتع إلى حد ما من التعامل مع مشاريعها وسياستها، لا ينف مسألة مفادها أن هناك من شيوخها من خالف هذا الخط وأبى السباحة عكس هذا التيار مفضلا التعاون مع إدارة الاحتلال بل وتقديم خدمات جليلة له باعتراف تقارير الادارة الاستعمارية، ونخص بالذكر شخصية "محمد الطيب بن ابراهيم" شيخ القادرية بورقلة الذي يشير في رسائله بأنه خدم فرنسا بقلب صادق، وأكثر من ذلك أنه تحمل معاداة إخوانه المسلمين بسبب موقفه.[2]

لقد نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى حد بعيد في استقطاب العديد من شيوخ الطرق الصوفية على الاقل في مراحل متقدمة من القرن التاسع عشر، باعتمادها عدة طرق و أساليب ماكرة جمعت بين التعسف و الاغراء و الاستدراج ، مستفيدة من نقطة ضعف هذه الطرق الصوفية و المتمثلة في تنافسها فيما بينهما ، إن كلامي هذا لا ينكر الدور البارز الذي لقبه الطرق الصوفية خلال المقاومات الشعبية في الجزائر باعتراف الفرنسيين انفسهم،فلولا المكانة والاهمية التي يحضون بها شيوخ الطرق الصوفية في الجزائر ما سعت ادارة المحتل الفرنسي لاستقطابهم

ج–محاولة إزالة القضاء الاسلامي:عملت الادارة الاستعمارية على محاربة و طمس الشخصية الاسلامية للجزائر، منذ حملة الاحتلال1830م ،ومن أجل إبادة السيادة الجزائرية و القضاء عليها ، جنح الاستعمار الفرنسي الى محاربة القضاء الاسلامي محاولا تفويض مجازه الذي كان مفخرة من مفاخر البلاد قبل الاحتلال بمختلف الوسائل، حيث عمل الاستعمار على محاربته، الذي

[1]– بن يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص 239.

[2]–نفسه،ص 239

هو أحد الأركان الثلاثة للسيادة راح يضايق نفوذه ويحاول التنقيص من قيمته بإصدار القرارات و القوانين و الأوامر التي لا تحصى ولا تعد.

ذلك بمختلف الوسائل حيث يقول في هذا الصدد جمال قنان: "... القضاء الاسلامي عنصر بارز في النضال الوطني لكونه يوفر العدل والضمان للمواطنين وأحد مقومات هذه الشخصية المتميزة..."[1].

ويذكر حمدان خوجة ضمن هذا الاطار: "لما استبدل المارشال بورمون **Bourmont** بالجنرال كلوزيل **Clauzel** كان أول أعماله لطمأنة سكان الجزائر هو الغاء ما يسمى بالمحكمة الحنفية واقرار محكمة الإسرائيليين"، حيث وصف هذا الاجراء الذي يلغي هذه المحكمة بأنه كان خطأ لا يغتفر كما يعد مناف لترتيبات قوانين الجزائر المتعارف عليها[2].

لقد ارتكبت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائري اعتداءات عديدة في حق القضاء الاسلامي من بينها القرار الصادر في تاريخ 10أفريل 1834م والذي يصوغ استئناف الأحكام الذي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف التي تتكون من أعضاء مسيحيين أو إسرائيليين، ليس هذا فقط بل أجبر القضاة على أن يصدروا الأحكام باسم الملك الفرنسي، ولاحقا باسم الامبراطور الفرنسي في عهد نابليون، وهذا يعد اجراء مناف لأحكام وتعاليم الدين الاسلامي[3].

وخلال الفترة ما بين 1830-1834م وصل عدد القرارات الخاصة بالقضاء إلى حوالي 245 قرار، وبموجب المرسوم الصادر في 23 فيفري 1834 تم تشكيل محاكم في كل من وهران، الجزائر وعنابة[4].

---

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 172.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 240.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 40.

[4]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 142.

ولإخضاع الأمة الجزائرية للتشريع الفرنسي وجعلها تعيش تحت مظلة الكفر الغربي الصليبي صدر في 28 فيفري 1841م أمر بنزع سلطة القضائي في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية[1].

ثم صدر قانون في 26 سبتمبر من عام 1842م حول زيادة انشاء المحاكم في المدن التي تم احتلالها، ثم صدر قانون أخر بتاريخ 21 جويلية 1846م يقضي بدوره حل النزاعات العقارية والملكية وتسويتها بالقانون الفرنسي وليس القضاء الاسلامي[2].

واستمر الحقد الصليبي والكره الشديد للشريعة الاسلامية حيث تواصل العمل الاستعماري بشن حربه العدوانية بدون هوادة على الشريعة الاستعمارية وتنظيمها القضائي المحكم، ففي ماي 1848م صدر مرسوم ينص على مراقبة مشددة على المحاكم الاسلامية في حين تم التأكيد على الفصل بين ما هو ديني ودنيوي في التشريع الاسلامي[3].

لم يتوفق عن هذا الكبر بل اتجه الفكر الاستعماري إلى محاولة تحقيق ذلك عن طريق بعض العناصر الضعيفة والايمان من القضاة الجزائريين الذين حاولت فرنسا كسبهم بشتى الوسائل والمغريات لنصرة القضية الاستعمارية.

من خلال ذكر خصاله ومناقبه المزعومة، فنجح مع بعض العناصر مهتزة الايمان وأخفق مع الغالبية الساحقة، فعلى سبيل المثال استطاع المحتل أن يؤثر على قاضي مدينة قسنطينة محمد الشاذلي القسنطيني[4]، الذي أصبح قاضيا ملكيا ولكن تحت وصاية المكتب العربي و بدأت أثار الشاذلي تظهر

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 40

[2]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 142-143.

[3]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 222-223.

[4]- محمد الشاذلي القسنطيني ولد سنة1807م في عصر كانت قسنطينة تشهد فيه ازهى عصورها الثقافية، فقام الشاذلي خلال 1844-1849م بثلاث رحلات إلى فرنسا و أوربا ، وقد حملته ثاني رحلة الى انجلترا وبلجيكا، أما الرحلة الثالثة 1849م-1850م فكان الهدف منها مؤانسة الامير عبد القادر أثناء سجنه في فرنسا، وهذا إلى وفاته سنة 1877م .(ينظر: حنيفي هلايلي، اقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الافريقية، مجلة العصور الجديدة، ع18، جامعة وهران، 2015،ص ص 148-150).

حين شك بعضهم في حكمه، حيث تذكر أحد التقارير الفرنسية المؤرخة في 10جانفي 1840م أنه تواطؤ محمد الشاذلي مع الاستعمار قد جعله منبوذا في مجتمعه بات يحتقره وينظر إليه نظرة استصغار، بل لم يعد أفراد هذا المجتمع يلتقون فيه أو يحتكمون إليه إنما بدأوا يتجهون إلى قضاتهم المخلصين الذين عداؤهم شديدا يحمل اسم الرومي[1].

إضافة إلى مرسوم أكتوبر 1854م في عهد نابليون الثالث حول إنشاء المجلس الشرعي المتكون من قضاة ومفتين، وقد عارضه المستوطنون بقوة الذي أجبروا نابليون الثالث على إصدار مرسوم ديسمبر 1859م[2] الذي جرد القاضي من العمل من الشريعة الاسلامية إلا في بعض المسائل القليلة، التي تتعلق ببعض الجزئيات من الاحوال الشخصية [3]، وأصبح القاضي ليتقاضى البربر وفقا لأعرافهم الجاهلية بدل الشريعة الاسلامية .

وبتاريخ 13ديسمبر 1866م صدر مرسوم جرد القاضي المسلم من كل الصلاحيات بالمقارنة مع القاضي الفرنسي وخاصة وأن هذا المرسوم فرض على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين وليس المسلمين الذين أصبح دورهم تنفيذ الأحكام فقط.

وفي ظل الحكم المدني ظهرت فيه إدارة الادماج المطلق أنذاك تمثلت في ادماج القضاء وفي هذا المجال أيضا كانت إدارة الادماج لا تكاد نية دفاعية أن العدالة هي إحدى رموز السيادة، كما أوضح الحاكم العام دوقيدون **De Gydon** في 1870م القاضي الاسلامي بأنه يجب محو شخصية القاضي بدعوى أن فرنسا غزت هده البلاد وسيطرت عليها بالقوة ويجب عليها أن تفرض إرادتها عليها[4].

وبالتالي استخدمت الادارة الفرنسية سياسة الدمج في هذا المجال وذلك بالتخلص من المؤسسات الدينية وبالتالي عدم الأخذ بحكم القاضي المسلم، إلا في مجال الأحوال الشخصية وبهذا

---

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 223-224.

[2]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 143.

[3]-محمد عيساوي، نبيل شريخي ،المرجع السابق،ص143

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 40.

أصبح الجزائريون ملزمون بالتعامل مع القضاء الاستعماري، وبتنفيذ الاحكام التي تصدرها المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالمسائل المدنية التي اتخذ للاستعمار الفرنسي أساليب متعددة في اضطهاد القضاة المتمسكين بهويتهم واستبدالهم بقضاة موالين، كذلك عملت على دمج القضاء الاسلامي ضمن القضاء الفرنسي مما عمل على فتح باب الهجرة والبعض الاخر تخلى عن منصبه نظرا لكرامته في حين أصبح بعضهم عملاء.

د- طرح الحركة التبشيرية:

كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين تتمثل في غزو الارض ثم غزو الأفكار قام بتنفيذ العرض الأول العسكريون بينما اسند الغرض الثاني لرجال الدين وذلك من خلال طرح الحركة التبشيرية أو التنصيرية فبعد سقوط مدينة الجزائر صرح الجنرال دوبرمون **De Bournom** للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: "... إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في افريقيا ولنأمل أن تتبع قريبا للحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[1].

ولم يمض على إحتلال الجزائر سوى شهرين حتى أصدرت السلطات الفرنسية في 1830م قرارات بتدمير الزوايا والمساجد وتحويل البعض منها إلى كنائس ومن بينهم مسجد كتشاوة الذي حوله الجنرال "الدوق روفيغو **Sarby DueDe Rovigo**" 1832م إلى كنيسة، فنصب الصليب وعلم فرنسا على الصعوبة بمباركة البابا غويغوار، رغم معارضة المفتين والسكان الذين سقط العديد منهم قتلى دفاعا عن المسجد، وهذا أصبحت أملاك الأوقاف الاسلامية تخدم العمليات التبشيرية[2] المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال منذ الوهلة الأولى ففي سنة 1835م استقر بالجزائر أخوات القديس يوسف ومن بينهم الراهبات الثالوثيات والجزويت وشرعت في عملهم التبشيري[3].

---

[1]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 66.

[2]- التبشير: يطلق على جهود الافراد والجماعات المنظمة والممولة من قبل الحكومات في سبيل نشر الدين المسيحي وتعليمه بين غير المسيحيين .(ينظر: أحميدة عميراوي وأخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 100-101.

[3]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 124.

في حين كان الجنرال بيجو **Bugeaud** يجمع الأطفال اليتامى ويأتي بهم إلى القس ويسلمهم له قائلا: "حاول يا أبتي أن يجعل عنهم مسيحيين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علنا النار"، وبذلك أسر الجنرال بيجو **Bugeaud** حوالي 250 طفلا[1].

وقد تولى الكاردينال لافيجري مسؤولية تنفيذ تلك السياسة التي تستهدف سياسية التمسيح بقوله: "علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرباعها بنور منبعها وحيها الإنجيل تلك هي رسالته" وفي مناسبة أخربذكر:"إنالأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس فأول ما يجب عمله معهم هو الحيلولة بينهم والقرآن، وينبغي علينا أن نهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا وهو تعاليم الانجيل بعد ذلك يمكن أن ندخله في حياتنا أو نطره بعيدا عن العالم المتحضر"[2].

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص 396.11

[2]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 125.

وقد كان توافد المبشرين بل المنفرين على الجزائر يشير الدهشة والاستغراب، فهناك من غادر اقامته حتى بأمريكا لتأتي إلى هذه البلاد المسلمة، لأنهم أدركوا أن المجتمع الاسلامي ليس كالمجتمع الوثني فهو يتطلب جهودا كبيرا لتنصيره باستخدام كل الوسائل والمغريات، وبعد ان حصل الكاردينال لافيجري على حرية التبشير من الامبراطور نابليون الثالث وضمان الحفاظ على الملاجئ بمقتضى ذلك التعرف في سماه كما يشاء[1]، وخلال سنتي 1867م- 1868م جمع حوالي 1752 طفلا تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة ووضعهم في مركز التنصير ومنعهم من رؤية ذويهم واستردادهم لأهلهم إبان المجاعة والكوارث التي سببها وزحف الجراد والكوليرا والزلازل التي ضرب منطقة البليدة وهلك فيها نحو نصف مليون جزائري[2]، حيث أرسل بعضهم إلى مراكز دينية بمدينة مرسيليا، والبعض الاخر إلى مدرسة الاكليركية بسان لوران بإقليم البريني بفرنسا، وما تبقى من هؤلاء الايتام وكان عددهم 378صبي و 342 بنت، وحتى لا تضيع جهوده التنصيرية سدى قرر لافيجري عزلهم، وذلك بإنشاء قرية عربية مسيحية تكون في نظره النواة الأولى للأسرة العربية المسيحية[3].

و من أجل توسيع النشاط التبشيري الحيز كان لابد من مبشرين كثرين يحققون هذا الهدف، لذلك أنشأ في فيفري 1869م، فرقة دينية جديدة هي فرقة الأباء البيض، و هذه الفرقة هي التي ستأخذ على عاتقها مهمة التبشير في الجزائر، أولا و أول من تطوع في هذه الفرقة الجديدة ثلاث من رجال الدين بالمدرسة الإكليركية بالقبة، و حتى تتمكن الفرقة من القيام من عملها و جه لافيجري يوم 10 ماي 1869م ، نداء الى كل المدارس الإكليركية في فرنسا يحث على الإنضمام الى هذه الفرقة و الوقوف أمام تقدم الإسلامي المخيف. 4

[1]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 121.

[2]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 125.

[3]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 121.

[4]-نفسه، ص 123.

و قد كان الهدف من إنشائها هو منافسة بعثات البروتستاتية التي تدفقت الى الجزائر من أوروبا، و جعل لافيجري بلدة الحراش القريبة من العاصمة مركزا رسميا لها.1

لم ينسى لافيجري مقام المرأة في الاسرة فوجه اهتمامه إلى تأثير عليها، و لهذا أنشأ فرقة الأخوات البيض، التي حملها مسؤولية التبشير في الوسط النسائي عن طريق التطبيب و التعليم و الخدمات الخيرية، حيث سلم مسؤولية الفرقتين المسيحيتين الأباء الأخوات البيض. 2

و قد تركزت جهود التنصير الفرنسة على البربر في بلاد القبائل برغم أنهم مسلمون سطحيون كان أباءهم قديما تابعين للحضارة المسيحية، كما إدعى لافيجري الذي زعم أن : " القوانين القبائلية لا تتماشى مع القرآن الكريم، و تبدو أكثر قربا من أفكارنا الجزائية التي تحتفظ بروعة طابعها المسيحي ... و كلما حفرنا هذا الجذع القديم، و جدنا تحت القشرة الإسلامية النسغ المسيحي، و نصل إلى أن الشعب القبائلي الجرماني الأصل جزئيا، المسيحي في الأصل بالكلية، لم يغيره الإسلام تحت ضربات السيوف، و قد قبل القرآن الكريم لكنه لم يلتزم به أبدا " و لا تحتاج هذه الإفتراضات و التمحّلات الى ردّ ، فهي تنطبق بتسفيه ذاتها .3

وظفت الإدارة الاستعمارية كل جهودها للتحكم بالمجتمع الجزائري و ذلك من خلال الهجوم على أهم ركائز المجتمع الجزائري، لذا عملت على ضرب مكونات هويته فاتبعت استراتيجية الإبادة الجماعية كما عملت أيضا على استهداف المرأة الجزائرية و الاسرة أيضا باعتبارهما أهم مكونات المجتمع و كل هذا من أجل تفكيكه و من ثم اخضاعه.

لقد تجاوز المخطط الفرنسي إلى محاولة السعي لفرض ثقافته و لغته و عاداته على المجتمع الجزائري من خلال محاربة الدين الإسلامي عن الطريق ضرب المؤسسات الدينية و مصادرة أوقاف، و

[1] – أحميدة عميراوي و أخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، المرجع السابق، ص 109.

[2] – خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 124، 125.

[3] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 154.

لاحق تقليص مؤسساته القضائية الإسلامية و طرح سياسة التبشير و إجبار التقاضي وفق قوانين فرنسية.

الفصل الثاني:وضع قبائل الغرب الجزائري في ظل الإدارة الفرنسية 1830 – 1870م

المبحث الأول: الزعاماتالقبلية في التنظيم الإداري الفرنسي

المبحث الثاني: تأسيس المراكز العسكرية الفرنسية وتطويرها.

المبحث الثالث: السياسة الإستيطانية الفرنسية بالغرب الجزائري.

المبحث الأول: الزعامات القبلية في التنظيم الإداري الفرنسي.

تعتبر المنطقة الغربية للجزائر منطقة استراتيجية هامة، بحكم تمركزها على ساحل البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية، والذي أعطى صبغة لمدنها، بأنها تحتل مكانة مرموقة وسط بايلك الإيالة، وهذا ما جعل أن يدركون المجتمع الجزائري، عشية الاحتلال، وبعده بقليل، كان مجتمعنا يغلب عليه الطابع القبلي في الريف، وكانت الأراضي الخصبة مشاعة بين القبائل، يقومون بزراعتها ثم يتقاسمون غلاتها، فلقد كانت القبائل في بايلك الغرب منقسمة في الأساس بين قبائل مخزنية خادمة للسلطة وقبائل محالفة لها مقابل امتيازات، وقبائل سايبة ممتنعة يصعب الوصول إليها، وبين هذه وتلك رعية خاضعة تقع عليها الأعباء الضريبية المختلفة وتشكل أكبر نسبة ضمن النسيج البشري المعمر للريف، ولذلك قيل: " لم تكن القبائل كلها على مرتبة واحدة، فمنها الآكلة ومنها المأكولة ".

أ–تعريف القبيلة :

وفي هذا الصدد، نجد خالد بوهند قد عرف القبيلة بقوله: " كانت تعتبر الخلية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ذات الفعالية القوية في مصير البلاد، وكانت وحدة متماسكة يجمعها جد واحد وشيخ واحد وتراث مشترك ومصالح مشتركة تعيش حياة السلم وتعلن الحرب وحدة ذات مصلحة خاصة ولها ذكريات مكتوبة وأخرى شفوية، وأساطير، ولها أحساب وأنساب يحفظها الصغير عن الكبير، والفرد عضو ثابت فيها وغير مستقل عنها، ليس له ان يفعل أو يقول شيئا خارجا عن سلطة القبيلة وسلطة شيخها والذي هو في مقام الأب الأكبر للجميع[1].

ولكن أحيانا تكون روابط القرابة داخل القبيلة روابط وحمية، وهذا ما نسميه نحن بوهم النسب، فالقبيلة هي ليست عائلة صافية الأصل تفرعت في مجرى القرون بفعل التزايد العددي الطبيعي، فغالبا ما تكون القبيلة في الأصل من عائلة موسعة تكون صاحبة نفوذ وقوة، تنظم إليها

[1]– خالد بوهند، التغيرات الاقتصادية والإجتماعية للريف الجزائري ما بين 1830 – 1874، حالة القبائل، مجلة العصور الجديدة، ع 21 – 22، 2016، جامعة وهران، ص ص 183، 184.

عائلات أخرى من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة، وكلما كانت المجموعة القوية[1]، ازداد عددالعائلات العشائر التي تنظم اليها، وتتعزز هذه الروابط بفعل المصاهرة داخل هذه المجموعة وبالتالي تكون القرابة داخل القبيلة قرابة اجتماعية لا قرابة دموية، وهو ما يسمى كذلك بأجباب[2].حيث يشكل تحالفها الفيدرالي القبيلة[3].

مهما يكن الامر ، فان الجزائر كانت تضم سنة 1830م حوالي 516 من المجموعات والتحالفات الاوسع من القبائل ، وكانت هناك اتحادات من القبائل، واقطاعات كبيرة تشكل دوائر وتضم أكثر من قبيلة تحت أسماء مختلفة كمخازينة، ورعايا، وحلفاء أو توابع[4]، وأحرار[5]، فمثلا :

–قبائل المخزن والرعية: شكلت قبائل المخزن في القطاع الوهراني ، قوة عسكرية سهلة التعبئة كانت خلال العهد العثماني تقوم بفلاحة أراضي البايلك ، ومن جهة أخرة كانت تقدم للباي أعوانه وهم القياد: كما كانت المخزن تتكفل بمهمة جباية الضرائب الفلاحية على بقية القبائل (الرعية)، ومقابل ذلك كان الاتراك يسمحون لها بالاحتفاظ بمنتوجاتها الفلاحي .

ارتبطت الإدارة العثمانية بالجزائر وبالخصوص في المناطق الريفية بمصطلح "المخزن"، ويعود اصل هذه الكلمة الى تلك المؤسسة الإدارية ، والمتمثلة في الاعوان الإداريين المكلفيين بتسيير وحفظ محصولات الضرائب العينية المكدسة في "المخازن " إلى أن أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة نفسها.

---

[1]–عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق ، ص ص 117–118

[2]–أجباب: وهي جمع جب أو الفرع العضوي للقبيلة . ينظر: خالد بوهند ، المرجع السابق ص 184.

[3]– عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص 117–118

[4]– أبو القاسم عبد الله ، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 112.

[5]– بن عودة المرازي: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر ، تح: يحي بوعزيز، ج2،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990، ص115.

وفي هذا الصدد ، نجد ناصر الدين سعيدوني قد عرف بقوله " عبارة عن تجمعات سكانية محدثة من طرف السلطة العثمانية متمايزة في أصولها ومختلفة في أعراقها [1]، لها صيغة فلاحية باستقرار أراضي البايلك واستغلالها وصبغة عسكرية وادارية.

من خلال التزام بتقديم الخدمات المتنوعة للسلطة منها: حفظ الأمن والاستقرار،والتصدي لكل تمرد وعصيان ، والمشاركة في عملية تحصيل الضرائب،وكل هذا مقابل امتيازات مادية ومعنوية ،وأهمها الاعفاء من الضرائب من غير الزكاة والعشر ، والاستفادة من غنائم الحملات، إضافة إلى الانتفاع من أراضي البايلك وأدوات العمل الفلاحي [2] .

كان المخزن الوهراني يتمثل في خمسة أعراش شديدة الحرب متوالية مع بعضها وهم : الدوابر الزمالة، البرجية، الغرابة ، والمكاحلية[3]، أما استرهازي فيذكر في كتابه أن مخزن وهران ضم سبعة عشر قبيلة وهي: الدوايروالزمالة ، والغرابة ، والبرجية ، وبني شقران، وشربريح ، وسجرارة، وبني غدو ، والمكاحلية، وأولاد أحمد ، أولاد بوغرارة، وعكرمة ، وأولاد سلامة ، وأولاد العباس، وأولاد خويد ، والحشم ، وعبيد الشراقة[4]، ولقد شكلت خطين أساسيين بالجبال من سبخة وهران الى الهضبة الوسطى لشلف ، ومن سعيدة الى سبدو وإلى غاية الحدود الصحراوية[5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000 ،ص258.

[2]- نفسه، ص ص : 257، 258.

[3]- محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تح وتقد : المهدي الوعبدلي ، ط1، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 297.

[4]-Walisn Esterhasy, La domination turque dans l'ancienne régence d'alger, paris, libraire de charles rosselin, 1840, P266

[5]- كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني ، أطروحة لنيل درجة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2012، 2013، ص247

فالمزاري يذكر أن المخزن الوهراني انقسم إلى قسمين وهما : المخزن الشرقي والمخزن الغربي فالشرقي في المكاحلية وأولاد سيدي عريبي ، وصبيح وأولاد العباس وغيرهم من أهالي النواحي الشرقية من مينا الى الشلف ، أما في القسم الغربي فهناك الدوابر ، والزمالة ، والبرجية ، والغرابة والبحايثية[1].

كانت القبائل المخزنية بإقليم الغرب مقسمة الى مايلي :

1-الدوابر:

تعتبر من أقوى القبائل المخزنية بإقليم الغرب ، حيث كانت تتربع على مساحة تقدر بنحو 140000 هكتار ، وكانت تترأسها ثلاث مجموعات هي : البحايثية ، الكراطة والبناعدية[2].

أ-البحايثية : يعود نسبهم الى البشير البحثاوي ، وهم من أولاد المسعود من قبيلة سويد وينحدرون من عرب بني هلال ، كان جدهم المسعود صاحب الرياسة على سويد خلال عهد بني مرين وبني زيان، وورثه أبناؤه في الرياسة خاصة في العهد العثماني ، وهم ينقسمون إلى أربع طبقات[3]:

-**الطبقة الأولى** : أولاد إسماعيل البحثاوي وهم سبعة اخوة : قدور الكبير ، عثمان، وقدور الصغير ومصطفى ، وعدة ومحمد، والحاج بالحضري، وقدور الكبير وهو والد الحاج محمد المزاري والد المؤلف بن عودة المزاري

-**الطبقة الثانية** : أولاد عدة بالبشير وهم ستة اخوة : علي ومنصور، وقدور، واعمر، والحاج محمد، والبرادعي الكبير[4].

-**الطبقة الثالثة** : أولاد يوسف بن البشير، كان جدهم يوسف موصوفا بالبسالة والنجدة والتشمير تولى قيادة الدوابر في دولة الاتراك وهما :عدة وعلي.

-**الطبقة الرابعة** : أولاد الموفق بالبشير البحثاوي.

---

[1]- بن عودة المزاري ، طلوع سعد السعود ، ج2 ، المصدر السابق ، ص 275

[2]-بن صحراوي كمال ، المرجع السابق ، ص 254.

[3]-بن عودة المرازي ، المصدر السابق، ص276

[4]-نفسه ،ص ص286-308

ب-**الكراطة** : ينتسبون إلى الشريف الكرطي، وهو عبدالله بن عبد الرزاق التلاوي الفرطي ، وأصلهم من مدينة الكرط أحد مدن غريس الغربي، فهم بطن من بني تالة أحد شرفاء بني راشد[1]، يكونون 07 دواوير: شرايفة، كراتسة، كراطة ، فراطسة، أولاد بن ساعد، أولاد سيدي البشير ، أغواط بوحجر، بالإضافة الى قسم من بني عامر[2].

ج-**البناعدية** : فجدهم يقال له بن عودة بن خدة النافع لهم في الرخاء والشدة، وهو من ذرية الشيخ السنوسي الموصوف بالشجاعة والجود ، وأصلهم من أجواد واد الحمام، من أجواد الحشم بغاية الانتظام[3].

2-2- الزمالة :

هو مخيم دال على التنقل والترحال، يقال ملزمين أي مخيمين في مكان ما ، وكان الزمول من القبائل التي كانت تخدم البايلك مقابل الاعفاء من الضرائب، فكانوا يقومون بخدمة الشيخ ، فيقال عنهم في حرم الشيخ، تولى رئاستها ثمانية أعراش[4]:

أ-المخاليف : نسبة إلى جدهم مخلوف، وأصلهم من بني زروال[5]

ب-القدادرة : نسبة إلى جدهم قدور بن علي بن الحبوشي[6].

ت-القرادية والمعايزية : نسبة الى جدهم أحمد أبي معزة بن الحبوشي والدقرادةفهم أخوة القدادرة[7].

ث-الوراردية : نسبة إلى جدهم وارد الذي ينحدرون منه[8].

---

[1]-بن عودة المزاري، المصدر السابق ،ص 286-317

[2]- كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص 254

[3]- بن عودة المرازي ، المصدر السابق ، ص 321

4- كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص 255

[5]-دغموش كاميلية ، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني و السلطة العثمانية (1509-1792) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2013-2014 ، ص 100.

[6]-بن عودة المزاري، ، المصدر السابق، ص 333.

[7]- نفسه ، ص333.

[8]-دغموش كاميلية ، ، المرجع السابق ، ص 101.

ج–المخاترية والزوابرية : نسبة الى جدهم القريب المختار ولجدهم البعيد الزوبير يقال لهم أيضا أولاد يحي بالزوبير[1].

ح–الونازرة : نسبة إلى جدهم ونزار الذي جاء على ما قبل من الساقية الحمراء.

خ–اليساسفة أو اليوسوفيون : نسبة الى جدهم يوسف .

د–الشوايلية : نسبة إلى جدهم أو جدتهم شايلة وجاء جدهم من الحشم بغريس[2].

ذ–الغرابة (عبيد الغرابة) : وهو يتكون من عرشين غربي وشرقي ، وكانت تنحصر رئاسته في ثمانية فروع :

أ–الوراردية : نسبة إلى جدهم بن دوارد .

ب–العلايمية : نسبة إلى جدهم أبي علام بالحبوشي، وأصلهم من بني أمديان[3].

ج–الخدايمية ، ينسبون إلى جدهم أبي خديم ، وكان أول من تولى رئاسة الغرابة قار أحمد بوخديم.

د–الوناونية : نسبة إلى جدهم ونان بن العيد ، وأصلهم من غريس، وكان قائدهم الأول بلقاسم الكبير بنونان بن العيد.

هـ–السهايلية : نسبهم يعود لجدتهم سهيلة بالتحقيق[4].

و–المحاميد : نسبة إلى جدهم محمود ،جاؤوا من بلاد غريس وسكنوا الغرابة.

ز–الرفافسة : نسبة إلى جدهم الرفاس، وهم أولاد عوف من سيدي الرفاس .

ح–العوايلية : وهم من أولاد بن أعوالي ، وذلك نسبة إلى جدتهم أعوالي، وهم من أولاد سيدي الناصر بن عبد الرحمان الذي بنواحي جبل العمور بالصحراء[1].

---

[1]– دغموش كاميلية ، المرجع السابق ،ص 101.

[2]– بن عودة المزاري ، المصدر السابق، ص ص 335، 336.

[3]–دغموش كاميلية ، المرجع السابق، ص 101.

[4]– بن عودة المزاري ، ، المصدر السابق، ص ص: 341، 342

4-البرجية : وكانت القيادة فيها للنقابية والبلاغة .

أ-النقابية : نسبة إلى محمدأبي النقاب الذي ينحدر من قبيلة خلافة، وهم أبناء عم الأمير عبدالقادر فلهم نفس الجد وهو أحمد بن عبدالقادر الشهير بابن خدة.

ب-البلاغة : ينسبون إلى جدهم أعمر البلغي الزياني[2].

5-قبائل الحشم : استقرت هذه القبائل بجبل راشد ، ثم انتقلت الى غريس[3]، ومنحت لهم أراضي واسعة في مناطق سيق وسهل الهترة مقابل الاستعانة بهم[4].تولت رئاستها خمسة أسرة :أولاد طراري، وأولاد محمد بن خدة، وأولاد حسان في غريس الغربي ، وأولاد محمود " المحاميد" وأولاد العباس بغريس الشرقي[5].

6-المكاحلية : عرفت هذا الاسم نسبة إلى نوع السلاح الذي اشتهر به فرسانها ، وهي تضم القبائل التالية : أولاد أحمد،أولاد بوغرارة، أولاد العباس ، أولاد سلامة[6].

7-قبائل بني شقران :وهي أربعة:بني شقران ، وشربريح ، وسجرارة، وبني غدو، يتولاها قائد واحد يدعى قائد العواوة ، وتجدر الإشارة إلى أن بعضنا من هذه القبائل وضعت ضمن قبائل الرعية[7].

---

[1]- دغموش كاميلية ، ، المرجع السابق، ص101.

[2]-بن عودة المزاري ، المصدر السابق، ص ص: 325-331.

[3]- كمال بن صحراوي ، ، المرجع السابق، ص 267.

[4]- دغموش كاميلية ، ، المرجع السابق، ص 102.

[5]- كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص 268.

[6]- دغموش كاميلية ، المرجع السابق، ص 103.

[7]- نفسه ، ص 103.

قبائل الرعية:

أما قبائل الرعية فهي التي كان يقع على عاتقها كل الحمل الناتج عن الضريبة وتزويد البايلك بما يحتاج اليه، خصوصا حيث تخرج حملاته العسكرية من اجل الجباية أو بهدف اخضاع القبائل المتمردة ، وجدير الذكر أن هذه القبائل تأثرت كثيرا إذ فقدت أراضيها الخصبة، ولجأت الى المناطق الجبلية أو السهلية الفقيرة أو إلى أطراف الصحراء هروبا من الضغط المتزايد الذي كان البايلك يفرضه عليها، حتى أنها أرغمت على بيع محاصيلها بأبخص الأثمان، ومنعت من شراء البنادق والبارود، وحتى يسهل تسيير الرعية واحتوائها بشكل يضمن السيطرة عليها تم تقسيم بايلك الغرب إلى مجموعات، مجموعة تخضع مباشرة للباي، وهي بنو عامر ومجاهر، ومجموعات أخرى يتقاسم الإشراف عليها خليفة الباي وقايد فليتة وقايد المدينة وقايد الجبل وقايد اليعقوبية الشرقية واليعقوبية الغربية[1].

وكان شيخ القبيلة من بين الشخصيات التي تعاني من جراء مواقف الرعية من السلطة وهو صاحب المهتمين بالنظر إلى الجهة التي يتعامل معها بل ويخضع لها، فبقدر ما كان ملزما برأي الجماعة التي ينتمي إليها كان مضطرا لتنفيذ أوامر القايد، وهذا ما جعله المنفذ لقرارات الجماعة والناطق بإسم الإدارة الرسمية.[2]

وقبائل الرعية تنقسم إلى مجموعتين:

1.**مجموعة التابعة لأغاليك الدوابر والزمالة:** تشكل من مجاهر، قبيلة فليتة الكبرى، أولاد فارس، بني زدمة، هوارات، قبيلة الصحاري، أولاد خلوف، أولاد سيدي خليفة، الكرايمية، عكرمة القبلية، قبائل أولاد الشريف الكبرى، أولاد فارس.

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4،ط1، (د.م.و.ك)، الجزائر، 1984: ص ص: 106-108.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 283.

2.**المجموعة التابعة لخليفة الشرق:** تشكل من هراوة الوسطى، قبيلة بني زقزق، بني شعيب، بني مايدة، بني بوحطاب، قبيلة عطاف الكبيرة، حميس أولاد قصير، بني راشد، شوشاوة، قبيلة الصبيح الكبيرة، أولاد خويدم، أولاد العباس.

القبائل المستقلة:

ذكر منها قبيلة بني أوراغ الكبيرة المتشكلة من احدى وأربعين قبيلة صغيرة (ماريوه، أولاد دافلتن، منكورة، أولاد علي، أولاد العباس، العجامة، أولاد بويكني، أولاد موجار، أولاد أزمر، قبيلة مطماطة الكبيرة، بها ست فروع: قبيلة بني تيغرين الكبيرة (أولاد بركان، أولاد بختة مكمن)، قبيلة الكراش الكبيرة (الكريش، أولاد مبارك، بني زيجة، أولاد محلة، القيرية)، قبيلة حلوية الكبيرة المتكونة من احدى عشر قبيلة صغيرة (دار البصري)، قبيلة المعاصم الكبيرة بها خمس فرق، قبيلة أولاد يعقوب، قبيلة الحساسنة الأنجاد، قبيلة العمور، أولاد مولاي عبد المالك، بني سنوس، بني بوسعيد.[1]

الزعامات القبلية:

بعد امضاء معاهدة 05 جويلية 1830م، سارعت الإدارة الفرنسية لتثبيت أقدامها في الجزائر، وذلك بإتباع نظام إداري صلب يبسط سلطتها على الأقاليم المحتلة، وفي الواقع فقد ورثت التقسيم الإداري العثماني الذي جزء الجزائر إلى ثلاث بايليكات، حيث صدر قرار وزاري بتاريخ 29 نوفمبر 1843م ، يقسم الجزائر الى ثلاث قسمات وهي قسنطينة ووهران والجزائرمركزا لها، وقد قسمت الأقاليم الثلاث بدورها إلى شعب ودوائر تخضع للحكم العسكري يتوزع على هذه الشعب والدوائر عدد لا يحصى من القبائل الجزائرية، خضعت بدورها للنظام الإداري الفرنسي، حيث عين عدد من شيوخ هذه القبائل في رتب مختلفة حسب مكانة وقوة ومساحة كل قبيلة، فهناك الخليفة والآغا والقائد.

[1]- لحسن محمد عين طارق، ما قبل التاريخ على الإستقلال، (د.ط)،دار ام الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص: 27-28.

أ–الخليفة: وهو على رأس هرم الإدارة الأهلية، فهو الذي يتولى الإشراف على الأغاليك.[1] والقائدات[2] ويخضع بصفة مباشرة إلى القائد السامي الفرنسي.[3]

ب–الأغا: يشرف على الأغاليك وهي مجموعة من القائدات ويخضع له قائد (القايد)الشعبة وإذا كان القائد يدير تنظيم يمكن تشبيهه بالبلدية، فإن الأغا يشرف على ما يعرف بالدائرة في الإدارة الفرنسية.

ج–القائد: هو المسؤول عن القبيلة، وفي حالة ما إذا كانت هذه الأخيرة تتموضع على مساحة كبيرة يسلم إدارة كل فرقة منها وكل دوار إلى شيخ، ويعد القائد المسؤول العسكري والمدني والسياسي للقبيلة، وهو الذي يقود الفرسان في المعارك، ويسهر على أمن الطرق والمواصلات، وتحصيل الضرائب وأمن الإقليم الذي يرأسه وكذا الأسواق، وقد تتسع مسؤولياته السياسية فيصدر عقوبات في حق موظفيه، ومع ذلك يتحمل القائد وكل افراد قبيلته مسؤولية كل الجرائم التي قد تحدث في اقليمه، ورغم أن هذه المسألة لا يدعمها سند قانوني فعلي غير أن الإدارة الفرنسية فرصتها لتأمين سلامة التجار والمسافرين الأوربيين إلى مختلف الأقاليم الداخلية والبعيدة.[4]

وبالنسبة لقسمة وهران فكانت تشكل أربعة شعب، هي: شعبة وهران – شعبة معسكر – شعبة مستغانم – شعبة تلمسان، وتنقسم هذه الشعب إلى عدة دوائر هي[5]:

1–شعبة وهران: مؤلفة من أربعة اغاليك **Aghaliks**، هي: الدوابر – الزمالة – الغرابة – بني عامر ، الشراقة، بالإضافة إلى سلطة قائد واحد (**Kaidat**)، من الوكلة (وهي قبائل خارج هذا التنظيم).

---

[1]- الأغاليك (Aglaliks) هيئة وسيطة بين الباش أغاليك والقائدات. (ينظر: oclave teissier، Algeria,lilrairie.Machette,paris1865,p61)

[2]- القائدات (Kaidat): هي مجموع عدد من القبائل، ينظر: Ibid.p61

[3] -Block Mairice:Dictionnaire da ladmimstration Francaise,Berger-levrault et cie.libraires-Edition . Paris .1878.p 59.

[4]-Ibid,p 59.

[5]- صبرينة الواعر، الإدارة الفرنسية للقبائل الجزائرية، 1830 م – 1870 م: الغرب الجزائري أنموذجا، مجلة عصور الجديدة ع: 24 – 25 ،جامعة وهران، 2016، ص ص: 242، 243.

2–شعبة مستغانم: تتألف من دائرتين هما: دائرة مستغانم ودائرة عمي موسى مؤلفة من خمسة أغاليك وهي:

أ–دائرة مستغانم: تضم حوالي 51 قبيلة، وتتكون من أغاليك مستغانم- مجاهر – فليتة – مينا والشلف.

ب–دائرة عمي موسى: وهي قرية تبعد عن مسستغانم بـ 106 كلم على الطريق أورليون فيل إلى غليزان، وتضم 21 قبيلة وتتكون من أغاليك: بني وراغ – بني مسلم.

3–شعبة تلمسان: مؤلفة من أربعة أغاليك هي: بني عامر الغرابة – الغسل - جبالة – الجنوب الغربي للشعبة، ويوجد به ثلاث قائدات هي: تلمسان وضواحيها، أنجاد التل، ترارة وولهاصة، سهل ندرومة.

4–شعبة معسكر: مؤلفة من ستة أغاليك هي: بني شقران، الحشم الغرابة والغرب الشراقة، الصدامة، لاكوبية- تيارت.

أما بالنسبة للقبائل الصحراوية المستقلة عن الإدارة الفرنسية وحسب تقرير 1845م هي قبيلة الأنجاد والحميان وأولاد سيدي الشيخ وقبيلة الأحرار من جيل عمور بالأغواط وهضاب سرسو[1].

[1]–صبرينة الواعر، المرجع السابق ، ص ص 242-243

المبحث الثاني: تأسيس المراكز العسكرية وتطويرها بالغرب الجزائري (1830 – 1870م).

أ– تأسيس المراكز العسكرية:

سعت السلطة الفرنسيةللسيطرة على كافة التراب الجزائري وتعزيز إداراتها بإتباع سياسة استيطانية في كافة المناطق التي تحتلها، كما أن معظم الأقاليم الجزائرية كانت مجالا ريفيا يتقاسمه عدد من القبائل الجزائرية العربية منها والأمازيغية لذلك بادرت السلطة الفرنسية بخلق تنظيم داخل كل قبيلة مكونا من موظفين تابعين لسلطتها يشرفون على إدارة القبيلة يكونون همزة وصل سعيا لخلق علاقات سياسية وإدارية بين السلطة الفرنسية ومختلف القبائل الجزائرية.[1]

كانت الإنطلاقة بإخضاع القبائل المجاورة للإقامات العسكرية الفرنسية وتأسيس مايعرف بالمركز العسكري **Poste Militaire** لتسهيل أمور الدفاع والسيطرة في وقت مبكر على القبائل المجاورة للإقامات العسكرية الفرنسية، يشرف على كل مركز عسكري ضابط مستقل عن قيادة الجيش ويوكل إليه الإشراف على فرقة عسكرية معظمها من الخيالة تضم عددا من الأهالي في هذه المراكز يتكاثر كلما اتجهنا غربا وهذا ما يفسر المراكز العسكرية في إقليم وهران نظرا لإشتداد المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر.

تتبعت المراكز العسكرية التنظيم الإداري المطبق من قبل السلطة الفرنسية وتأتي في الترتيب الثالث بعد كل من الدوايروالمناطق الإدارية.[2]

تتمثل مهمة مسؤول المراكز العسكرية في حماية المنطقة في حالة إذا ما هوجمت من طرف قبيلة ما، كما يشارك في الحملات ضد القبائل المتمردة بأمر من القائد السامي للإقليم، ولكن المهمة الأساسية لمسؤول المركز العسكري المخول القيام بها هي حكم وإدارة القبائل الخاضعة ومراقبة القبائل المتمردة.[3]

---

[1]- Prosper enfantin :colonisation de lalgerie,ed.p.bertrand.librair,paris,1843,p338.

[2]- Ibid, idem, p 334.

[3]- صبرينة الواعر ، المرجع السابق، ص ص: 244، 245.

ينظم القائد المسؤول عن المركز العسكري وبإشراف من شيخ القبيلة فرقة من الصبايحية غير النظامية داخل كل قبيلة تكلف بحراسة وأمن القبيلة وتتلقى الأوامر من قائد المركز العسكري وخاصة فيما يتعلق بشن حملات ضد القبائل المعارضة، كما يتوجب على كل قبيلة أن تقيم على أرضها بيتايحيط به صور يحوي أبراجا للمراقبة يخصص هذا البيت كإقامة لشيخ القبيلة والقاضي كما يكلف شيخ القبيلة بتقديم تقرير اسبوعي حول وضعية القبيلة وما يصلها من أخبار خارجها يسلم لقائد المركز العسكري ،كما يقوم قائد المركز العسكري بحركة تفتيشية للقبائل الخاضعة كل خمسة عشر يوم وفي يوم التفتيش تعين القبيلة رهائنها قبل مجيء القائد العسكري وترسلهم إلى المركز العسكري ولا يغاديرونه إلا بعد عودة القائد العسكري سالما.

خلال عملية التفتيش يقوم قائد المركز بوضع مخطط لإقليم القبيلة بمساندة ضباط من القيادة العسكرية، كما يسجل وبدون معلومات حول توزيع الأراضي استنادا على سجل لدى شيخ القبيلة يحوي أسماء العائلات المالكة بالإضافة إلى عددهم ونسبة الأراضي المستغلة وكذا عدد المواشي وبناء على هذا يحدد قائد المركز نسبة الضرائب الواجب دفعها للسلطة الفرنسية، من مهام القائد العسكري كذلك رسم حدود كل قبيلة بناء على التباينات و الاختلافات التي تبدأ بالبروز و الوضوح بين كل قبيلة و أخرى[1].

كان القائد المسؤول عن المركز العسكري يتحكم في معظم القبائل المجاورة للمركز أما شيخ القبيلة فاوكلت اليه مهام تكاد تكون وهمية فهو لا يطبقها الا بمشورة و أمر قائد المركز ومن أبرز هذه المهام اخبار الإدارة الفرنسية بوجود حركات عصيان وتمرد سواء داخل القبيلة او خارجها وكذا التبليغ عن بعض الأهالي الحاملين للسلاح[2]، ذلك أن الإدارة الفرنسية سنت قانونا يمنح حيازة القبائل للسلاح حتى فرق الصبايحية غير النظامية منع عنها السلاح إلا في حالة خروجها في حملات مع الجيش الفرنسي[3].

---

[1]-صبرينة الواعر ، المرجع السابق ، ص ص245-246.

[2]-Prosper Enfantin.op cit .pp338-341.

[3]-Ibid. pp338-341

وفي حالة إذا ما تمت مصادرة السلاح لدى أهلي داخل قبيلة ما صباحا فسيعاقب على أساس أنه لص ويمنع من حمل السلاح لعشر سنوات ويقدم تعويضا عينيا(مواشي و حبوب) أما إذا كان الأمر ليلا فسيعد مجرما وقاتلا وتطبق عليه الاعمال الشاقة أو ينفى خارج الجزائر ويرسل إلى احدى المستعمرات الفرنسية،إن نظام المراكز العسكرية التي وضعتها الإدارة الفرنسية كانت بمثابة اللبنة الأولى للسياسة الاستيطانية، فالاستقلالية التي كانت تتمتع بها القبائل الجزائرية و مختلف النظم التي كانت تنتهجها قد تأثرت بالسيطرة الفرنسية[1].

ومنه نستنتج أن من نظام المراكز العسكرية بدأت تبرز ملامح السياسة الاستيطانية بقوة وكانت بكثرة في فترة حكم الجنرال بيجو**Bugeaud** الذي بدأ في تشييد القرى الاستيطانية بحيث تحولت مختلف المراكز العسكرية الى قرى استيطانية .

كما عمدت هذه المراكز العسكرية لحل سريع للسيطرة على أراضي القبائل ، ومن ثم القضاء على زعماتها بإقامة إدارة فرنسية خالصة ، ويظهر ذلك وفق القوانين والمراسيم التي صدرت في تلك الفترة فكلها سعت إلى تكريس الهيمنة الأجنبية على المجتمع الجزائري بعد أن قضت على كل القوانين السابقة التي كانت تسير حياتهم الاجتماعية وحتى السياسية والتي كلها لم تخرج عن نطاق البعد الديني بكل ما يحمله من أبعاد ذات الصلة المباشرة بالمجتمع الجزائري.

[1]– صبرينة الواعر ، المرجع السابق ، ص246 .

ب–تطوير المراكز العسكرية ونشوء القرى الاستيطانية:

لا يجب أغفال الدور الفرنسي في تشجيع الاستيطان في الجزائر سعيا لتحقيق السيطرة على الجزائر وتغليب العنصر الأوربي على حساب العنصر المحلي ، وقد اتضح ذلك من بداية الاحتلال عام 1830م، وقد جاء في تقرير لجنة تحقيق أعدتها السلطة الفرنسية سنة 1833 م ما يلي : "... في الوقت الذي يسعى فيه الجيش لإخضاع العرب يتوجب على الكولون وضع أيديهم على الأرض التي تركها العدو وبذلك نملأ الفراغ الذي خلفه الحرب...".[1]

وقد اتضح هذا على أرض الواقع ففي الوقت الذي انشغلت فيه السلطة الفرنسية بمواجهة مقاومة الأمير عبدالقادر كانت تعمل في الوقت ذاته على تعزيز الاستيطان الأوربي في المدن والاقاليم التي استولت عليها كالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران في وقت حد قصير ،وقد استقطبت مدن الغرب الجزائري أعدادا كبيرة من المهاجرين وبخاصة الاسبان الذين فضلوا الاستقرار في مدينة وهران نظرا لمعرفتهم للمدينة ونواحيها والتي تزيد عن قرنين من الزمان ، وقد عرفت الفترة ما بين 1847-1868م استقرار أوربيا في مدينة وهران دون غيرها من المدن.

اعتبرت السلطة الفرنسية الاستيطان الأوربي في الجزائر حق مشروع لتطوير ونقل الحضارة الاوربية اليها، فقد جاء على لسان الدكتور فارنيه **Dr Warnier** والاقتصادي جول دوفال **Jules Duval** "الاستيطان ظاهرة تاريخية لا يمكن مقاومتها فهي حق طبيعي كحق النضال من أجل الحياة لذلك وجب العمل على إزالة الأعراف الدنيا وتغليب الأعراف السامية كما حدث في أمريكا الشمالية وأستراليا[2].

[1]–صبرينة الواعر ،المرجع السابق، ص 247.

[2]–Alin (saussol) et Joseph Zitonerski : « une colonie de peuplement mais des europeens très mimoritaires » .In .les actes du coloque colonie territoires , sociétes : l'enjeu francais ,Ed l'hamnatton ,1996.pp167-180.

بدأ التوافد الأوربي على الجزائر السنوات الأولى1834-1835م وبلغ عددهم سنة 1836م حوالي 5500 فرنسي و9000 اوربي أجنبي ، كان هذا بتحفيز من السلطة الفرنسية ومن الجنرال بيجو (**Bugeaud**) الذي حاول تنظيم وإقامة مستوطنات زراعية ومنح المهاجرين قطع أراضي تتراوح مساحتها ما بين 4 و12 هكتار، وسرعان ما بلغ عدد هذه القرى الاستيطانية 116 قرية سنة 1847م تشغل حيز 105000 هكتار من الأراضي الزراعية في الوقت الذي تضاعف فيه عدد الكولون الذين بلغ عدهم 15000 نسمة [1].

إن سياسة الاستيطان التي انتهجتها السلطة الفرنسية ألزمتها بتوفير كل ضروريات الحياة والاستقرار للمهاجرين الفرنسيين والاوربيين وكان أهمها السكن والأرض هذه الأخيرة لم يكن بسهولة بمكان الاستحواذ عليها خاصة أن السلطة الفرنسية لم تحقق سيطرتها الا على جزء يسير من القطر الجزائري ، جله كان على الشريط الساحلي فقط زد على ذلك أن معظم الأراضي هي أملاك للقبائل الجزائرية المنتشرة هنا وهناك لذلك بادرت الإدارة الفرنسية بسن سلسلة من التشريعات والمراسيم القانونية لنقل ملكية أراضي القبائل اليها لكن هذا لم يكن بالامر السهل واليسير ذلك أن نظام الملكية المعروف لدى القبائل هو الملكية الجماعية وهذا يتعارض مع نمط الملكية مع الفرنسيين وهو الملكية الفردية .

ومع ذلك لم تكف السلطة الفرنسية عن مسعاها لمصادرة أراضي الجزائريين والتي تعد المورد الرئيسي للمساجد والمراكز الثقافية والتعليمية وكذلك مصدر رزق عابري السبيل والمعوزيين والفقراء[2].

ولم تكتف السلطة الفرنسية بنهب وسلب خيرات الأوقاف بل زادت عليها بتهجير وترحيل القبائل الجزائرية من مناطقها وإرغاما على الزحف نحو الجنوب والمناطق الصحراوية ومنح أراضي تلك القبائل الى المستوطنيين الأوربين الذين كثر توافدهم على الجزائر وأواخر القرن 19م.

---

[1]-عبد المالك خلف التميمي ،الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة ، عالم المعرفة ، ع71 نوفمبر 983 ، ص 20.

[2]-صبرينة الواعر ، المرجع السابق ، ص 248

لم تتوقف الإدارة الفرنسية عن قهر القبائل الجزائرية ومصادرة أراضيها وقد سنت عدة مراسيم نذكر منها:

-قانون 31 أكتوبر 1845م الذي ينص على مصادرة أراضي كل من تسول له نفسه القيام بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الجزائريين الموالين لهم وكل من يساعد هؤلاء المتمردين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

-أصدر الحاكم العام الجنرال بيجو**Bugeaud** في 18 افريل 1846م قانون يقضي بمصادرة الأراضي المتروكة بورا دون سبب وكذلك أراضي الاعراش التي هجرها أصحابها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية ، إلا اذا عادوا اليها في حدود شهر واحد فقط من يوم رحيلهم بالإضافة الى ذلك لجأت الإدارة الفرنسية إلى نزع الملكية بحجة تحقيق المنفعة العامة التي كانت تعني في الحالة الجزائرية مصلحة المستوطنين فتم الاستيلاء على كل الأراضي الخصبة التي تقع في محيط المستوطنات الاوربية التي تزايد عددها بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن 19 بحيث تم انشاء 440 قرية استيطانية في أخصب المناطق السهلية ،[2]وزيادة على ذلك بادرت الإدارة الفرنسية بتأميم الغابات بموجب قانون صدر يوم 16 جوان 1851م وفرضت عقوبات صارمة على الأهالي الذين يمارسون حرفة الرعي فيها مما أدى الى تقليص المجال الرعوي بشكل محسوس ولتسهيل عملية انتقال ما تبقى من الأراضي لدى الأهالي الى المستوطنين الاوربيين .

أصدرت الإدارة الفرنسية قانون 22 أفريل 1863م المعروف بـ Sénatus consulteالذي نص على أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها وأمر القانون

[1]-الهواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 61

[2]-Agéron (CH-R).OP Cit . p 380

الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليه ، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة[1].

وبهذا انتهت عملية حصر الأراضي لكن السياسة ظلت هي نفسها ، فهذا المرسوم سمح للإدارة الفرنسية باستخدام وسائل قضائية خاصة لشراء قطع الأرض من ملاكها الجزائريين بعد أن كان هذا الامر صعبا في ظل الملكية الجماعية أو المشاعة .

أما في عمالة وهران التي أصبحت معقل الاستيطان الأوربي فقد طبقت هذه السياسة بصورة أكثر فضاعة مما أدى إلى تفكيك روابط القبيلة واجبارها على الترويج جنوبا باتجاه الصحراء ولم يكن ذلك إلا تطبيقا لرغبة قائد العمالة الجنرال لاموريسار (la moriciére) الذي لخصها في قوله " على المنتصر تطبيق قانون الغالب ، فالعرب الذين حطمو عسكريا يجب أن يحطمو اقتصاديا وهم مجبرون طوعا أو كرها على ترك أراضهم للمستوطنين[2].

وبالفعل اعتبرت وهران أهم المدن استقطابا للمستوطنين الأوربيين وذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال فقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة من طرف الكولون 2800 هكتار سنة 1834م وفي الفترات بين 1837-1846م بدأ الأوربيون يزحفون جنوب وهران ونحو المناطق الداخلية وهذا بعدما أخضعت الإدارة الفرنسية لقبيلتي الدوابر والزمالة اللتان استسلمتا سنة 1835م وفق ما جاء في معاهدة الكرمة [3]"فالمي **Valmy**"فقبيلة الدوابر لوحدها كانت تتربع على مساحة قدرها 140000هكتار يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث تشغل الخط الرابط بين وهران وعين الترك وتمتد حتى غرب المالح أو ما صار يعرف بريو صلادو (**Riosalado**) ويحدها من

---

[1]-Robert Estoublun et Adophe (Le felure) : code de l'Algerie annoté (1830-1895) . paris ,(S-D),PP 269-270

[2]-صبرينة الواعر ، المرجع السابق، ص 249.

[3]-معاهدة الكرمة:اتفاق مخالف في روحه ونصه لمعاهدة ديمشال1834م والكرمة يسميها أحمد بن سحنون(موسولان-أم سولان) وهي على بعد 14كم جنوب شرق وهران أنشأ فيها الفرنسيون قرية اسمها فالمي .(ينظر : ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص176).

الجنوب تسالة ومن الغرب الحميس على محور بوحجار وكل هذه المناطق السابقة الذكر صارت بعد وقت وجيز مركز لاستقرار الكولون والأوربيون ، حيث تم تأسيس عدد من المراكز العسكرية التي أضحت قرى استيطانية في ألسانيا ومسرغين وفالمي ، كما استقر الكولون في ارزيو ومستغانم وعلى طول الطريق الرابط بين وهران وارزيو ومعسكر وتلمسان وقد بلغ عددهم 4379 أوربي سنة 1840م جلهم من الاسبان و 3192 يهودي كما يجب التنويه أن القرى الاستيطانية التي تم إنشاؤها قد أقيمت فوق الأراضي الخصبة لقبيلتي الدوابر والزمالة والمعروفة بأراضي المشتة وهي مساحات تختارها قيادة الجماعة تسلم إلى أفراد القبيلة قصد استغلالها زراعيا ، لكن السلطة الفرنسية استولت عليها والدليل على ذلك أنه بعد تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت 1863م على قبيلة الدوابر قسمت هذه الأخيرة الى 40 دوار دون مشتة ، أي دون أراضي زراعية .[1]

ومع مرور الوقت تطورت تلك المراكز والقرى الاستيطانية وصارت مدنا ومن أبرزها سيدي بلعباس وعين تموشنت ومغنية، وبذلك تحول عدد من المدن إلى مركز استقطاب للاوربيين الذين كانوا عاملا أساسيا في هجرة عدد من القبائل نحو المناطق الصحراوية .

ج–ظهور القبائل ونظام الدواوير :

استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها القاضية بالتخفيض التدريجي لسلطان القادة الأهالي (شيوخ القبائل) واتضح هذا جليا في الفترة الممتدة من 1854- 1857م ولكن بدرجة أكبر في القطاع القسنطيني على يد الجنرالين قاسطو (**Gastu**) وديفو **Desreaux** الذين حطما الزعامات الكبرى في القطاع القسنطني وبالموازاة مع ذلك وجهت الحكومة العامة الفرنسية برئاسة بيليسي **Pélissier** عمل المكاتب العربية ضد كبار القادة وبخاصة التقليل من امتيازاتهم وقد مس هذا الاجراء معظم القبائل الجزائرية،[2] وصار أمرا واقعا بسن السيناتوس كونسيلت **sénatus consulte** في 22 افريل1863 م الذي سعى لتحقيق الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية والعرش .

[1]-Agéron (Ch –R) . op cit . p 132.

[2]-Ibid, p140.

استمر تطبيق السيناتوس كونسليت الى غاية 19 ديسمبر 1870م وإلى غاية هذا التاريخ الأخير وفي مقاطعة الجزائر وحدها سنت الإدارة الفرنسية 96 مرسوما حولت بموجبها 91 قبيلة الى دواوير .

إنّ المسعى الإدارة الفرنسية من وراء هذا المرسوم العقاري ليس فقط القضاء على الملكية الجماعية وتحقيق الملكية الفردية،وإنما السعي كذلك لتسهيل عملية إدارة وتقسيم القبائل لتحقيق السيطرة والسيادة الفرنسية وتعزيز سياسة الاستيطان ، فقد اكتشفت الإدارة الفرنسية إن نظام الشعب (Les communes subdivisionnaire) **1845**م غير أنها كانت تكتلا لعدد كبير من القبائل والدواوير المنفصلة عن بعضها البعض ،فلم يكن باستطاعة الشعبة إدارة وتسير كل تلك القبائل لذلك أوجدت الإدارة الفرنسية نظامااخر يسيطر على عدد محدود من السكان وعلى مساحة جغرافية أقل وقد عرف هذا النظام بنظام الدوار[1].

أقامت الإدارة الفرنسية نظام الدوار بالموازاة مع تطبيق القانون العقاري السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 م وذلك وفق مرسوم 23 ماي 1863م القاضي بتقسيم القبائل الى دواوير وسرعان ما عرف نظام الدوار بدوار –بلدية (Douar-commune)[2].

يضم كل دوار مجلسا بمثابة مجلس بلدي يبلغ عدد أعضائه من 08 الى 12 من أعيان الأهالي ، يتم تعيينهم من طرف القائد العام للمقاطعة[3] le Général commandant de la province.

يرأس مجلس الدوار قائد أو شيخ الدوار الذي يتمتع ببعض الاستقلالية كما يشرف على ميزانية خاصة بالدوار ، ومع ذلك يفرض على الدوار تخفيض نسبة 5% من الميزانية إلى الشعبة بغرض إنشاء صندوق مشترك للمقاطعة ،كما يكلفشيخ الدوار بتقديم تقرير حول مساحة الدوار

[1]- صبرينة الواعر ، المرجع السابق ،ص ص 250، 251.

[2]- نفسه ، ص 252.

[3]-Agéron(CH-R) ,Op cit, P140

وعدد سكانه وثرواته ،كما تكلفه الإدارة الفرنسية بتقسيم أراضي العرش و الاشراف على الملكية البلدية **Communaux Bien**في الدوار ،[1]إن نظام الدواير هو محاولة لتسهيل عملية إدارة الأهالي والتي اتضحت أكثر وفق مرسوم السيناتوس كونسيلت العقاري 23 ماي 1863م القاضي بخلق تنظيم إداري على الطريقة الاوربية وذلك بإنشاء دوائر إقليمية **Circonscriptions territoriles** .

إن الدوار المؤسس وفق مرسوم 23 ماي 1863 م كان يعتبر الخلية الأساسية للإدارة الفرنسية باعتباره المنطقنحو تأسيس نظام بلدي عربي بالمستقبل [2].

وكخطوة لتحقيق ذلك أسست الإدارة الفرنسية في جويلية 1863م لجنة نقابية **Commission syndical** في كل دوار عرفت بمجلس الجماعة (**Djamaa**) من أجل تمثيل الدوار وإدارة الممتلكات، والملاحظ أن هذا المجلس قد أخذ نفس التسمية التي اشتهرت بها المجالس الاهلية لدى القبائل الجزائرية ، لكن لا وجه شبه بينها وبين المجالس التقليدية ما عدا التسمية على الأقل بالنسبة للجنرالات الفرنسيين الذين قادوا الحملة والذين لم يعرفوا عن الجماعة سوى كونها مجموعة ممثلة للقبيلة أو طالبة للامان ، لكن مفهوم نظام جماعة الدوار هو نظام جديد يختلف عن نظام الجماعة السابق ، ذلك أنه يهدف الى شيء آخر وهو تأسيس المجلس البلدي المنتخب للبلدية الاهلية ومنه نستخلص ان نظام الدوار (**Douar–Commune**)الذي أسس من طرف مفوضي التحقيق (**Enqueteurs les Commissaires**)أيام تطبيق السيناتوس كونسيلت 1863 م نتج عن سياسة أكثر منها ضرورة إدارية اتسمت بها فترة الإمبراطورية الثانية (1852- 1870م) التي شكلت 667 دوارا من 372 قبيلة [3].

لم تختلف وضعية قبائل الغرب الجزائري عن مثيلاتها في باقي القطر الجزائري والفارق الوحيد ان عمليات تطبيق السيناتوس كونسيلت 1863م لم تنطلق مبكرا كما حصل في الشرق الجزائري

---

[1]-Agéron(CH-R), p140.

[2] -Ibid, pp240-241

[3]- صبرينة الواعر، المرجع السابق ، ص ص 252، 253.

على وجه الخصوص ، حيث ابتدأت أواخر 1866م واستمرت الى اواخر 1869م وعلى الرغم من قلة عدد قبائل الغرب الجزائري مقارنة مع قبائل الشرق الجزائري غير انها لم تسلم من عمليات تحديد الأراضي وتقسيمها الى دواوير ، فخلال الفترة الممتدة بين 1867-1869م أسست الإدارة الفرنسية80 دوار من مجموع 43 قبيلة موزعة بين مقاطعات وهران وتلمسان وسيدي بلعباس هذا بغض النظر عن بقية المناطق كمستغانم ومعسكر وعين تموشنت .

إنّ هذا التشتيت للقبائل الجزائرية الى دواوير متفرقة ليس مبنيا فقط للقضاء على الزعامات المحلية وتحطيم النظام الاقتصادي الجزائري القائم على الملكية الجماعية وانما لخلق نظم إدارية جديدة تسهل السيطرة الفرنسية على المقاطعات الجزائرية ، وخلق فرص الاستيطان فيها لان هذه الدواوير في الأصل لا يقتصر مستقبلها على أن تكون مجرد بلديات على نمط اوربي، وانما ملحقا وجزءا هاما من المراكز والقرى الاستيطانية وبالتالي أضحت القبائل الجزائرية مع مرور الوقت مقاطعات إدارية تختلف تسميتها باختلاف مساحة أراضيها تهيمن عليها الإدارة الفرنسية عسكريا واقتصاديا واجتماعيا[1].

ساهمت المراكز الاستيطانية بشكل كبير في نشوء القرى الاستيطانية وذلك بقيام فرنسا بقهر القبائل الجزائرية ومصادرة أراضيها وسن عدة قوانين ومراسيم ، كما كان هناك استقرار للكولون بشكل كبير في مناطق الغرب الجزائري مثل وهران ، أرزيو ومستغانم ، كما عملت الإدارة الفرنسية على انشاء نظام القبائل والدواير فكان الهدف منه محاولة لتسهيل عملية إدارة الأهالي وأيضا تقسيم أراضي القبائل بالإضافة الى قتل الزعامة الروحية بين شيوخ القبائل ، فكل ذلك كان للاستيلاء على أملاك الجزائريين وضرب هوية المجتمع الجزائري في اللغة والدّين وذلك من خلال جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية وكذلك سياسة التنصير التي انتهجتها فرنسا لطمس معالم الدين الإسلامي .

[1]-صبرينة الواعر، المرجع السابق ، ص 250-254

المبحث الثالث : السياسة الاستيطانية الفرنسية في الغرب الجزائري

أ–تشجيع الهجرة الاوربية وتدفق المستوطنين في الغرب الجزائري 1830م–1870م:

من أجل فهم ظاهرة الهجرة الاوربية نحو الجزائر وسياسة الاستيطان مع بداية الاحتلال الفرنسي ، يجب الاشارة إلى المناخ التي كانت عليهأوربا في تلك الفترة ، لكونه العامل الأساسي المؤثر في هذه الموجات التي شهدتها الجزائر بالخصوص خلال القرن التاسع عشر ، إن هذا الكلام لا يسقط فكرة وجود استراتيجية استعمارية فرنسية ،لدعم هذه الأمواج البشرية المتدفقة لدعم هذه الامواج البشرية المتدفقة نحو المستعمرة الجديدة ، بما يخدم مصالح الدولة الفرنسية ومشروع الاحتلال في حّد ذاته .

كان موضوع الهجرة الاستيطانية إلى الجزائر محل اهتمام الفرنسيين والأوروبيين، مفكرين عقائديين كانوا أو سياسيين، وكان هذا الموضوع يثير أسئلة كثيرة منها :

هل تكون الهجرة فرنسية أم أوربية ؟ وهل تكون تلقائية حرة أم انتقائية منظمة ؟وللاجابة على هذه الأسئلة وضعت المشروعات من قبل السياسيين والتيارات الفكرية ، وكان في مقدمة تلك التيارا ت من الكاثوليكية والسان سيمونية ، كانت هذه الأخيرة ممثلة في رئيسها الاب الروحي أنفانتان (**Enfantin**) الذي اعتبر كلا من الجزائر والقاهرة البوابة الواسعة للدخول الى العالم العربي الإسلامي الواسع[1].

وكانت الهجرات الاوربية متنوعة بهدف البقاء في الجزائر أكثر مما كانت بهدف العودة إلى اوربا[2]، فقد تطلب المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوربا وفرنسا إلى الجزائر واتاحة الفرصة أمامها للحصول على امتيازات بهذا البلد[3].

---

[1]– عميراوي أحميدة ، من تاريخ الجزائر الحديث، ط3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة–الجزائر ، 2004، ص 74.

[2]– نفسه ، ص 71.

[3]– عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ، ج1 ،المرجع السابق، ص 46.

صدر قانون إداري في 18 افريل 1841م والذي تضمن 15 مادة تفنن العلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالات لاي خطأ في تفسيرأو تبرير هذه العلاقة[1].

كانت الجزائر بالنسبة لفرنسا البلاد الواسعة ذات الأراضي الخصبة، فقد عمل الرسميون في فرنسا على الدعاية لهذه الهجرة وهذا بناءا على تقارير عسكرية ومن بينهم الماريشال كلوزيل (**Clauzel**) الذي وقف هو أيضا على واقع الجزائر بالدعاية لتشجيع الاوربيين والفرنسيين خاصة على الهجرة الى الجزائر وقد صرح في 19 أوت 1835م وهو يخاطب الاوربيين الذين وصلوا الى الجزائر "... عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي هي تحت امرتي ما هي الا وسيلة ثانوية ، وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق الاّ بواسطة الهجرة الاوربية..."[2].

كما نجح الجنرال بيجو**Bugeaud** في استقدام عدد لابأس به من المهاجرين الالمان والايطاليين والاسبان[3]، بفضل عرضه عليهم عدة امتيازات ، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا كذا إنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم وأيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الاحتفاظ بجنسيتهم[4].

ومنذ سنة 1850م كان تكاثر الهجرات الاوربية بشكل ملحوظ وكذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة ، كما كان سقوط عرش لويس فيليب عام 1848م بفرنسا قد زاد من تلك الهجرات، وفعلا فقد سجل هذا التكاثر من 31 ديسمبر 1846م الى غاية 31 ديسمبر 1850م ارتفاع عدد الاوربيين من 11.507 معمرا الى 24.672 ليصل هذا العدد في 31 ديسمبر 1850م الى 27.382 معمرا [5] .

---

[1]- عدة بن داهة ،الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض، ج1،المرجع السابق، ص 110

[2]- نفسه، ص ص108-109

[3]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص 9

[4]- بشير بلاح و اخرون، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 251

[5]- صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص 104

وبقيت الهجرة متواصلة وذات صلة قوية بتأسيس القرى الفلاحية التي كانت كالاتي :

في الشكل التالي[1] :

السنة	عدد المهاجرين	زيادة النسبة
1851	132.708	/
1853	142.379	%7.28
1854	151.712	%6.55
1855	155.607	%2.56
1856	158.282	%1.72
1857	180.472	%14.02
الزيادة لمدة ست سنوات	47.764	%35.99

الجدول : يمثل حصر عدد المهجرين الى الجزائر خلال السنوات من عام 1851 م الى عام 1857 م.

ومن الجدول نلاحظ أن المهاجرين إلى الجزائرمن الفقراء فرنسا وأوربا تناسوا بسرعة بؤسهم ، فبعد أن عززوا مراكز قواهم في الجزائر وتسلموا مقاليد الأمور الحساسة أصبحوا لايعبئون بالجزائريين وقاموا بتجاوزات ضدهم لم تكن أبدا في مستوى اداعاءات فرنسا للحضارة وفرنسا موطن حقوق الانسان، وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب ردود الفعل من الشعب الجزائري.

وللعلم فإن الجهة الغربية من الجزائر وفد إليها الكثير من الاوربيينالمهاجرين خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الاسباني يهيمن على العنصر الفرنسي : بـ 102.453 مقابل 78.888 فقد كان عدد الاسبانيين يفوق عدد الفرنسيين بثلاث مرات في وهران وسيدي بلعباس

[1]–احميدة عميراوي ، من التاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 78

وذلك بحكم أن الجهة الغربية من الوطن الجزائري كانت قريبة من اسبانيا ، فان هذه المنطقة استفادت كثيرا من هجرة الفلاحين الاسبان لها[1].

ومن الأهداف الأساسية التي كانت تدفع الناس للهجرة هيالرغبة في أن يصبحوا ملاك الأراضي من غير أن يكلفهم ذلك دفع فليس واحد وان لزم الحال دفع أقساط سنوية زهيدة ،بعبارة أخرى كان الدافع للهجرة هو الرغبة في تحقيق ثروات كبيرة أما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية[2] ، ومما شجع على ذلك هو وفرة الأراضي التي كانت تعتبر شاغرة لان أغلبها غير محروثة.

كانت الهجرة الاوربية عامة و الفرنسية خاصة سببا في التحول التي عرفته الجزائر إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض.

1- عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ص 113-114.

2- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص 131.

جدول يمثل بقوافل المهاجرين الى الجزائر 1848م[1]:

القافلة	الإقلاع من باريس	الوصول الى مرسيليا	الإقلاع منمرسيليا	اسم الباخرة
	1848-10-08	21-10-1848	22-10-1848	L'Albatros
2	1848-10-15	29-10-1848	30-10-1848	Le Cacique
	1848-10-19	22-11-1848	؟	Le Magellan
	1848-10-22	04-11-1848	؟	Le Montézuma
	1848-10-**26**	09-11-1848	؟	L'Albatros
	1848-10-**29**	11-11-1848	15-11-1848	Le Cocique
	1848-**1**1-**02**	17-11-1848	20-11-1848	Le Labrador
	1848-**1**1-**05**	19-11-1848	21-11-1848	Le Christophe Colombo
	1848-11-09	؟	25-11-1848	L'Allatros

[1]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ، ج1، المرجع السابق ، ص 135.

Le Cacique	-11-28 1848	-11-26 1848	1848-**1**1-12	
Le Labrador	-12-04 1848	-12-03 1848	1848-**1**1-16	
Le Cacique	-12-06 1848	-12-03 1848	1848-**1**1-19	
L'Allbatros	-12-09 1848	-12-06 1848	1848-**1**1-23	
L'Orenoque	-12-15 1848	-12-13 1848	1848-**1**1-26	
Le Cacique	-12-17 1848	-12-16 1848	1848-**1**1-30	
Le Montézuma	؟	؟	1848-12-10	
L'Infermale	-03-29 1849	-03-28 1849	1849-03-18	

يمثل الجدول قوافل المهاجرين الى الجزائر سنة 1848ومنه نلاحظ أن:[1]

1-أهمية المستوطنات الزراعية في المشروع الاستعماري الفرنسي الرسمي في الجزائر

2-انتقال سبعة عشر قافلة من المهاجرين من فرنسا الى أرض الجزائر من بينها ستة عشرة قافلة قدمت من باريس لوحدها من مدينة ليون .

[1]- عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ، ج 1، المرجع السابق ، ص ص 137-138.

3-حصيلة الكولون الجدد المهاجرين الى الجزائروالبالغ عددهم 14.294 مهاجرا، استقبلتهم سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر في 42 مركز استيطاني جديد أنشئ دفعة واحدة لهذا الغرض (21 في إقليم واهران ، 12 في إقليم الجزائر ، 09 في اقليم قسنطينة).

4-تزايد هذه الهجرات مع ظروف خاصة كانت تجتاح فرنسا خلال 1848 م [1].

ب –بناء المراكز الاستيطانية بالغرب الجزائري :

لكي يحقق الاستعمار الفرنسي سياسته الاسيتطانية اتبع منذ دخوله الجزائر سياسة السلب ما بأيدي الإهالي من أرض بشتى الوسائل ، كاستغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنيين في هذه الأراضي عند تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق ، حيث أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1844م قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية ، وأهم محتوياته :" أن الأرض الغير مستغلة والتي لاتثبت ملكيتها تصبح تابعة لاملاك الدولة "، ولقد بخحت الدولة الفرنسية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي .

كان لا يشرع في بناء مركز استيطاني إلا بعد التأكد من أن الأهالي الجزائريين لا يكونون عداءا للمستوطنين في المنطقة التي يقرر انشاء مركز استيطاني جديد بها ، وأثناء تفحص الملفات الخاصة بإنشاء المراكز الاستيطانية لاحظنا أن كل المراسلات بين رؤساء المكاتب العربية والسلطات الوصية كانت تتضمن فقرة عنوانها " الأمن " تحوي معلومات عن التصرفات والسلوكات العدائية للسكان تجاه الاحتلال وعلاقتهم بالمقاومة الشعبية وموقفهم منها، فقد تعجلت الكثير من المشاريع الاستيطانية بسبب انعدام الامن[2].

كما ذكر ألكسي دو طو كفيل أنه لا شيء يثير أكثر الأهالي ويخيفهم عن حق ، وهو أن يرونا نأخذ أراضيهم ونفلحها ، هذا لا يثير فقط أولئك الذين ننزع عنهم الملكية بل يثير كل البلد ،

[1]-عدة بن داهة ،الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض،ج1،المرجع السابق ، ص 138.

[2]-نفسه ، ص ص138-140.

لكن ما ان يظهر وراء الجندي حتى يفهموا أن الامر لا يتعلق فقط بغزوهم بل بتجريدهم من املاكهم أيضا[1].

-ومن بين المراسيم الخاصة ببناء المستوطنات بالغرب الجزائري :

-مرسوم 18-04-1841م والذي نص على :

-المادة الأولى : موافقة الحاكم العام للجزائر على انشاء المستوطنات ، وتحديده لمكانها وحصرها ضمن حدود التحكم في عدد المهاجرين[2].

-المادة الثانية : وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بانشاء المستوطنات بعد تسلم تصميم مخطط و دقيق مصحوب بتقرير يشرح مايلي :

1- المساحة الإجمالية المستوطنة أو القرية أو الأراضي الزراعية التابعة لها

2-الطرق والمواصلات

3-المباني السكنية الخاصة والعامة

مرسوم 19 أوت 1848م ، نص على فتح قرض مالي يقدر ب: 50 مليون فرنك من انشاء مستعمرة فلاحية زراعية في الجزائر وتقييد مرافق عمومية لضمان الاستيطان وساعدت الكولون على مدى ، ولحين تثبيتهم أنشأت مستوطنة **Salmandre** بدائرة مستغانم وأنشأت لها مراكز جديدة وهي : " خير الدين ، عين تادليس ، سوق الميتو، عين سيدي الشريف، حاسي لمشاشن" ، وكانت أولى دفعات المعمرين يوم 26 أكتوبر 1848 م في سان كلود "قديل " وتم تزويدهم بالأراضي والامن[3].

[1]- ألكسي دو طوكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، تروتق: إبراهيم صحراوي ، (د،د،م،ج)، الجزائر 2008 ، ص ص : 63-64.

[2]- عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 110.

[3]- نفسه، ص ص 111-114.

مرسوم 11 جويلية 1858م : صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الاستيطاني .

مرسوم 16 أوت 1859م : ينص على منح القسيس أبرام مدير مأتم مسرغين بوهران المؤسس عام 1849م أرضا تقدر ب: 54 هكتارا منها: 6هكتار للمباني ، 16هكتار : للمشاتل ، 32هكتار للزراعة ، تتكفل الدولة بتهيئتها وجلب المياه اليها والزام القسيس باستغلالها لمدة 20 سنة على الأقل ، فكر لموريسير**lamorciére**[1]، في بناء المراكز استيطانية في إقليم واهران ، وذلك بتوطين خمسمئة عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أر اضي فلاحية تقدر بثمانين ألف هكتار تمنح للرأسماليين ، او كل لهم انتزاع الأراضي من الجزائريين عن طريق المقايضة والشراء البخص بطريقة أو بأخرى ، وطلب لاموريسير (**lamorciére**) مائتا ألف فرنك من الحكومة الفرنسية بـ 2332 عائلة أوربية[2].

ووزع في نواحي وهران مائتا هكتار في تنازلات تتراوح في مابين أربعة الى مئة هكتار ، واستقرت بالمرسى الكبير خاصة ، تتألف من ثلاثمئة ألف فرنسي أقاموا حولهم عدد من الحصون الصغيرة وحولوا المخازن الموجودة فيه الى ثكنات[3]

كما تم تأسيس مستعمرات فرنسية في ناحية وهران في فترة ما بين 1844م- 1848م وهي كالتالي : بوكيز ، عين نوصي ، تادلس ، أرزيو، حاسي عامر ، حاسي بن فريحة ، حاسي بن عقبة ، حاسي بونيف ، دامسم ، فلوريس، خروبة ، كلير ، ما نجين ، ميفسور ، مولاي ماقون ،

---

[1]- لاموريسر : 1806م -1865م ولد ليون جو شولت دي لاموريسير في1806م بمدينة نانت الفرنسية ينتمي الى الاشراف و النبلاء البروتون ، التحق في سنة 1824م بمدرسة متعددة التقنيات ، بعد تعيينه بالخدمة في الجزائر كان أشد المقنعين بمهمة فرنسا لاعادة الحياة للجزائر مثلما فعل بونبارت في مصر .(ينظر:غالي غربي و اخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات و أبعاد ، (د-ط) ، دار هومة ،الجزائر، 2007 ، ص 321).

[2]عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكبة الارض ، ج1 ،المرجع السابق ، ص ص : 115 ، 119.

[3]-أ-ف دينيرن ، الأمير عبدالقادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر ، تروتقد ، أبو العيد دودو ، (د،ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 32.

ريفولي ، سان كلو،سان لو،سان لويس، سوق المينو، توتين ، عين بودينار ، عين بوسيدي الشريف ، بلاد تورية ،بوتليليس ، قنطرة الشريف[1].

قسم لاموريسير **Lamoriciére** الإقليم الوهراني الى أربعة مقاطعات ، وهران ، تلمسان ، مستغانم ، معسكر[2] ، وذلك بتوطنين خمسة ألاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر ب: 80000 هكتار ، وقد طلب من الحكومة الفرنسية قروضا لتثبيت العائلات الاوربية وتهيئة المواقع وتحديد الطرق ، حفر الابار ، وبناء الاحواض المائية والسدود[3].

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي في إطار ما سمته مصادرة الأراضي من اجل الصالح العام الى تشكيل مراكز استيطانية ، تأسست وفق مخططات استعمارية ، كان الهدف منها ضمان وتأمين الاسيتطان بالجزائر .

أ–المركز الاستيطاني معسكر :

مركز دوبلينو الاستيطاني : في سنة 1843م بنى العسكريون الفرنسيون جسرا يعلو وادي الحمام بمنطقة حسين ، وفي عام 1844 م ، تحولت قرية وادي الحمام الى معسكر فرنسي دائم بعد تأسيس حصن لها من اجل حراسة الجسر الذي يمر عبر العسكريون الفرنسيون أما مؤسسة **Unio Agricole** فقد تحصلت عام 1845م على ثلاثة ألاف هكتار بسيق وهو امتياز يرمز الى توطين ثلاثة مائة عائلة أوربية مع توفير المعدات الزراعية والمرافق الضرورية ولتثبيت المعمرين، قامت سلطات الاحتلال ببناء أربعة عشر مركزا اسيطانيا لسنة 1843م، و17مركزا استيطانيا لسنة 1844م ،وأنشأ ديلونكا عام 1846م، أول محطة زراعية بمنطقة واد الحمام، و في اكتوبر1845م أنشأ بيجو

[1]– محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر ، تر : محمد معراجي ، (ط، خ)، لوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 ، ص 163.

[2]–عبد الرحمن بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج5 ، المرجع السابق : ص 49.

[3]–عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول الملكية ، مرجع السابق ، ج1،ص 110.

Bugeaudمركزين استيطانيين بضواحي معسكر في سان هيوليت (المامونية)، وسان أندري وذلك لاجتثاث مقاومة الأمير عبد القادر[1] .

وفي عام 1850 م ، جاء مستوطن آخر يدعى وايسو بنى فندقا إلى جوار ديلونيكا ، ثم جاء مابير **Meyer** ليبني فندقا أسماه نزل الهبرة ، أنشئ المركز الاستيطاني وادي الحمام اثر صدور قرار رقم 22 فيفري 1847م ، وطبق في 11 ماي 1851م ، فقد وقع نابليون الثالث العقد الرسمي لميلاد المركز في (جسر وادي الحمام) على بعد 20كلم شمال غرب مدينة معسكر لاستقبال 54 عائلة أوربية تستفيد من 700 هكتار[2].

ب–المركز الاستيطاني : سيدي بلعباس :

يدخل انشاء مدينة بلعباس ضمن المستوطنات 19 مخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1848م ، ولكن ليس معنى ذلك أن منطقة بلعباس الاوربية بدأ تأسيسها في هذه السنة بل يعود تاريخ بداية ظهورها الى 1843م عندما أوكلت مهمة انجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى بوادي مكرة لفرقة اللفيف الأجنبي ثم أخذ هذا المركز في التوسع واستقطاب الأوربيين اليه الى غاية 1848م ، حيث تقرر تحويل المركز الى مستوطنة أوربية بشكل رسمي[3].

وذلك في 10 نوفمبر 1848م حيث قدم النقيب برودون مشروع بناء مدينة سيدي بلعباس إلى الحاكم العام بعد وضع مخطط عمراني من طرف لجنة تشكلت لهذا الغرض وتضمنت هذا المشروع ما يلي : –تحديد مساحة المدينة بـ 42 هكتار.

–تقسيم هذه المساحة الى منطقتين احداهما مدنية وأخرى عسكرية

---

[1]–عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول الملكية ، مرجع السابق ، ج1، ص 59.

[2]– يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص ص : 15–16.

[3]– إبراهيم لونيسي ، استعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19،منطقة سيدي بلعاس نموذج ، مجلة العصور الجديدة، جامعة وهران ، ع06 ، ديسمبر 2005 ، ص ص : 67–68

-وضع نظام تحصيني يتضمن جدارا يقدر ارتفاعه بـ 05 متر

-توسيع مساحة المدينة كما يلي : 05 هكتارات للتخصينات ، 16 هكتارات للمرسسة العسكرية ، 11 هكتار للطرقات والأماكن العامة ، 10 هكتارات لاقامة المدينة وكذلك انشاء أربعة أبواب للمدينة وهي على التوالي : في الشمال:باب وهران ، في الجنوب : باب الضاية ، وفي الشرق : باب معسكر ، وفي الغرب :يسمى باب تلمسان .

-تخصيص 200 قطعة أرض لبناء سكنات تأوي حوالي 2000 مستوطنة[1].

تعتبر منطقة بلعباس من بين المناطق التي طبق عليها قانون سيناتوس كونسيلت ، ومن بين الأراضي التي تعرضت للتفكيك بسبب هذا القانون أراضي ولاد سليمان وولاد إبراهيم ، وحميان والحساسنة وهذه الأراضي كانت قريبة من التجمعات الاستيطانية ، ومن بين الأهداف الحقيقة والبعيدة لانشاء هذه المدينة انها لم تقتصر فقط على عملية الاستيطان والاستغلال بل كانت لها ابعاد عسكرية نظر لأهمية الاستراتيجية والتي فطن لها الجنرال بيجو **Bugeaud**وهي الموقع المفضل والضروري لحكم بلاد قبائل بن عامر وتدعيم تواجدهم بمقاطعة وهران [2].

وفي هذه الفترة قامت السلطات الفرنسية بتوطين الاوربيين من اسبانيا وألمانيا وإيطاليا ومالطا بمنطقة سيدي بلعباس ومنحتهم كل التسهيلات الخاصة باالارض التي تم مصادرتها من قبائل المنطقة وفي 26 أفريل 1851م، أصدرت قانونا يقضي بتنظيم عملية تمليك الأراضي الاوربيين نتيجة لذلك ارتفع عدد المستوطنين في منطقة سيدي بلعباس 413 مستوطن سنة 1849 م الى 1234 مستوطن سنة 1851 م ثم 1728 سنة 1852 م ليصل سنة 1859م الى 5259 مستوطن [3]

[1]-عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1873) ، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ،ص183.

[2]- إبراهيم لونيسي ، استعمار الاستيطاني في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 70.

[3]- عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية ، المرجع السابق ، ص ص 182، 183.

وكان الغرض أيضا من انشاء هذه المنطقة كما فعل لاموريسيار (**lamorcioere**) هو تضييق الخناق على قبيلتي بن عامر وبني جعفر ، وضرب الحصار عليهما حتى يتمكن من جلب الحبوب وابتياع الاقوات وبهذا ستكون هذه المدينة مركزا عظيما اللفيف الجند المختلط وثكنة رئيسية للجيش المضلات السفاك[1].

اعتبرت منطقة بلعباس كباقي المناطق الغربية في الجزائر حقلا للتجارب الاستيطانية السياسية والتي تمثل فعلا وتعكس ما جرى في البلاد من حركة استيطانية ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح المعمرين .

لقد كانت هجرة الفرنسيين والاوربيين نحو الجزائر خلال القرن 19 م اداة مدنية لضمان نجاح مخطط الاحتلال الجزائر ، والتمكين لمشاريع ومصالح الإدارة الفرنسية في البلاد .

ج–المركز الاستيطاني الونشريس :

ارتبط سكان الونشريس بأراضيهم وتعلقوا بوطنهم بسبب الغزو الاستعماري للمنطقة ، حيث لبى سكان منطقة الونشريس دعوة المنادي الى الجهاد باسم الدين الحنيف ، وقد تجلى ذلك من خلال المقاومات الشعبية التي عرفتها المنطقة متمثلة في مقاومة الأمير عبدالقادر، والشيخ بومعزة وسيدي لزرق بلحاج في منتصف القرن 19 مما اضطر بالعدو الفرنسي الى تأسيس ثكنات ضخمة بالونشريس : أهمها ثكنة ثنية الاحد وبرج المراقبة لعين تيسمسيلت لمراقبة السكان وقبل تشيد هذه الثكنات اضطر بيجار الى بناء الاصنام 1842-1843م لحصار وقمع جهة الونشريس خاصة وان هذه المنطقة كانت تحمي قاعدتين هامتين للأمير عبدالقادر وهما تاقدمت وتازة جنوب ثنية الاحد[2] ، فغزو المنطقة كان بعد مقاومة قبائل الونشريس التي ساندت الأمير عبدالقادر ، حيث صودرت

[1]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج5 ، المرجع السابق ، ص51.

[2]–محمد بليل ، الاستيطان الفرنسي بمنطقة الونشريس و انعكساته على سكان المنطقة 1863-1913م ، منشورات مجلة أبحاث ، دار الثقافة ، تيسمسيلت ، ع 03 ، 2014، ص ص 89-90

أراضيها وفرض عليها قوانين الملكية العقارية وكان الهدف منها طرد سكان القبائل وانشاء القرى للمعمرين.[1]

ففي هذه الفترة كان سكان المنطقة يعانون الجهل والفقر والمجاعة من جراء تطبيق القوانيين الجائرة مما تترتب عن هذه الوضعية عواقب وخيمة بانتشار الأوبئة كداء الكوليرا 1849م واستفحال ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن لقمة العيش وكان هدف الإدارة الاستعمارية يتمثل في تهديم البنايات الاجتماعية والاقتصادية الذي تسبب في دخول الجيش الاستعماري وتوغله داخل البلاد[2].

وكان الهدف الوحيد هو القضاء على هوية الشعب الجزائري وسلب منه أراضيه وذلك بوضعهم لعدة قوانين تعسفية .

د–المركز الاستيطانية بمنطقة شلف :

مما لاشك فيه أن هنالك تداخل وترابط وثيق بين تطور عدد المستوطنات والمستوطنين بمنطقة شلف ، فقد ساهم ارتفاع عدد المستوطنات في ارتفاع عدد المستوطنين الوافدين والعكس صحيح، أي ان تزايد عدد المستوطنين الوافدين ساهم هو الاخر تزايد في عدد المستوطنات.

وعموما فان تطور عدد المستوطنات والمستوطنين بالمنطقة ارتبط بثلاث عوامل أساسية هي :

–الاستقرار والامن في المنطقة خاصة بعد سنة 1864م.
–اتساع مساحة الأراضي الزراعية المصادرة .
–الظروف السياسية والاقتصادية لفرنسا وأوربا بصفة عامة1830–1870م.

لقد أدركت سلطات الاحتلال أن نجاح فكرة الاستيطان ودفع المعمرين للتوافد على الجزائر ترتبط بمدى توفر الامن والاستقرار في المنطقة ، ولذلك فقد عملت منذ الأيام الأولى الاحتلال على

[1]– عبد الرحمان محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج5 ، المرجع السابق ، ص 57.
[2]– محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 90.

الضرب بيد من حديد كل أشكال المقاومة التي أبداها الجزائريون منذ سنة 1830م ، مقترفة بذلك جرائم وحروب إبادة في حق الشعب الجزائري الأعزل الذي سلبت منه أرضه ودينه ولغته.

فالاستيطان في منطقة شلف منذ سنة 1843م واجهته مقاومة شرسة بداية من مقاومة الأمير عبدالقادر الجزائري مرورا بثورة الشيخ بومعزة في جبال الظهرة سنة 1845م الى غاية انتفاضة قبائل فليتة بقيادة الشيخ سي لزرق سنة 1864[1]م.

لئن تمكنت فرنسا مع أجهاض هاته المقاومات من خلال اقترافهالجرائم وأيضا تمكنت من مصادرة المزيد من أراضي الجزائريين[2] وهكذا مع نهاية سنة 1864 م ركنت المنطقة للهدوء وتمكنت إدارة الاحتلال من بسط نفوذها على حوالي 60ألف هكتار في اطار ما يعرف بالاقتطاع (**contonnement**) والتي شملت بدرجة أساسية أراضي البايلك أو المخزن التي كانت تابعة للسلطة العثمانية حيث شكلت النواة الأولى لاقامة مستوطنات في المنطقة وهذا قبل صدور القرار المشيخي سنة 1863م الذي ساهم بدوره في مصادرة ما تبقى من أراضي الجزائريين[3].

كما أن هذه المستوطنات نشأت فوق أجود الأراضي الزراعية ، فكانت استجابة المعمرلاين لنداءات إدارة الاحتلال تحت تأثير التحفيزات التي كانت تطلقها بالإضافة الى التهجير القسري خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870م والذي نجم عنه تزايد عدد الوافدين على المنطقة فكانت كلها عوامل أدت إلى تزايد عدد المستوطنات[4].

---

[1] -Richard carle ; etude sur l'insurrection du dahra 1845,1846.Primary source Edition,Alger 1846, p43-50.

[2]-عيساني محمد ، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الاوربي في منطقة شلف 1843-1962م ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر2، 2011-2012 ، ص 63.

[3]-عيساني محمد ، المرجع السابق ، ص 63

[4]-نفسه، ص ص 63-65

–و الجدولين الاتيين يمثلان تطور في عدد المستوطنين و المستوطنات:[1]

المراكز	التسمية بالفرنسية	تاريخ النشأة	المساحة الاجمالية (هكتار)
الشلف	orléonville	1843	2284
خميس مليانة	Affreville	1848	450
حي الحرية	La ferme	1848	800
أم الدروع	pontéba	1848	1200
سيدي عكاشة	montenote	1848	//
عين السلطان	Ain sultan	1854	1304
عين الدفلى	superré	1857	2251
سيدي لخضر	lavarande	1857	1743
غليزان	Relizane	1857	8113
واد الجمعة	ferry	1859	2882
سيدي بوعبيدة	Saint – cyrien	1868	//
واد سلي	malakof	1869	1992
الكريمية	lamartino	1869	//
وادأرهيو	In kermann	1870	4410

[1]- محمد عيساني،المرجع السابق،ص ص66-68.

جدول يعكس تطور عدد المستوطنات :

السنوات	1844	1848	1852	1856	1860	1864	1868
المجمـــــــوع	428	721	//	1077	2100	2700	3300

إن الجدولين السالفين الذكر يعكسان بصورة واضحة حجم الترابط الموجود بين تطور عدد المستوطنين والمستوطنات ، فالنسبة للجدول الذي يبين تطور عدد المستوطنين نلاحظ أنها في تزايد مستمر عبر مختلف السنوات كلما زاد عدد المستوطنين و المستوطنات فكلما زاد عدد المستوطنات زاد عدد المستوطنين ويرجع ذلك الى توفر الأراضي الزراعية الخصبة التي تمت مصادرتها من الجزائريين وذلك وفق المراسيم والقوانين التي أصدرتها الإدارة الفرنسية مثل قانون السيناتوس كونسيلت 1863م والتي سمحت بانشاء مراكز استيطانية[1].

كما يجب الإشارة في آخر الفصل إن دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر ترتبت عنه سلسلة من القوانيين والقرارت فتجلت أولى مظاهرها في انتزاع الملكية بالقوة والحجز والمصادرة وذلك من خلال تشجيعه للهجرة والاستيطان مما ساهمت في بناء قرى ومراكز جديدة في شكل مستوطنات ، فتطورت هذه المستوطنات بدأت بوادر مجتمع جديد في الظهور من عادات وتقاليد دخيلة ، فان ذلك كانت له انعكاسات سلبية على الأهالي حيث تقلصت مساحة أراضيهم الزراعية وتدهورت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال انتشار البطالة والفقر الى جانب ضرب هويتهم الإسلامية والعربية وذلك بفعل القوانيين الجائرة التي أصدرتها إدارة الاحتلال.

[1]- عيساوي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 66-68.

الفصل الثالث :انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830م –1870م .

المبحث الأول : آثار الاستيطان على منطقة الغرب الجزائري

المبحث الثاني : نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية في الغرب الجزائري

المبحث الثالث : المقاومات الشعبية المناهضة للسياسة الاستعمارية بالغرب الجزائري

المبحث الأول : آثار الاستيطان على منطقة الغرب الجزائري

لقد ركزت الإدارة الفرنسية منذ المراحل الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لسياستها بالغرب الجزائري ،وسعت الى ترسيخ المشروع الاستيطاني وتفنن في عمليات نهب الممتلكات من خلال القوانين والمراسيم التي شنتها هذه الإدارة وكلها كانت لخدمة مصالحها ، فأحدثت هذه السياسة تغيرات على الأنظمة الاقتصادية وعلى البنية الاجتماعية والسياسية .

أ-الاثار الاستيطانية على منطقة الغرب الجزائري من الناحية الاقتصادية

تأثرت الزراعة بشكل مباشر بمنطقة شلف وذلك من جراء عمليات الاحتلال فقد تحولت أراضي شاسعة من يد أصحابها الشرعيين إلى الوافدين الجدد لا لجاليات الاوربية المدعومين من لدن الجيش الفرنسي ، وعليه فقد خسر سكان حوض شلف موارد رزقهم الأساسية وتحولوا تدريجيا إلى أجراء وخماسة [1]، وفي أسوأ الحالات عند المعمريين يشتغلون من ماقبل طلوع الشمس إلى ما بعد الغروب مقابل أجر زهيد لا يمس الرمق في غالب الحالات.

كما يجدر الذكر بأن سكان منطقة شلف كان نشاطهم خلال أواخر الفترة العثمانية يقتصر على المحاصيل المعاشية (قمح، شعير ، بقوليات).

ولما استوطن المعمرون المنطقة تفننوا في انتقاء أجود أنواع العنب من إجل الحصول على محصول وفير ونوعية جيدة.

ولقد انعكس الإنتاج المفرط للخمور في منطقة الشلف من قيل المعمرين على المجتمع الجزائري بحيث انتشرت الحانات بشكل ملفت في بلديات مقاطعة شلف ، وقد أدى ذلك إلى انتشار الرذيلة بين

[1]- عيساني محمد ، المرجع السابق ، ص ص : 70-72.

بعض الأهالي الذين أصيبوا بأفة الإدمان على الخمر وأصيحوا يتعاضونها جهارا ونهارا في حين ازداد دخل المعمريين[1].

ولم يقف الامر عند حل الاستلاء على الأملاك والتهديم وقتل الصناعة التقليدية وسحب العملة الجزائرية وغلاء المعيشة .

فهنالك كارثة أخرى أصابت التجار ، فمجيء الاوربين وتزايد عددهم ألحق ضرارا كبيرا بالتجارة وكان إبعاد ونفي معظم الأغنياء المسلمين قد أدى إلى نقصان حركة البيع والشراء بشكل ملحوظ ، كما أن هدم العمارات من أجل تصفيف الشوارع وتوسيعها ورفع ثمن الاجار والاستئجار قد كان له وقع أشد على التجار[2].

إن سياسة مصادرة الأملاك والاستيلاء على الأموال والمخازن أدت الى تدهور الوضع الاقتصادي[3]، وبذلك انهارت مستويات المعيشية الى الحضيض،[4]وبسبب فرض الضرائب العقارية الغير مدفوعة ، تراكمت الديون فقد أصبح سعر الحبوب بزيادة 40% و 24% كما تضاعف نشاط المكاتب العربية في حفر الابار وبناء السدود ومما أدى بالبلاد الى أزمة اقتصادية حادة استمرت ما ببين 1866-1870م ، فكانت تلك السنوات من أعسر السنوات على الاطلاق .

كما كان هنالك ارتفاع عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرات الالاف وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن مثل (سهول عين تموشنت، وهران ، هضاب مستغانم، تلال تلمسان، وتلال معسكر وسيدي بلعباس)[5].

---

[1]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، (ط-خ) بوزارة المجاهدين ، ج2، الجزائر ،2008 ،ص 12.

[2]- مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص 102

[3]- نفسه ، ص 15.

[4]- رابح لونيسي ، بشير بلاح ، وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق ، ص 101.

[5]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى غاية الاستقلال ، المرجع السابق ، صص 67، 68.

وبعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الزراعية طوروا قطاعات زراعية حديثة ساهمت بنحو 3/1 الناتج العام للبلاد، كما لعبت البنوك الأجنبية دورا رئيسيا في الاستيطان سواء في القروض التي قدمتها للمستوطنيين والضمانات المالية أو في اشرافها أو ملكية بعضها للأرض والعقار والتسويق لمحاصيل الكروم والقطن والحبوب [1].

بروز قطاعين زراعيين أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريين في المناطق الداخلية الفقيرة والثاني حديث متطور يراقبه مستوطنون في الجهات الساحلية والتلية الخصبة[2].

لقد لجأت الإدارة الاستعمارية الى سياسة تبرير سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنيين وهي ان الأرض في البلاد ملك للدولة ،فكان تفكير السلطات الفرنسية في تأسيس القرى الفلاحية وعلى أساسه كان التوسع المدني مرهونا بالتوسع العسكري ومتزامنا معه ، ولهذا اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضرية العمرانية فاحتلتها لتأسيس القرى الاستيطانية[3].

إن الهجرات المتلاحقة للكولون إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحيين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنيين الجدد ، لأن فرنسا لم يكن لها من وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية والاوربية الى الجزائر سوى منح الأراضي مجانا وبناء مساكن وقرى زراعية وهو الامر الذي نتج عنه اتساع للمساحات الزراعية للكولون وانكماش للمساحات الزراعية للفلاحيين الجزائريين [4].

كما ترتب عن السياسة العقارية ومصادرة أراضي الجزائريين عدة انعكاسات اجتماعية اقتصادية واجتماعية في منطقة الونشريش رغم فقرها للمساحات الزراعية كما تعرضت منطقة الونشريس إلى الإبادة من قبل جيوش الاحتلال بحيث تعرض الجزائريون لممارسات قمعية في حق أملاكهم خاصة

---

[1]- عبد المالك خلق التميمي ، المرجع السابق ، ص 63.

[2]- بشير بلاح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ،المرجع السابق ، ص 90-94

[3]- عميراوي احميدة ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة ،(د-ط)، الجزائر ، 2004 ، ص ص 54، 55.

[4]-عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 143

قبائل المنطقة وعلى رأسها قبيلة بني مايدة التي صودرت أراضيها وأجبر أفرادها على الابتعاد عن المركز العمراني ، حيث إنّ هناك العديد من الوثائق تشير إلى الاحتجاجات من قبل قيادة هذه القبائلوسكانها فرضت عليهم السيطرة الاستعمارية وتم إحصاء أكثر من 50 وثيقة حول هذا الموضوع الخاص بالمصادرات بالجملة في حق السكان الأصليين الذي بات المشروع الفرنسي يطلق عليهم بالاهالي نظرلا لعدم خضوعهم للقانون الفرنسي.

كما كانت فرنسا طبقت قوانيين عقارية على الجزائريين بفرنسة العقار الجزائري وإدخال نظام الفردية عليه من قبل قانون السيناتوس كونسيلت بتاريخ 22 أفريل 1863 م وأدخل على هذا القانون عدة إصلاحات لتعميمها على المناطق التي لم تكن قد خضعت لادارة الاحتلال مثل منطقة الونشريس[1].

[1]-محمد بليل ، الاستعمار الفرنسي بمنطقة الونشريس وانعكاساته على سكان المنطقة 1863-1910، المرجع السابق ، صص : 89-99

ب- أثار الاستيطان على منطقة الغرب الجزائري من الناحية الاجتماعية :

لقد تحولت الجزائر إلى ساحة مباحة للقتل المبرح والدمار الشامل بناء على أوامر من القادة العسكريين يذكر أحد القادة العسكريين لا بد من إبادة جميع السكان العرب بالمجاز والحرائق وتخريب الفلاحة وهو وسيلة الوحيدة لتركيز هيمنتها[1].

كما تمثلت الخطة التنصيرية للكاردينالافيجري **Lavigerie**في منطقة شلف من خلال خوضه لتجربة استيطانية فريدة من نوعها تمثلت على وجه الخصوص في تجميع اليتامى من الجزائريين عامة، خاصة الذين انهكتهم المجاعة والفقر خاصة بعد السنوات العجاف التي عرفتها الجزائر بين 1867، 1868 م ، حيث تم إنشاء قرى استيطانية خاصة بهم في سهول شلف لعزلهم عن محتمعهم الأصلي العربي الإسلامي أملا منه في أن يكون جيلا جديدا من شأنه أن ينصهر في الحضارة الاوربية المسيحية[2].

لقد ساهمت المجاعة في بؤس وشقاء الجزائرين مما أدى بقوافل المتضررين إلى الهجرة نحو المناطق التي يتواجد بها الاوربيين والتي لم تضرر بفعل المجاعة وقد وصف بعض الرهبان تلك القوافل بالهياكل العظيمة الحية التي تمشي على الأرض .

وعلى تراجع المحاصل الزراعية والغذائية 1865 م بسهل شلف بسبب شح الامطار واستمرار حالة الجفاف ، وقد دام الجفاف التي تعرضت له المنطقة مدة تزيد عن ثلاث سنوات 1867 م ، كان يصل عدد الضحايا 30يوميا بوادرهيو، وذلك لجفاف الينابيع صيفا وشدة البرد خلال فصل الشتاء فتضرر السكان ، كما كان انتشار الوباء الكوليرا فمن مجموع تعداد 2500000 ننسمة بلغ عدد الضحايا من جوراء استفحال الوباء 250000 نسمة في ظرف شهرين اثنين[3].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله ، أراء وابحاث في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ج 5 ، 1988، ص 192.

[2]- خديجة بقطاش ، المرجع السابق ، ص 102، 103.

[3]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، (ط،خ) ،دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 147-150.

وفي هذا الصدد يذكر أحد الجنرالات أن سعر القمح وصل الى 50 فرنك للقنطار هذا في الوقت التي تدهورت سعر الماشية فقد وصل 25 فرنك وأمام هذه الأسعار المتدنية لم يعد للاهالي من ملجأ يحتمون به ، فالأراضي صودرت والثروة الحيوانية استنزفت ، هكذا اشتدت الضائعة على الجزائريين ...[1].

إنّ أسلوب القهر الذي طبقه بيجو **Bugeaud**نتج عنه ارتكب أفضع الجرائم ضد سكان سهل شلف سواء تعلق الامر بالمدن أو الأرياف ومن بين الجرائم التي ارتكبت ضد الأهالي وما يزال صداها بتردد الى يومنا هذا عند الكتاب والمؤرخين مجزرة غار الفراشيش بمنطقة الظهرة ، وخلاصة أحداث هذه المجزرة الرهيبة التي وقعت في قرية أولا رياح بغار الفراشيش شهر جوان 1845 م وكان صانع أحداث تلك المجزرة بيليسيه**Pelissier** الذي ترق إلى أن أصبح حاكما للجزائر ، وتعودأسباب المجزرة الى حركة المقاومة التي امتدت الى المنطقة وكان وراءها الحركات الصوفية (القادرية ، والرحمانية ، والدرقاوية والطيبية) ، وقد كانت قبيلة أولاد رياح قد شاركت في تلك الانتفاضة اتي وقعت خلال شتاء 1845 م مما أدى بيليسيه **Pelissier**الى غزو المنطقة متتبعا سياسة الأرض المحروقة حيث دمر كل ما تملكه القبيلة وأتت النيران على الأخضر واليابس من ممتلكات السكان ولقد لجأ الأهالي إلى غار محصن يدعى غار الفراشيش ، يتوفر على مدخلين الرئيسيين موجود في جهة الجنوب الغربي وآخر ثاني من الجهة الجنوبية الشرقية وقد احتمت بالقبيلة بالغار وكان عدد أفرادها يناهز 1000 شخص (الرجال ، النساء ، الشيوخ...)[2].

كما يذكر أن بيليسيه**Pelissier**سارع الى محاصرة الغار من جميع الجهات وطالب أفراد القبيلة بتسليم أنفسهم التي رفض ذلك حينها لجأ الى تكديس أكوام الحطب أمام المغرة وأضرموا فيها النار لكي يجبر أفراد القبيلة على الخروج وتسليم أنفسهم أو الموت عن طريق الاختناق ورغم مرور 3 أيام لم يخرج أحد من القبيلة وخلال الليلة الثالثة ضاعف العقيد بليسيه**pelissier** من تعزيزات الجيش

[1]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ص 220، 230.

[2]-H.Toquervill, travail sur l'algerie 1841 de colonisation en Algerie ,Bruxelles , E.D , complexe , 1988, P19

وأقدموا مزيد من النار وارتفعت أعمدة الدخان الى السماء وتزايد اللهب وعند طلوع الفجر اليوم الثالث حدث انفجار مهول داخل الغار مؤذنا باختناق كل من في الغار .

وقد كتب بيليسيه**Pelissier** عن وقائع الجريمة الشنعاء عن طريق بيجو **Bugeaud**موجهة إلى وزير الحربية ، ويجمع المعاصرون أن الجريمة كانت غاية في البشاعة وراح ضحيتها أكثر من 1000 شخص بين رجل وامراة وطفل وشيخ وبعد ان دخل جنود بيليسيه **Pelissier**إلى الغار أخذو ينهبون الأشياء الثمينة التي كانت في أجساد الموتى [1].

وفي يوم 12 مارس 1843 م جرت معارك طاحنة بين جيش الاحتلال وعرش بني زروال الذي لم يسلم من عقوبات جيش الاحتلال (مصادرة الأملاك ، النفي ، الاعتقال الإبادة الجماعية) جراء وقوفه إلى جانب مقاومة الأمير عبدالقادر ، حيث تم اعتقال النساء والأطفال فقد تمكنت قوات بيجو**Bugeaud** من تشريد العديد من الإسر التي صارت بلا مأوى و لا أرض وقد فقد العرش ما يزيد عن 400 رأس من البقر وأكثر من 1000 رأس من الماشية[2].

وأيضا في الجانب الاجتماعي كان قانون السيناتوس كونسيلت ليزيد سواء حيث عرفت أزمة مجاعة حادة 1867-1868م لتلتحق أضرار هائلة بالسكان الى جانب موجات الجراد التي اجتاحت البلاد 1847م 1848م ، 1849م، ما نتج عنه اتلاف المحاصيل والغلال ، مما أدى بذلك إلى ضعف النمو الديمغرافي [3].

كما كان هنالك تفكيك لوحدة الأرض [4]، حيث تم تحويل قبيلة الى مجموعة عائلات مستقلة عن بعضها البعض وقطع صلاتهم بجذورهم الاصلية وانتمائهم الحضاري مما يسهل للفرنسيين أولا

---

[1]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 231.

[2]- H.Toquervill .op cit, P31

[3]- رابح لونيسي ، بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ،المرجع السابق ، ص ص65-66.

[4]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج2 ،المرجع السابق، ص 30

الاستحواذ على الأراضي وثانيا التوغل في المجتمع دون عراقيل تقليدية[1]، وبذلك تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب وخربت وحدته[2].

تجريد الأهالي من أراضيهم وتسليمها الى المعمريين وتشريدهم الى المناطق القاحلة وتحويلهم الى خماسين فقد تم اخضاع الشعب الجزائري الى الأقلية الاوربية وقوانينيها وتسخيرهم لخدمة المشاريع الاستعمارية بكيفية عبودية وغزلهم عن العالم خاصة محيطهم العربي الإسلامي ، تحطيم البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية والأخلاق بسبب حرب إدارة الاستعمار على الثقافة والتعليم[3] والسعي من وراء ذلك خلق فئات اجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها وتحويل المساجد الى كنائس وثكنات .

شكل موضوع تمليك الأرض للاوربيين محورا رئيسيا أدى إلى تميز متناقض في المجال الاجتماعي الحديث[4] .

تعرض الأهالي للامراض والاوبئة المعدية كالكوليرا والتيفوس[5] كان لسياسة الاستيطان أثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين فقد تحطمت العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بل وحتى إداريا وسياسيا ومزق المجتمع الجزائري شر تمزيق[6].

ج–آثار الاستيطان على منطقة الغرب الجزائري من الناحية السياسية :

إن المطلع على العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة 1830–1870م يكشف لنا بأن مسألة الأراضي الفلاحية هي التي استحوذت على محتوياتها ، كما أن المذمرات تعتبر سجلا أمينا لموقف الفلاحين الجزائريين من

---

[1]– أبو قاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 113

[2]– عدة بن داهة ،الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ،ج2 ، المرجع السابق ، ص 30

[3]– رابح لونيسي واخرون تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق ، صص 55، 66

[4]– عميراروي احميدة،اثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية ، المرجع السابق ، ص 89

[5]– يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص 36.

[6]– نفسه، ص 36.

الكولون والقياد وكثيرا ما منحت للفلاحيين الجزائريين تعويضات عينية أي أراضي فلاحية مقابل أراضيهم التي صودرت منهم، تبين فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم [1]، ففي إقليم سيدي بلعباس ، اصطدم المشروع الاستيطاني بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين ،كما منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير في قبيلة أولاد عوفإلى محمد بن برجي ، إلا أن أحد أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي ، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده له السلطات الرسمية فردت السلطات الاستعمارية على هذا بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجي هذه الأراضي خطأ لاعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبةبها .

أيضا احتجاجات قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم التي اقتطعت منها مساحة بـ 1200 هكتار من أجود أراضيها لانشاء مراكز استيطانية ، فقد رفعت ثمانية قبائل احتجاجات خاصة الى سلطات الاحتلال ، كذا احتجاجات أولاد بوحنفة وأولاد سليمان لبلدية معسكر 1867 م، حيث طالبوا من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي وحجزها.

فبالنسبة لدائرة سعيدة وتيارت فقد عرف فيها الاستيطان تهيئة وتطورا تدريجيا ومرحليا ، تحت إشراف ومتابعة السلطة العسكرية بمختلف هيئاتها والبداية كانت تحديدا مع 1847م بعد الاستقرار السياسي و الأمني للفرنسيين على إثر القضاء على مقاومة الأمير عبدالقادر ، وطبقت أولى تجارب الاستيطان داخل المراكز العسكرية بالسماح بإقامة مراكز سكانية للعدد القليل من المعمرين الذين توافدوا مع نهاية 1847-1848م إلى سعيدة وتيارت أين منحت لهم حصص من أراضي المراكز العسكري في شكل امتيازات ذو ملكية مؤقتة تحت صفة مستأجر لا يحق له اكتساب ملكية نهائية على هذه الحصص باعتبارها كانت ممنوعة مما يعني أن أغلب المعمرين الذين توافدوا لا حقا كان نصيبهم هو حصص من الامتيازات وزعت عليهم من السلطة وفق شروط معينة منها : تشكيل ملف يقدم الى وزير الحربية ليتم التحقيق بشأن سيرته وموارده ، ويجب أن يكون له رأس مال محدد بين 1200 -

[1]- رابح لونيسي واخرون تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 101

1800 فرنك واذا اعتمد ملفه فان يستفيد من نقل بحري مجاني في ظروف جيدة وسهلة الى أن يصل الى موانئ الجزائر لتسليمهم للادارة العسكرية [1].

ورغم أهمية المكاتب العربية والدور الكبير الذي لعبته لصالح السيطرة الفرنسية إلا أن المستوطنين الاوربيين في الجزائر ناصبوها العداء ، وحاولوا طوال عهد الإمبراطورية القضاء عليها[2]، فنلاحظ في مهمته في الجزء يشجع الاستيطان وذلك بفتح وتوزيع المجال له ، بتوفير الأراضي ، جمع المعلومات حول طبيعتها ومساحتها ، ونوعية ملكيتها وحتى قيمتها المادية ، ويسهل على المفتشيات مهمة الاستيطان ، بوضع المخططات لإنشاء المراكز الاستيطانية[3].

هذا الجدول يمثل تاريخ انشاء بعض المراكز الجديدة في عمالة وهران ومدى التطور السريع في جلب العائلات الاوربية[4].

الرقم	اسم المركز	تاريخ قرار الانشاء	الملاحظات
01	الكرمة	1848/02/14	ثبتت به 52 عائلة أوربية استفادت من 500 هكتار
02	حسان الطول	1848/12/14	ثبتت به 20 عائلة أوربية استفادت من 469 هكتار
03	مدينة سيدي بلعباس	1849/01/05	انشاء مركز استيطاني يأوي2حتى 3000 نسمة ضمن مساحة تقدر ب16.104 هكتار
04	قرية البراية	1849/01/11	اسكنت بها 50 عائلة أوربية استفادت من 630 هكتار

[1]- فاطمة حباش ، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراهفي التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2013 -2014 ، ص 242، 243.

[2]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المرجع السابق ، ص 164.

[3]-فاطمة حباش ، المرجع السابق ، ص 247.

[4]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج1 ، المرجع السابق ،ص434،435.

وقد وجد بعض الكولون ضالتهم في نصوص القانونين الخاضين بالمصادرة لأجل المنفعة العامة 01 أكتوبر 1844 م-16جوان 1851 م فاغتنموا الفرصة لتحقيق أطماعهم الخاصة ، حيث وجدت حالات لم تنتزع فيها الملكيات من أصحابها لاجل المنفعة العامة لتأسيس المدن والقرى لايواء المهاجرين من أوربا وفرنسا وإنما من أجل توسيع المحيطات والممتلكات الخاصة[1].

وقد احتج بعض الفلاحين من إجراءات المصادرة وبعثوا بعرائض للمتصرف الإداري لدائرة معسكر ، يعبرون فيها عن عدم رضاهم بالتعويضات المالية ، ومما يلاحظ عن احتجاجات الفحين بهذه الناحية من الوطن أنها اتخذت طابعا حضاريا سلميا.

وحتى تقييم الحجة على قبول الفلاحين الجزائريين بمصادرة أراضيهم مقابل تعويضات مادية، كانت إدارة الاحتلال تنشر قوائم بأسماء الفلاحين مع تعيين المساحات التي يحق لفرنسا مصادرتها منهم دون الحاق الأذى لهم في الجرائد والوثائق الرسمية .

كما أنها لا تقدم على اتخاذ قرار خاص بالمصادرة الا بعد عقد جلسة أو جلسات للجان البلدية يحضرها نواب جزائريون من الوجهاء والاعيان إلى جانب نواب أوربيين عن البلديات المعنية بالمصادرة ويبقى واضح من أن اشراك إدارة الاحتلال الفرنسي لنواب جزائريين في اتخاذ القرارات بمصادرة أراضي أخوانهم ما هو إلا تكتيكا ومخادعة يراد منها تهدئة ثأر وحقد الفلاح الجزائري على الكولون[2].

[1]- عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،ج1،المرجع السابق، ص ص 439-446.

[2]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج2 ، المرجع السابق ،ص 449.

المبحث الثاني : نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية في الغرب الجزائري

خلقت السياسة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر انعكاسات عميقة على المجتمع الجزائري امتدت أثارها الى ما بعد الاستقلال وتتمثل في :

توسع الاستيطان الأوربي وسيطرة المستوطنين على كل القطاعات الحيوية في الجزائر .

تشويه بنية الاقتصاد الجزائري والحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

افقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم الى أحد أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير املاكهم وحواشيهم ومصادرة أراضيهم، فتحولوا من ملاك أرض الى عمال زراعيين يستعيدهم المستوطنون، وتضاءلت الأجور، حيث كانت تتراوح مابين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين[1].

أما مساكنهم ، فلم تكن سوى الكوخ المسمى "القربي"، أو الخيمة.

ارتفاع معدلات البطالة الى نسب متفوق 65%.

تصاعد نسبة الامية ، وانتشار الجهل والبدع والخرافات والافات الاجتماعية ، وتدهور مستوى التعليم والثقافة العربية والأخلاق ، واختفاء أو ضمور الطبقة المثقفة .

تناقص حاد في أعداد السكان بسب حروب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيون[2] ،

وفي مقدمتهم الجنرال بيجو**Bugeaud** والجنرال دوروفيغو **SavaryDue de Rovigo**.

والجنرال تريزال**Trezel** والجنرال سانت ارنوا "**Saint Arnaud**" و غيرهم ممن تفننوا في حروب الإبادة الجماعية .

---

[1]- فرحات عباس ، ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، دار منشورات ANEP، الجزائر ، 2005 ، ص 68.

[2]- بشير بلاح وأخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق ، ص ص 161، 162.

وهكذا ما عبرت اللجنة الافريقية عام 1833م ، قائلا : "... لقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخص التجول ، وذبحنا سكان مدن وقرى مشكوك فيهم، ظهر فيما بعد أنهم أبرياء..." ،مع العلم أنها لم تكشف سوى نتفا من أهوال المجازر التي جرت حقيقة على الأرض مما تشيب له الوالدان باعتراف قادتهم، ومما يعطي صورة ضئيلة عما عاناه أسلافنا من ويلات ، وواجهوها بشجاعة منقطعة النظير حقا[1].

وهاهو سانت آرنوا **Saint Arnand**يتبجح بجرائمه : " ... إننا بين مليانة وشرشال، ... لقد أحرقنا ودّمرنا كل شيء ، وما أكثر عدد النساء والأطفال الذين اعتصموا بثلوج الاطلس ، فماتوا بردا وجوعا... ، انك تركتني عند قبيلة البراز، أحرقتهم كلّهم، وأتيت على الأخضر واليابس، واليوم فاني في قبيلة بني سنقاس، واتيت فيها على الزرع والضرع...أحرقت كل شيء في طريقي... وكانت أكداس جثث أولئك الذين ماتوا في الليل من شدة البرد، متراكمة، وكانت كلها حثت بني ناصر الذين أحرقت قراهم ومنازلهم وشردتهم أمامي 1842 م..."[2]

وهذا الكونت دوهير يسون **D'hérisson** بالنساء والأطفال ويعترف في كتابه " مطاردة الانسان **La chasse à l'homme** باقتراف أبشع الجرائم حيث قائلا : "... اننا أتينا ببرميل مملوء أذانا أزواجا قطعناها من الاسرى... ، اقترنا جرائم يذوب لوحشيتهما الجلمود ..."[3].

وهذا الكولونيل " دومونتانياك **DeMontagnac**" المشهور بقطع الرؤوس يكتب في :"رسائل جندي **Lettres d'un soldat** ، "... كانت النسوة والأطفال العالقون بالاشواك

---

[1]- بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق ، ص 162

[2]-Q.lépine , le maréchal saint Arnaud d'aprés sa correspandance et énidits années de jeunesse la ronquete, de L'algérie 1798- 1850.éd libraire plon, Paris, 1928, P280-300.

[3]- Hérisson (Le conte d'), la chasse à l'homme guerre d'Algérie, paris, 1891, P144.

يستسلمون لنا، وكنا نقتلهم ونذبحهم، وكانت أصوات الضحايا المذعورين والمتحضرين تختلط بأصوات الحيوانات التي كانت تجأو وتخور وتتأوه من كل جانب ، انه الجحيم ... ، 1842م..."[1].

و " لا يمكن تصور الرعب الذي يستولي على العرب حيث يرون قطع رأس بيد مسيحية،فاني أدركت ذلك منذ بعيد ، واقسم بأنه لن يفلت أحد من أظفاري ... و أما قطع الرؤوس فيكون على مرأى ومسمع جميع الناس ... يجب قتل جميع الذكور الذين جازوا 15 سنة ، وسبي جميع النساء ... وابادة كل من لا يتمزغ تحت أرجلنا كالكلاب 1843م" وغيرهم كثير[2].

وما تقاصرت عن ادراكه هجمية جحافل الاستعمار ، فقد تكلفت باتمامه الجوائح التي ساهمت السياسة الفرنسية الابادية في استفحالها، وأودت بجماهير غفيرة.

ومن اسلافنا ، كالكوليرا البلاد عام 1849م ، وكوارث (1866-1869م) وغيرها من الكوارث التي يحيط بها وصف .

وبذلك فقدت الجزائر عن ملايين من أبنائها ، وتراجع عدد سكانها من حوالي 3 ملايين أو أكثر قليلا هام 1830م الى نحو 2.5 مليون هام 1852 م .

ظهور الهجرة الاجزائرية نحو البلاد الإسلامية فرار من الجهل والاظطهاد ، ثم نحو فرنسا لطلب لقمة العيش.

تواصل المقاومة الشعبيةالباسلة للاستعمار[3].

لقد علمت فرنسا على تثبيت وجودها بالجزائر بكافة الوسائل ، والقضاء على مقومات الشعب الجزائري الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتجرده من وسائل المقاومة المادية والمعنوية ، كما عملت هذه القوات على بسط نفودها وتوسعاتها خدمة للمصالح الاستعمارية الفرنسية ، مما دفع بالشعب الجزائري لاعادة النظر والاعتماد على النفس ، فبررت المقاومات الشعبية والمناهضة للسياسة

---

[1] -Julien(CH-A).Histoire de L'Algérie contemporaine (1827-1871).Press universitaire de France .casbah Edition.Alger.2005.P319.

[2]- فرحات عباس،ليل الاستعمار،المصدر السابق،ص71.

[3]- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، المرجع السابق ، صص 163، 164.

الاستعمارية الفرنسية خاصة في الغرب الجزائري 1830-1870م كمقاومة الأمير عبدالقادر ومقاومة أولاد سيدي الشيخ .

المبحث الثالث:المقاومات الشعبية المناهضة للسياسة الاستعمارية بالغرب الجزائري :

إن فترة المقاومات الشعبية للاستعمار الفرنسي أثناء هجومه على الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي هي فترة زاخرة بالبطولات للشعب الجزائري مما جعل قضية المقاومة مسألة وجود فتلك المقاومات الكبرى التي عرفها الغرب الجزائري كمقاومة الأمير عبدالقادر والقيادات التي كانت معه من أعيان القبائل وشيوخ الزوايا والقيادات وكذلك الحال مع ظهور بعض الانتفاضات والثورات .

ظهرت بالغرب الجزائري عدة ثورات وشخصيات جزائرية التي كانت تغار على سيادتها وكرامة شعبها ومن هؤلاء نجد الأمير عبد القادر ومقاومة أولاد سيدي الشيخ .

1-مقاومة الأمير عبد القادر

مبايعة الأمير عبدالقادر :

أ-البيعة الأولى للامير عبد القادر (03 رجب 1248هـ الى 27 نوفمبر 1832م):

أمام هذا الوضع الخطير الذي عاشته الجزائر من فراغ سياسي ، وهجوم استعماري ألح المرابطون والاعيان والرؤساء على الشيخ محي الدين والد الأمير عبدالقادر [1]أن يقبل على الامارة ،فقال لهم :" إنكم جميعا تعرفون أنني رجل سلام مكرس نفسه لعبادة الله، وأن الحكم يقتضي استعمال القوة بغلظة وسفك الدماء ، ولكن ما دمتم تصرون على ان أكون سلطانكم فانني أقبل ، ولكن أتنازل عن ذلك لصالح ابني عبدالقادر ...[2]"، وأردف قائلا: "... مع تحققي أن قيامه به أشد من قيامي وأصلح ،

---

[1]- الأمير عبدالقادر ولد سنة 1807م ، بمدينة القيطنة التي تقع جنوب غرب معسكر وتبعد عنهما بعشرين كلم وينسب الأمير عبد القادر ابن محي الدين ابن مصطفى الى آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث اشتهر بسمعته الحسنة وكان برافق والده لفض عدة نزعات بين القبائل ، بعد أن أتم دراسته في معسكر وفي وهران ، زار المشرق العربي ، استقر حين من الزمن في القاهرة ودمشق وبغداد والسعودية ثم قام بأداء فريضة الحج رفقة والده عام 1825م وتوفي عام 1883م ، (ينظر : العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ،(د،ط) ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص133).

[2]- بسام العسلي ، الأمير عبدالقادر الجزائري (1222- 1300 هـ- 1807-1883م) ، ط1 ، ط3 ، دار النفائس للنشر بيروت ، 1980-1986، ص 30.

واني عالم بأنه لمعالج كبيركم وصغيركم و شريفكم ومشروفكم ، أثبت مني على مكايدة المشاقوالتعب والسهر[1].

فحلت لعبدالقادر البيعة من أحمل الحل والعقد من العلماء والشرفاء والاولياء والاعيان ببطحة من مزارع غريس، يقال لها الدردارة في المستعمر محل وعدة رجال غريس من أحواز معسكر ، في يعود على السمع والطاعة ، وعلى بذل أنفسهم واموالهم وأولادهم في سبيل اعلاء كلمة الله والاسلام والوطن، وكان عمره آنذاك 24 سنة في 3 رجب 1248هـ الموافق لـ 27 نوفمبر 1832م ، وفي هذه البيعة لقب " بناصر الدين "[2] .

وحرر نص البيعة الأولى ، وكلف بكتابته محمد بن عبدالقادر صهر الشيخ محي الدين و خال الامير و المعروف بابن امنة ، و بعد انتهاء المراسيم اتجه محي الدين وابنه الأمير عبدالقادر الى معسكر ولما دخلوها رحب بهم أشد الترحيب من المواطنين ، وتوافقوا بدار الامارة متجهين الى المسجد الجامع ، وألقى الأمير كلمة عبارة عن وعظ وارشاد يحثهم على المقاومة ، فأدى القسم على القرآن الكريم وأن يدافع عن الدين، قائلا :"... لن آخذ بقانون غير القرآن الكريم ولن يكون مرشدي غير القرآن الكريم، والقرآن وحده ، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات ..."[3].

ب-**البيعة الثانية العامة للامير عبدالقادر التي بايعه فيها أهل القبائل** (13 رمضان 1248 هـ-04 فيفري 1833م).

---

[1]- الحاج مصطفى بن التهامي ، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده ، تع تح وتقد : يحي بوعزيز ، (ط-خ)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009، ص 130

[2]-الامير محمد بن الامير عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر و أخبار الجزائر ، ج1 ،دار المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903، ص ص 96-97.

[3]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، تر : أبو القاسم سعد الله ،(د-ط)، دار التونسية للنشر والتوزيع، تونس ، 1974، ص ص 58، 59.

وفي ظرف قصير نسبيا حققت الرسائل نتائج إيجابية اذ لم يمضي أكثر من سبعين يوما حتى حضر إلى مدينة معسكر مقر الامارة عدد كبير من الاعيان والعلماء ، الى جانب جمهور،[1] غفير من المواطنين البسطاء ، وانعقد مجلس عام [2]، تمتد فيه ما يسمى بالبيعة الثانية و جرت هذه البيعة يوم 13 رمضان 1248هـ – الموافق لـ 04 فيفري 1833م[3].

غير أن عبدالقادر عزف عن لقب السلطان حتى يكسب صداقة سلطان مراكش (المغرب) واكتفى بلقب أمير المؤمنين وهو لقب ألصق بمفهومه للحكم ، وأقرب الى الاصالة العربية الاسلامية[4].

قام من وفقهم الله الهداية وظهرت عليهم العناية من رؤساء القبائل وكبرائها وصناديدها وزعمائها ، فتفاوضوا في نصب أمام يبايعون على الكتاب والسنة ، فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل إلا ذا النسب الطاهر ، والكمال الطاهر ابن مولانا السيد محي الدين، فبايعوه على كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم [5]، قال الله تعالى :**{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا}**.[6]

الرسالة التي بعثها الأمير عبدالقادر إلى القبائل بعد مبايعته أميرا للبلاد:[7]

الحمد لله والصلاة و السلام على من لا نبيا بعده،

---

[1]– عبد الرزاق بن السبع، الأمير عبدالقادر الجزائري وأدبه ،(د، ط) ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للابداع الشعري السعودية ، 2000 ، ص 23.

[2]–نفسه، ص 23.

[3]صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925، دار مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2010، ص 24.

[4]– بسام العسلي ، الأمير عبدالقادر الجزائري ، المرجع السابق ، ص 35.

[5]– بشير بلاح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق، ص 215

[6]–سورة الفتح ، الآية 10

[7]–شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص ص 59، 60.

... إلى "قبيلة كذا وقبيلة كذا " وخصوصا نبلائها، شيوخها ، وأعيانها ، وعلمائها هداكم الله وأرشدكم ووجهكم الى الطريق المستقيم ونجح اعمالكم ومساعيكم، أن أهالي معسكر وشرق وغرب غريس وجيرانهم وظائفهم ، بني شقران ، والبرجيين ، وبني عباس ،واليعقوبين ، وبني عامر، وبني مجاهر ، وغيرهم قدوافقو بالاجماع على تعييني ، وبناء عليه انتخبوني إدارة حكومة بلادنا ، وقد تعهدوا أن يطيعوني في السراء والضراء، وفي الرخاء والشدة ، وأن يقدموا حياتهم وحياة أبنائهم وأملاكهم فداء للقضية المقدسة.

" ومن أجل ذلك ، إذن، تولينا هذه المسؤولية الهامة (على مضض شديد) آهلين أن يكون ذلك وسيلة لتوحيد المسلمين ، وضع الفرقة بينهم ، وتوفير الأمن العام الى كل أهالي البلاد، ووفق كل الاعمال غير القانونية التي يقوم بها الفوضويون ضد المسلمين ، وصد وطرد العدو الذي اعتدى على بلادنا مريدا أن يغل أعناقنا بقيوده".

" ولقبول هذه المسؤولية اشترطنا على كل أولئك الذين منحونا السلطات العليا أن عليهم دائما واجب الخضوع في كل أعمالهم ، الى نصوص وتعاليم كتاب الله ، وإلى الحكم بالعدل في مختلف مناطقهم ، طبقا لسنة النبي ، وأن يعاملوا الضعيف النبيل والمحترم بالاخلاص دون محاباة، وقد قبلوا هذا الشرط "

" ولذلك ندعوكم إلى أن تشاركوا في هذ العهد أو العقد ، بيننا وبينكم ، سارعوا بإذن ، لإعلان ولائكم وطاعتكم والله يجازيكم في الدنيا والاخرة ، أن هدفي الأساسي هو الإصلاح وفعل الخير ما دمت حيا، أن ثقتي في الله ومنه هو وحده أرجو الجزاء والنجاح، " وبأمر من المدافع عن الدين ، صاحب السيادة العليا ، أمير المؤمنين عبدالقادر بن محي الدين ، نصره الله ، أمين ، حرر في مدينة معسكر ، 22 نوفمبر 1832م.[1]

[1]-شارل هنري تشرشل ، حياة الامير عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ص 59-60

1-معركة خنق النطاح الأولى (29 ماي 1832م -ذي الحجة 1248هـ)

في آواخر ذي الحجة سنة 1248هـ الموافق لـ 29 ماي 1832م ، جهز سيدي الجد سرية عقد عليها للسيد عبدالقادر بن زيان الزياني وبعثه لاكتشاف أحوال العدو" بوهران" ، فلما قرب منها ترأى له العدو معسكرا في ساحتها بالموضع المعروف بـ " خنق النطاح" [1]، فأقام يراقب حركاته وطير الخبر الى سيدي الجد فنهض من القيطنة وخيم بـ "وادي سيق "[2] وأرسل في الجهات ينادي للجهاد ، فسارعت مختلف القبائل كاليعقوبية والجعافرة وبني عامر وغيرها من الاعراش لهذا الخبر ودخلت في طاعته ، وبعد أن تلاحق الناس به سار بهم الى ساحة وهران خيم بالقرب من العدو وبات المسلمون يوقدون النار على التلال المطلة على البلد[3].

ومن قبل أن يتضح تماما أن الأمور ستؤول الى من تثبت التجارب العملية واللياقة العملية والنفسية أنه الاصلح والاقدر نهض الحاج محي الدين يقوم على جانب الجهاد وحده[4]، و في صبيحتها زحف كل من الفريقين الى الاخر ودارت بينهما رحى الحرب واشتد البأس وكثرت القتلى من الفريقين وكان سيدي الوالد بين صفوف يحرض المسلمين على الثبات ويأمرهم بالتقدم فتحامل عليه أحد الفرسان العدو برمحه ، فمرت في خلو الابط الايسر فشد عليه بعضده وهوى بسيفه على الفارس فقده نصفين ولما تولى النهار وقعت الهزيمة في عسكر الفرنسي ،فولوا ممدمرين واتبعهم المسلمون الى الأبواب وامتلأت الايدي من أسلحتهم وذخائرهم[5].

---

[1]-الامير محمد بن الامير عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر ، ج1 ، المصدر السابق ، ص92

[2]- وادي سيق : نهر بمقاطعة وهران يمتد على مسافة 220 كم ، يسمى أيضا وادي السكاسير والحصيبة والمفرة والمبوح يصب في وادي المقطع .(ينظر : الأمير عبدالقادر ، مذكرات الأمير عبدالقادر سيرة ذاتية، كتبها في السجن 1849م ، تح : محمد الصغير بناني وآخرون ، ط7 ، شركة دار الامة ، الجزائر ، 2010، ص 119).

[3]- الأمير محمد بن الأمير عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائر في مأثر الأمير عبدالقادر ، ج1، المصدر السابق، ص 92.

[4]- الوزير محمد السيد محمد علي، الأمير عبدالقادر الجزائري ، (د،ط)، دار عاصمة الثقافة العربية ، الجزائر ، 2002، ص 26.

[5]- الأمير محمد بن الأمير عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائر في مأثر الأمير عبدالقادر ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 92.

وفي هذا اليوم طعن فرنسي سيدي الوالد وكان أشقر اللون تماما كعنات بحربات العدو ثم رماه أحدهم بالرصاص في رأسه فوقع به ، ولم يبال بذلك بل استقل واقفا وثبت في مركزه الى أن اقدم اليه اتباعه غيره فركبه ، واستمر على القتال الى أن انتصر المسلمون على عدوهم[1].

فإننا نعرف أنها كانت لانصار محي الدين وأن الفرنسيين تكبدوا خلال خسائر فادحة في جميع المجالات،و أن الأمير عبد القادر شارك كمقاتل في صفوف المجاهدين ، وخلد ذلك النصر في قصيدة طويلة نستخلص منها أنه أبلى بلاء حسنا،وأن حصانه أصيب عدة مرات قبل أن يقتل برصاص العدو[2].

1-معركة خنق النطاح الثانية 1832م

أما وقعت خنق النطاح الثانية فانها جرت بعد الأولى بأيام قليلة ، ولقد قادها الأمير عبدالقادر نيابة عن والده منعه المرض من المشاركة في القتال وتنسب للوالد لانه حضر لها منذ البداية لانه كان الزعيم الروحي المعترف به في تلك المنطقة ، وتؤدي أيضا الى قبائل المجاورة أن يجتمعوا مرة أخرى فلم يكن ثمة دولة ولا جيش منظم ولا تدريب ولا إقامة [3]، وكانت تلك المعركة هي أول فرصة أتيحت الأمير فاغتنمها كقائد لاختبار عبقريته العسكرية بناءا على تجاربه الأولى ثقة واحتمالا وقدرة على التخطيط وخطة عبدالقادر في المعركة فضلا عن مشاركة أذاعها توضح العلاقة بين الاستمتاع بإرادة النصر والاستمتاع بصحة الفخر والشعر[4].

وبعد أن استراح الناس من الواقعة الأولى أصدر الامر بالتغير الى وهران وعقد سيد الجد اللواء لسيدي الوالد وتخلف هو لانحراف صحته فنهض الوالد إلى "وادي سيق" وتلاحقت الجموع به ، ثم ارتحل إلى

---

[1]- الأمير محمد بن الأميرعبد القادرالجزائري،تحفة الزائرفي ماثر الامير عبد القادر،ج1 ،المصدر السابق، ص 92.

[2]-محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الامير عبد القادر ، ط2 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ،2014 ، ص ص 26-25

[3]- الوزير محمد السيد محمد علي ، الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 27.

[4]-محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبدالقادر، المرجع السابق، ص26

"عين الكرمة "على مسافة قريبة من وهران ، وكان الجنرال " بويه**Boyer** " جاءه المدد مع فرنسا وبلغه الوالد فضرب معسكر في "خنق النطاح" قسم جنده ثلاث فرق [1].

فرقتين للكفاح وفرقة للمحاماة ، وأما الوالد فانه ارتحل من' عين الكرمة' بإزاء العدو وقسم جنوده خمس فرق فرقتين للقتال وفرقتين للدفاع وفرقة جعلها كمينا وراء العدو ثم زحف اليه التقى الفريقان وأظلم الجو بدخان البارود وعتبر فقع ولم تطل المدة حتى كانت الديرة على العدو فانكسرت ميمنته ، ووقعت الهزيمة في القلب، فولوا مدبرين يطلبون أبواب البلد ، فلقيهم الكمين واستسلم أكثرهم ، ودخل الجنرال 'بويه**Boyer** ' إلى البلد مغلولا في شرذمة قليلة من جنده ، وفي هذا اليوم استشهد السيد أحمد ابن عمنا السيد محمد السعيد وهو ابن خمسة عشرة سنة بعد أن ظهر من اقدامه وتحامله على صفوف العدو ما أوقف العقول وأدهشها، وعندما وقع عن فرسه ميتا بين الصفوف هجم الوالد في طائفة من وجوه الابطال جعلهم ردا له ، فخرق صفوف العدو واحتمال ابن أخيه من بينهم فعجب الأعداء لهذه الحملة واعتقدوا أن القتيل أمير فجمعوا حولهم وقوتهم على أن يمنعوا عن المهاجمين فقتلوا وكان هذا الولد الشهيد من أعز أقارب الوالد لحسن هديه ونجابته[2].

[1]- الأمير عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائر في مآثر الأمير ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 94.

[2]-نفسه ، ص ص 94-95.

3.مقاومة برج رأس العين (19 سبتمبر 1832م):

وعن معركة الثالثة التي قادها الأمير عبدالقادر تحت اشراف والده ، فان وقعت في 19 سبتمبر 1832 م وانتهت بهزيمة الجنرال"بويه **Boye**"، وضرب الحصار مشدد على مدينة وهران دام شهرا بأكمله ، ولم يرفع إلا عندما بدأ أعيان غريس والقبائل يتصلون بمحي الدين مرة ثانية يعرضون عليه الامارة [1].

وأما انهزام الجنرال 'بويه **Boye'** واستسلم اكثر جنده ... بعث صريحه الى حاكم الجزائر فأمده بالجند والذخيرة ثم ضرب معسكره فيما بين البلد وبرج رأس العين في الجهة الغربية من وهران وبلغ الخبر الى سيدي الجد ، فأخذ يتأهب للحرب وبعث أوامره الى النواحي من عرب وقبائل معسكر شرقا وغربا غريس وحلفائهم ، بني شقران والبرجيين ، وبني عباس يدعوهم إلى الجهاد ويخبرهم أن العدو عسكر خارج وهران في غابة مما أمكنه من الاستعداد ، فجاء الناس الى حضرته ارسالا وانتهى اليهأن العدو عامل على مباغتته فبهعث العيون يراقبون حركاته ثم خرج من حضرته القيطنة الى وادي سيق حسب عادته وارتحل منه وعقد اللواء لسيدي الوالد فواصل سيرة الى أن أطل على وهران بجنوده[2].

وباتوا ليلتهم تلك يوفدون النيران في جميع أنحاء البلد معلنين بالتهليل والتكبير ، فسقط في يد الجنرال " بويه **Boyer** "وفاته ما كان أضمره من أخذ المسلمين بغتة وملء الغدر وجعل كل قبيلة على حدتها وعين عليها قائدا منها، وأمر الجيوش بالزحف الى العدو فتقدموا حتى انتهوا إلى البرج فانزل المشاة إلى الخندق المحيط به الممتد إلى البلد ورتب طائفة من الفرسان كحماية المشاة من مهاجمة العدو وباقي الجموع حملت على معسكر الجنرال " بويه **Boyer** "وانشبت الحرب واشتد القتال وجعل الوالد يتردد بين المشاة والفرسان وسائر صفوف يحرضهم على الثبات والصبر في مجال الموت ويذكرهم بأيام الله اذ عدا عليه أحد الفرسان العدو وسيفه فجاد عن سرجه، فجاء عن سرجه فوقعت

[1]- محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الامير ، المرجع السابق ، ص 27.

[2]-الأمير محمد بن الأمير عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر في مأثر الأمير عبدالقادر ، ج1، المصدر السابق، ص 95.

الضربة على الفرس فوقع ميتا لحينه فركب غيره واستمر على ما كان عليه من التحريض،وظهر من شجاعته في ذلك اليوم ما اشتهر في اقطار المغرب واتصل القتال بين الفرقين الى الليل، فبات المسلمون في مراكزهم وانسل العدو ليلا ندخلا البلد وانحجز فيها واقام سيدي الوالد محاضرات تم اطلاع عنه الأمور عرضت له[1].

معاهدة ديميشال للمخابرة مع الأمير في 04 فيفري 1834م:

كان الأمير بطبعه ميالا للسلم ولا يلجأ الى الحرب ويدخل المعارك الا عندما تكون مصالحة العليا مهددة ، وقد كان الأمير في حاجة الى السلم والهدوء في المكان الأول لاخضاع القبائل التي تعود حياة الفوضى وترفض الاعتراف بسلطان الأمير والدولة وهو في حاجة الى السلم كذلك للبناء والتشييد وتنظيم ادارته على أسس حديثة ولتسليح جيش وتعزيز فعاليته في القتال[2].

بل أن 'ديمشال **Discmichels**' نفس الذي سبق أن رأينا كيف جاء بقوة عسكرية هائلة بقصد فك الحصار على وهران لم يحقق استمالة قبيلتي الدوابر والزمالة لتزويده بالمؤونة الضرورية لتغذية أجناده ولم يجرؤ قط على منازلة الجيش الجزائري الفتي الذي ظل يشن غاراته على العدو مسيطر على المنطقة سيطرة كلية[3]، قال المؤرخ الإنكليزي لما استعظم'ديمشال **Discmichels**' جراءة عدوه الأسد الكاسر وسرعة حركته في النواحي فكأن في كل من ناحية حاضر ...

تبين له أن تدبيراته لم تنجح له بالظفر بالامال وتأسيسات أفكاره قد اعتراها التلاشي والاضمحلال وعجز عن المدافعة بعد بذل الجد والاجهاد أحسن من الصلح أو تخلية البلاد ثم فكر في أمره وأوفد على الأمير ' ابن دران الموسوي' في طلب الصلح وأصحبه برسالة يقول فيه الى سمو الأمير عبدالقادر

[1]-الامير محمد بن الامير عبد القادر ، تحفة الزائر في مآثر الامير ، ج1 ، المصدر السابق ، ص ص 95-96.

[2]- سلاماني عبدالقادر ، الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق ، ص ص ، 114-116.

[3]- الحاج مصطفى بن التهامي ، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده ، مصدر السابق ، ص 107.

حيث لا تجدني أيها الأمير غافلا أبدا عن كل فعل حسن فاذا كان سموكم تريد أن تتخابر في أمر المعاهدة فأنا مستعد لذلك[1].

إن قائد الجيش الفرنسي المقيم في وهران الجنرال 'ديمشال **Discmichels**'[2] والأمير عبدالقادر بن محي الدين اعتمدوا واتفق على مايأتي من الأمور [3]:

منذ يوم تحريره يصير ترك الحروب والخصومات بين الفرنسيين والعرب وكل هذا الجنرال 'ديمشال Discmichels' والأمير عبدالقادر يجتهد في القاء لألفه بين شعبين اقتضته الإرادة الإلهية أن لا يكون تحت سلطة واحدة ، ولاجل ذلك تتعين وكلاء ، من الأمير عبدالقادر من الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو كي لا تقع الخصومة بين الفرنسيين وبين العرب كما أن يقام وكيل فرنسا ضابط فرنسا في معسكر:

- يصير احترام ديانة الإسلام وعوائدهم.
- يلزم رد الاسرى من الفريقين.
- يصير إعطاء الحرية الكاملة للتجارة.

---

[1]- الأمير محمد بن الأمير عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائرفي مآثر الأمير عبدالقادر ، ج1، المصدر السابق ،. صص 171، 179.

[2]- ديميشال : لويس أليكيس البارون ديميشال ، ولد بديني (فرنسا) في15مارس 1779 والتحق بالجيش الفرنسي وبلغ رتبة الجنرال لما عين قائد بمقاطعة وهران (1833-1835م) في بداية قيادته حاول الاعتماد على القوة بغزو القبائل والمدن المجاورة وهران لكنه ما فتئ أن اقتنع ، أمام مقاومة الأمير ، بضرورة عقد الصلح لتفادي الخسائر الحربية ، فعرض على الأمير معاهدة سلم وقعها معه في 26 فبراير 1834م ، وأصبحت تحمل اسمه " معاهدة ديميشال" وقد اعتبره فيها لعبد القادر بامارته على القطاع الوهراني ، وتبادل معه الممثلين الديبلوماسين ، وتوفي بباريس في 8 جوان 1845م .(ينظر : الأمير عبدالقادر ، مذكرات الأمير عبدالقادر السيرة الذاتية ، مصدر السابق ، ص 118).

[3]- الأمير محمد بن الأمير عبدالقادر الجزائري ، تحفة الزائر في مأثر الأمير عبدالقادر ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 171، 179.

- تلتزم العرب بارجاع كلمن يفر اليهم من العسكر الفرنساوي ويلتزم الفرنسيون بتسليم كل من يفر اليهم من اهل الجزائر الهاربين من القصاص الى وكلاء الأمير في المدن الثلاث .
- من أراد من الاوربيين أن يسافر داخلية البلاد يجب أن يكون مصحوبا بتذكرة تكون عليها علامة وكلاء الأمير ويصححها الجنرال وبذلك يحصل على الحماية في جميع الإقليم .

حرر في وهران في 17 شوال 1249 هـ -الموافق لـ 28 فيفري 1834 م

معركة وادي المقطع 28 جوان 1835م:

وحين رأى عبدالقادر اتجاه الفرنسيين أحس في الحال بهدفهم ، فاذ استطاع أن يستولي على مضيق نهرالعبرة قبل أن يصلوا اليه فانه يعلم أنهم سيكونون تحت رحمته ولكن المسافة كانت بعيدة جدا على المشاة لتحقيق ذلك الهدف في الوقت المحدد فاختار عبدالقادر ألف فارس وأمر كل راكب أن يردف معه جنديا ، وأن يسرعو الى المكان المعين ، وبعد مطاردة الفرسان العرب لهم بطول الطريق ، دخلو مضيق الهبرة حوالي نصف النهار[1].

وقد اندهشو عندما وجدوامنحدر المضيق مدججين بالسلاح ، حيث تقدموا رميت عليهم قطع كبيرة من الصخور ، وبينما كان المناوشون الفرنسيون منشغلين ، خلال ساعتين يفتح الطريق ببطء ، كان عبدالقادر وجيشه كله قد سد عليهم الطريق من الخلف ، وقد خشيت مؤخرة الفرنسيين أن تفصل عند بقية الجيش فاندفعت الى الأمام في فوضى[2].

كان جزء من مستشفى الميدان والمدفعية قد تحول الى اليمين وغرق في المستنقع ، أما رجال المدفعية فقط فصلوا المدافع عن حاملاتها وهربوا ، واختلطت الفرق مع بعضها ، وأسرعت الكتائب أو أجزاء منها هنا وهناك باحثة عن مخبأ أو مفر ومن حسن حظهم أن العرب كانوا منهمكين في جمع الغنائم فلم يتبعوهم الى المخابئ والزوايا التي لجاؤا اليها ، وهناك كثيرا حاولوا أن يسبحوا ولكن التيار حملهم

[1]- صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 30.

[2]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 97.

وغرقوا، ثم حل الليل وسارت البقية المضعفة المشبوهة نحو مدينة أرزيو في جماعات غير مترابطة من الفارين البائيسين الحائرين[1].

يقول تشرشل " لم يكن العرب يعرفون جدا لابتهاجهم فصراخ الفرح كان يتصادى ، والمشاعل المتوهجة كانت تلمع أماما وخلفا في المضييق خلال الليل كله فلو كان هناك ناظرا من الجوار أن جزءا من المضيق مشغولا بمهندسين معماريين منهمكين في أعمالهم ، ولو اقترب هذا الناظر لرأى من الأرض شيئا يتضخم يشبه الهرم ، ولو انحنى وأنصت لسمع صياحا مجنونا يردد " مزيدا من الرؤوس مزيدا من الرؤوس" ولو وقع التأمل القريب في هذا العمل الفني لكشف المتفرس المستغرب عند مئات الفرنسية كوس مشوش الترتيب "

توجه عبدالقادر الى عين المكان حوالي نصف الليل ، وهناك شكم فرسه ووقف برهة صامتا في تفكير معذب ، لقد ثارت نفسه إزاء ذلك النصب التذكاري الشاحب ، وكان مدة من الزمن واهن القوى ، غير أنه يمضيء عزمه في داخله على أن هذا يجب أن يكون الأخير لتلك الفضائع[2].

هذه هي قصة المقطع المربعة ، لقد اهتزت فرنسا لاخبار النكبة ، فقد طالبت الأمة في صوت واحد بالتحقيق ، والعقوبة ، والانتقام ، وهكذا استدعى 'ديرلون **Derlon** ' ، وحل الجنرال 'دارلانج **Dàrlange** ' محل تزيزل **Trezel** ' الشجاع ولكن سيء الحظ ، وعين المارشال كلوزيل **Clauzel'** مرة أخرة ليفتح عهدا جديدا فيما كان يسمى عندئذ المستعمرة الافريقية لفرنسا ،ولكن سلاح كلوزيل **Clauzel** الجديد قدر له أن يتحطم في يديه[3].

ابرام معاهدة التافنة مع الجنرال بيجو 30 ماي 1837 م :

صدمت الحكومة الفرنسية لدى وصول أخبار هزائم قواتها في الجزائر ، فسارعت بعزل كلوزيل **Clauzel** وعينت الجنرال بيجو **Bugeaud** ، مكانه وحددت له مهمته بالتالي اما أن يعقد

[1]- صالح فركوس ، محاضرات تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 30

[2]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 98.

[3]- صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 30.

الصلح مع عبدالقادر واما أنه ينتصر عليه ،ووصل بيجو **Bugeaud** الى الجزائر وبدأ على الفور اتصالاته بالامير ، وجرت مرحلة طويلة من المفاوضات ، وتبادل الرسائل ، غير أنه كان من المحال على الأمير الانفراد بأمر نظير بدون استشارة قادته وزعماء قومه ، فدعا الى مؤتمر عام يجتمع على ضفة نهر هبرة يوم 25 ماي 1837 م[1].

هذه الخطوة التي أقدم عليها الأمير عبدالقادر هزت أركان الاحتلال الفرنسي وهددت وجوده في الجزائر، وجعلته يعيد حساباته من جديد وهو ماجعله يهتدي الى التوقيع على معاهدة التافنة مع الجنرال بيجو **Bugeaud** بتاريخ 30 ماي 1837 م والتي تتضمن النقاط التالية [2]:

بالنسبة للفرنسيين :

- التفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي التي كانت مستقلة في الشرق الجزائري
- فك الحصار عن المراكز الفرنسية
- اعداد فرق عسكرية خاصة بحرب الجبال
- تمكين وصول الدعم العسكري من فرنسا

أما بالنسبة للامير عبدالقادر فقد سعى الى تحقيق مايلي :

-اعتراف السلطات الفرنسية للامير سيادته على مقاطعتي الجزائر ووهران

-تبادل التمثيل القنصلي بين الجزائر وفرنسا

-تنظيم شؤون الدولة وتعزيز القواعد العسكرية

-ادخال اصلاحاته على الجهازين السياسي والعسكري وذلك من خلال تشكيل مجلس وزراي يضم رئيس الوزراء ونائبا ووزير الخزينة ووزير الاوقاف .

---

[1]- بسام العسلي ، الأمير عبدالقادر الجزائري ، المرجع السابق ، ص 122.

[2]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق ، ص113.

تقسيم البلاد الى ولايات يسيرها خليفة والولاية قسمت على عدة دوائر كل دائرة يحكمها آغا وتضم الدائرة عددمن القبائل يحكمها قائد ويوضح تحت تصرف القائد المسؤول اداري يحمل لقب شيخ[1]

ولنعد الى الآن الى وادي التافنة والى مصب بالذات حيث نزل الجنرال بيجو **Bugeaud**على رأس ثلاثة جيوش يومي 4 و6 جوان ، وبدون انتظار ، باغت قوات الأمير التي اضطرت الانسحاب تاركة له حرية التصرف في المعسكر الذي أعاد تحصينه وكان ذلك أول انتصار يحرز عليه الجنرال بيجو **Bugeaud** بأرض الجزائر ويذكر الجنرال "بول آزان **paul Azan**" أن الفضل في ذلك يعود الى اتباع أسلوب جديد في القتال كان بيجو **Bugeaud** قد عمل في حرب اسبانيا[2].

قليلة المعاهدات التي أسالت قدرا من أكبر بمثل معاهدة التافنة ، الحجم الكبير لوثائق الارشيفيات المنشورة حول هذه المعاهدة ، التي أدّى نقلها الى سبع سنوات من المعارك الفظيعة، ان الأسباب العميقة للقطيعة بين عبدالقادرو فرنسا تبقى في حاجة الى الكشف الأمير، الذي لم يستطيع أن يجمع حوله كل العرب والذي أضرت بسمعته المقاومة الصلبة للتجيني ، الحرب ضد الكفار[3].

وقد استمرت الاتصالات الجديدة بين الطرفين خلال الفترة بين 24-30 ماي عن طريق حمادي السقال الذي حل محل يهودا بن دران، ووضعت في الاثناء صيغة جديدة لمعاهدة التافنة وعلى الرغم من أن لهجة المنافشات التي سادت المفاوضات كانت حادة في بعض الحالات [4].

---

[1]-عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية منذ الاحتلال الى الاستقلال ، ط1 ، دار طليطلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د،ت) ، ص ص74، 75.

[2]- محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 98.

[3]- مرسيل أميريت ، الجزائر في عهد الأمير عبدالقادر ، تر: عبد الحميد بورايو وحميد يوحبيب ، ط1 ، دار الرائد للطباعة والنشر والنوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص ص ، 207، 208.

[4]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 117.

وكان الجنرال الذي ربطنا معه عقد الصلح والمهادنة بذل جهد في مصالحنا وتبلغ شروطنا على الوجه الاكمل ساعيا في تتميم ذلك [1].

وقع الاتفاق على المعاهدة الاتية بين الجنرال بيجو **Bugeaud** قائد الجيش الفرنسي في إقليم وهران والأمير عبدالقادر في 30 ماي 1837 م وتضمنت شروط :

-يعترف الأمير عبدالقادر بسيادة فرنسا

-تحتفظ فرنسا لنفسها في إقليم وهران، مستغانم ونواحيهما ومنطقة أخرى محددة كما يلي :

- من الشرق بنهر المقطع والسباخ التي تجري فيها

- أن الأمير يحكم بلاد وهران والمدينة نصيبا من عمالة الجزائر .

- يخير السكان المسلمون المقيمون في المنطقة الفرنسية بين البقاء فيها أو الانتقال الى أراضي الأمير كما أن السكان الذي يقيمون في بلاد الأمير يتمتعون بالحق في الإقامة الخاصة بفرنسا .

-يمارس المسلمون المقيمون في المنطقة الخاضعة لفرنسا طقوس دينهم بكل حرية .

-يدفع الأمير للجيش الفرنسي مرة واحدة كميات من القمح والشعير والمواشي.

-يشتري الأمير من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يحتاجه.

-تمنح الحرية الكراغلة للإقامة في تلمسان مع التصرف في أموالهم مثل الحضر والانتقال الى البلاد الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي من حقهم في نقل أموالهم.

-تسلم فرنسا للامير عن راشقون وتلمسان والمثور بها في ذلك المدافع ويلتزم الأمير بنقل الذخائر الحربية وأمتعته الى وهران .

---

[1]- الحاج مصطفى بن التهامي ، سيرة الأمير عبدالقادر، المصدر السابق ، ص 105.

-ضمان حرية التجارة بين العرب والفرنسيين عبر الحدود .

-ضمان احترام العرب للفرنسيين واحترام الفرنسيين للعرب واحترام حق تملك العرب المقيمين في الأراضي المحتلة والفرنسيين الذين يريدون الإقامة في أراضي الأمير .

-يعاد المجرمون في كلا المنطقتين مبادلة[1].

-يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل الى آية دولة أجنبية مهما كانت دون اذن فرنسا .

-لا يجوز المعاملات التجارية للولاية إلا في الموانئ الفرنسية .

-يمكن أن يتبادل الطرفان المتعاقدان قناصل ووكلاء بواسطته حل النزاعات التي قد تنشأ في التجارة بين رعايا الأمير والفرنسيين [2].

ظهور ابن علال وابن التهامي بأعالي وادي رهيو 1843 م :

بعدما قام الجنرال بيجو **Bugeaud**بتطويق الونشريس وإخضاع قبائلها بالقوة وتشكيل جبهة عسكرية من السكان لمواجهة الأمير عبدالقادر ، لكن لم تنجح سياسة بيجو **Bugeaud** وفشلت سياسته التي بناها بفواهات المدافع وعصا القمع ، ففي 03 جويلية 1843م علم بيجو **Bugeaud**،[3]بظهور ابن علال وابن التوهامي ، خليفتي الأمير عبدالقادر[4].

بأعالي مجرى واد رهيو جنوب شرق عمي موسى، لاعادة رص الصفوف وبعث روح الجهاد في نفوس سكان القبائل التي تراها بيجو **Bugeaud** وأفسد ظهور هذين القائدين أوراق سياسية بيجو

---

[1]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبدالقادر ، المرجع السابق ، ص 112 ، 113.

[2]- نفسه ، ص 113

[3]-محمد لحسن ، تاريخ اقليم عمي موسى القرنين 19-20 م ،(د-ط) ، دار أم الكتاب للنشر و التوزيع ، مستغانم-الجزائر ، 2010، ص ص 38-39

[4]- الأمير عبدالقادر ، مذكرات الأمير عبدالقادر السيرة الذاتية ، المصدر السابق ، ص 171

Bugeaud لمواجهة هذين القائدين 'لفلو **leflo** ' لقيادة الفيلق الثاني فتحرك 'لفلو **leflo** ' لتقصي أثر بن علال الذي ارتحل من وادارهيو وبعد أن اجتياز 'لفلو **leflo** ' ساعة من الزمن اصطدم بمحله الخليفتين المتشكلة من 1200 مجاهد كانوا قد اتخذوا مواقع ثابتة التي بادر منها رجال ابن علال اعدائهم بنيران كثيفة ، ولما تأزم الوضع رأى 'لفلو **leflo** ' ضرورة تنظيم هجوم مضاد بعد أن تدعمت صفوفه ورأى في الانسحاب فشل ذريع وخسارة مؤكدة لا محال[1].

فاشتد القتال بين الطرفين لعدة ساعات ووقع الضرب بين الطرفين وتداولت المصادمة لمدة خمسة ساعات ، وانتهت المعركة بين الطرفين بخسائر كبيرة في الأرواح ، وذكر الطرف الفرنسي بفقدان عسكريين اثنين ، و24 جريحا ، منهم 3 ضباط في حين خسر ابن علال حسب الفرنسيين 20 قتيل وعدد من جرحى [2].

مقاومة أولاد سيد ي الشيخ 1864م :

في عام 1864 م اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني ، وكانت دوافعها كالعادة الظلم الاستعماري،[3] وزاد الطين بلة عند اعتداء جنود الصبايحية التابعين للمكتب العربي بالبيض على سي فضيل كاتب سي سليمان زعيم أولاد سيدي الشيخ ، فاستقال هذا الأخير من منصب الباشاغا ، وسلك طريقا مخالفا لابيه سي حمزة الذي كان متعاونا مع فرنسا ، وعقد مجلسا حربيا مع افراد عائلته أعلنوا خلاله الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي ، فكتب سي سليمان رسائل الى القبائل يحثهم فيها على الثورة ، وانضم الى حركته العديد من العروش من بينهم عمه سي الأعلى بالصحراء الشرقية والذي لعب دورا فعالا في ثورة أولاد سيدي الشيخ[4]، وكان أول لقاء بالعدو يوم 08 أفريل 1864م في معركة عوينة بويكر كبد خلالها العدو الفرنسي خسائر فادحة بحيث لم ينج منها حتى قائدهم "بوبريتر**Beauprétre**"الذي قتل الى جانب سي حمزة قائد الثورة ، فخلفه أخوه سي محمد بن

---

[1]- محمد لحسن ، تاريخ إقليم عمي موسى ، المرجع السابق ، ص ص 38،39.

[2]- نفسه ، ص 40.

[3]-العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية ، المرجع السابق ، 211.

[4]- عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص، 154، 155.

حمزة وامتدت الثورة الى عدة مناطق من أرض الوطن قادها كل من سي الاعلىبالصحراء الشرقية في ورقلة وسي الأزرق بلحاج بالونشريس والنعيمي ولد جديد ببوغار وقامو بمهاجمة المراكز الفرنسية.

وأمام هذا الوضع الخطير جندت فرنسا كل قواتها للتصدي لهم، فعينت لهذا الصدد أربع جنرالات فأرسلت الجنرال "يوسف "الى جبال عمور والجنرال دوليني **Deligny** الى جنوب وهران والجنرال لهيير الى جنوب مدينة تيارت و الجنرال "روز **Roz**" الى فليتة لملاحقة سي الأزرق بلحاج[1]

لكن رغم هذا الدعم الكبير لم يستطيعوا فعل شيء أمام صمود المجاهدين بل بالعكس زادت رقعة المعركة اتساعا في كل من مشرية والاغواط وسعيدة ، وانضم اليهم الزعيم ناصر بن شهرة في ورقلة وقام الثوار بمهاجمة الكتائب الفرنسية وتدمير مزارع المعمرين والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية[2].

وكرد فعل قام الجيش الفرنسي بتدمير القرى ومصادرة ممتلكات القبائل الثورية ، وفي يوم 22 فيفري 1865م ، استشهد الزعيم الثاني للثورة في معركة سيدي الشيخ متأثرا بجروحه و ذلك خلال مواجهة قواته للعدو الفرنسي بقيادة الجنرال" دوليني **Deligny**"فخلفه في قيادة الثورة أخوه سي أحمد ولد حمزة ولكن القائد الحقيقي كان عمه سي الأعلى وهذا نظرا لصغر سي أحمد ،وخاض الاثنان عدة معارك ضد الاستعمار من بينها معركة حاسي بن العتاب، وغار القيفور عام 1866م ، تكبد خلالها الطرفان خسائر في الأرواح والعتاد ، وفي شهر أكتوبر 1868م ، توفي الزعيم الثالث للثورة سي أحمد على اثر مرض الكوليرا فتحمل المسؤولية أخوه سي قدور ولد حمزة الى جانب عمه سي الأعلى فقاموا بمهاجمة القبائل المعارضة والمتواطئة مع الاستعمار الفرنسي[3].

---

[1]- مالك بحوص ، ثورة أولاد سيدي الشيخ سي سليمان بن حمزة 1864، (د، ط)، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، 2009 ، ص ص 71، 74

[2]- عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص، 154، 155.

[3]-نفسه، ص ص، 154، 155.

ظهور سي لزرق في فليتة 1864م :

اندلعت ثورته في فليتة[1] في جبال الونشريس وفي حوض الشلف الى شمالها بزعامة المتصوف سي الأزرق بلحاج الذي ينتسب الى الطريقة القادرية .

وقد ادعى الجنرال "لاباسي**lapassit**"في رسالته الى الجنرال" فلوري"**Fleury**"، بأن سياسة اللين التي يتبعها الامبراطور نابليون الثالث ، تجاه الجزائريين ، هي السبب في ثورة سي الأزرق وغيره ، كما أن مبعوثي تركيا السريين الذين ينشطون في الدعاية بطربلس الغرب ضد الفرنسيين .

لقد جند سي الأزرق بلحاج عددا كبيرا من الأنصار ، واصطدم بقوات الجنرال "مارتينو **Maritineau**"يوم 27 ابريل ،و خاض ضده معركة ' خنقة العازر' ،و وقتل له تسعة ضباط وثمانية وستين جنديا ، وجرح تسعة وثلاثين ، بينما قتل من الثوار حوالي أربعمائة رجل حسب رواية" لاباسي**lapassit**" ، وبعد معركة خنقة العازز ، ومعارك زمورة جنوب شرق غليزان بحوض الشلف ، انسحب سي الأزرق الى فليتة يقبل الونشريس ،وجند هناك حوالي أربعة وستين دوارا ودفعهم الى الثورة ، ومديده الى ثوار أولاد سيدي الشيخ الاخرين ، وبذلك اتسعت رقعة الثورة وأمدها ، وأصبحت قرية غليزان مفتوحة أمام الثوار من كل جهة ،واضطر الاوربيون أن يوقفوا أعمالهم في معسكر وعمي موسى ، واحليت كل القرى الممتدة بين غليزان وواد ارهيو ،وفر الاوربيون منها الى مستغانم بعد أن سبقهم اليهود وأشيع يوم 11 ماي بأن الثوار قد حجزوا فعلا هضبة بايموث بضاحية مستغانم ، وقد تمكن سي الأزرق بلحاج من تخريب معسكر الرحوية الفرنسي ، على غرار معسكر عمي موسى وواد أرهيو يوم 20 ماي ، وواصل نشاطه العسكري حتى قتل في معركة (ظهرة عبدالله) يوم 8 جوان التي خاضها ضد الجنرال "روز**Rouz**" الذي كان مكلفا بملاحقته في فليتة[2].

---

[1]-فليتة : مجموعة من الأهالي تقطن بين أغاليك الغرابة ومجاهر وأغاليك الشراقة بوادي الشلف على نهر مينة ومنداس، تضم 21 بطنا ، العناترة والمحال وأمية والشرفة وأولاد سيدي بن يحي والحرارتة ، تحت قيادة ميلود بوطالب ابن عم الأمير .(ينظر: الأمير عبدالقادر ، مذكرات الأمير عبدالقادر السيرة الذاتية ، المصدر السابق ، ص 119.)

[2]- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين 19م، 20م ، ثورات القرن 19 ، (ط،خ) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 صص185، 186.

بعد توغل الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري وانتهاجه لكل سياسات الحور والظلم والتعسف كان لابد من ظهورمقاومات وقادة مناهضين الا ستعمار الفرنسي محاولين استعادة أرضهم وكرامة شعبهم ، لكن بالرغم من كل ذلك كانت تلك المقاومات تفتقد الى التنسيق فيما بينهما ، كما ظهرت هذه المقاومات في فترات متباينة.

الخـــــــاتمة

الخـــــاتمة :

من خلال استعراضنا لموضوع الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري وانعكاساتها 1830 -1870م توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

إن اختلاف سياسات الإدارة الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسي الغاية 1870م في مختلف المجالات ، من التنظيم الإداري والوسائل المعتمدة وصولا إلى الأهداف المرجوة من عملية الاحتلال الفرنسي.

نجاح السياسة الإدارية الفرنسية إلى حدّ بعيد في إغراء الزعامات السياسية والدينية الجزائرية باستغلال التنافس الشخصي فيما بينها للوصول الى مناصب قيادية في مجتمعاتها و مناطقها ، وكذا تأثير سحر الاغراءات المادية لدى بعض زعماء المسلمين في الجزائر .

شكلت المكاتب العربية لفترة طويلة من القرن 19 م رغم تعسفها وتجاوزاتها النمط الناجح في تسيير سياسة الإدارة الفرنسية مع المجتمع الجزائري المسلم رغم انتقادات دعاة الحكم المدني لها، حيث نجح رجالها وضباطها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري ومعرفة كل أسرار نقاط قوته وضعفه ، كما كانت المكاتب العربية تراعي في تحركها الضوابط والمحاذير التي تخدم مستقبل المستعمرة أمنيا واقتصاديا .

أدى اعتماد السياسة الاستعمارية على مصادرة الأراضي الى تفكيك المجتمع الجزائري وسلب ممتلكاته من جهة وطرح سياسة الهجرة من جهة أخرى .

كان هدف المشروع الفرنسي من إصدار القرار المشيخي هو تفتيت المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض عن طريق تكوين الملكية الفردية .

لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها من خلال القتل والطرد والتهجير عملا ممنهجا ، لضمان افناء العنصر الجزائري المسلم أو على الأقل وضعه في شروط قاسية ، كانت ستسمح بالطبع في تراجعهم ديمغرافيا ، وهذا ما حصل فعليا بلغة الأرقام ، وباعتراف كتاب فرنسيين في الديموغرافيا على الأقل خلال العقود الأربعة الأولى من احتلال الجزائر .

لقد اكتشفت الدراسات الفرنسية للمجتمع الجزائري مدى أهمية ومكانة المرأة الجزائرية المسلمة في مجتمعها ، لذا اعتمدت إدارة المحتل مشاريع لاستدراجها وتوظيفها كأداة تغلغل في المجتمع الجزائري

المسلم ، سعيا منها في التاثير على عاداتها وتقاليدها ، وتحقيق ما يمكن وصفه بالتغلغل الناعم للثقافة الفرنسية .

تجسد عداء الإدارة الفرنسية للدين الإسلامي والهدم والتدمير والتخريب على مختلف المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والاوقاف بالإضافة إلى فرض الرقابة على خطب الوعظ والإرشاد وكذلك طمس الشخصية والهوية الجزائرية عن طريق تقلص دور القضاء الإسلامي .

لقد نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي الى حد بعيد في استدراج وتوظيف العديد من شيوخ الطرق الصوفية على الأقل في مراحل متقدمة من القرن التاسع عشر ، ان هذا الواقع لا يحجب الدور البارز الذي لعبته الطرق الصوفية خلال المقاومات الشعبية في الجزائر باعتراف الفرنسيين بأنفسهم ، فلولا المكانة والأهمية التي يحضى بها شيوخ الطرق الصوفية في الجزائر ما سعت إدارة المحتل الفرنسي لاستقطابهم .

فشلت الإدارة الفرنسية ورجال الدين في طرح سياسة التبشير وذلك لصلابة المجتمع الجزائري وتمسكه بعقيدته.

كما ساهمت عملية بناء قرى ومراكز جديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال واستثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين ، أما الشعب الجزائري فقد اخضعته الإدارة الفرنسية لمجموعة من القوانين الاستثنائية شديدة القسوة والاضطهاد وتجريده من مقومات شخصيته وممتلكاته ، والهدف من هذا الحاقه بفرنسا كما فعلت وتجريده من كافة الحقوق التي يتمتع بها.

لقد كان الدعم المادي والمعنوي لحركة الاستيطان ظاهرا في خطابات كل الحكام الذين تداولوا السلطة والحكم على الجزائر سواء العسكريين منهم او المدنيين كالحاكم العام "بيجو **Bugeaud**و"كلوزيل**Clauzel**" ،اللذان عملا على إيجاد ملكية فرنسية والقمعية على أرض الجزائر بغطاء قانوني ، فقد اقتربت آرائهم بالاجماع الى الوصول إلى ذلك الهدف .

تمكنت فرنسا بالغرب الجزائري من إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي إذ أنها استولت على مناطق شاسعة من الأراضي بنواحي عمالة وهران ، سيديبلعباس ، معسكر، الونشريس والشلف.

أدت سياسة الاستيطان التي انتهجتها فرنسا في الجزائر بالخصوص في منطقة الغرب الجزائري في الفترة المحصورة ما بين 1830الى 1870م إلى مس الجزائريين في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي مما أدى بهم الى الشعور باليأس والتشرد ، قام بعضهم بتقديم العرائض والاحتجاجات للإدارة الفرنسية والانخراط في صفوف المقاومات الشعبية أو الاعمال الفردية حيث ذكرت جرائد القطاع الوهراني العديد من تلك الأفعال بالهجوم على أملاك المعمرين وسرقتها واعتراض المستوطنين .

كان واضحا تصميم الشعب الجزائري من البداية لمقاومة الاستعمار الفرنسي وعدم الخضوع له بأي وسيلة رغم عدم التكافؤ بين الطرفين الا أن ظهور زعماء وقادة مناهضين للاستعمار الفرنسي قاموا بعدة ثورات وانتفاضات في فترات مختلفة ، وكعادة السلطات الفرنسية فانها طبقت عقوبات صارمة وقاسية ضد سكان المنطقة ، صادرت أملاك الثوار والمؤيدين لهم بصورة جماعية وفرضت غرامات حربية على الأمير عبدالقادر وقبائل ، كما كسبت سلطات الاحتلال تحالف بعض القبائل معها من خلال منحهم بعض الاغراءات.

يعتبر الأمير عبدالقادر رمز المقاومة في الغرب الجزائري حيث نجح في تأسيس دولته رغم الوجود الفرنسي بالمنطقة كما أجبرهم على ابرام معاهدات واتفاقيات كمعاهدة ديميشال والتافنة .

إن الخلاف الذي كان بين الأمير عبدالقادر والقبائل المخزنية دفع هذه الأخيرة الى الارتباط بالفرنسيين وتقديم الدعم لهم وهذا ما ساعدهم على احتلال مناطق واسعة من الجزائر .

يظل الاستعمار في جوهره هو احتلال الأرض واستغلال خيرات الشعوب مهما كان أسلوبه وزمانه، ولكن المتغير هو ايجاد الذرائع والمبررات التي تصيغ له ارتكاب هذه الجريمة ، فبالامس ادعى الفرنسيون تحرير العرب من الاتراك واليوم نشر الديمقراطية والقضاء على الاستبداد وتمدين الشعوب واصلاحها الثابت في كل هذا فرض إرادة الأقوى.

الملاحق

الملحق رقم01 :

نداء كريميو إلى سكان الجزائر:

الحمد لله وحده:

إعلام من الحكومة القائمة بالدفاع كافة سكان الأقاليم الجزائرية لا يخفى على من له عقل سليم ورأي مستقيم أن مقصود الدولة الجمهورية مرغوب بها هو إيصال النفع لعموم الناس وجلب الراحة والهناء مع استقامة أحوالهم، لذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية والسياسة الجارية بما هو أحسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور إلا لقصد المفاسد أو إزالتها، وقد تقرر لدى الدولة وعلم أن أصل كل خير مبني على احترام الناس والمحافظة عليهم في جميع أمور الدينية والدنيوية وربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة ويظنها غير مفيدة، فإن العاقل لو يحصل تأمل فيما بينها وبين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما فإن الدولة الجمهورية الفرنسية لاتزال جادة في حسن سيرتها ومعاملتها مع المسلمين بأكثر مما صدر من الاحسان من الدول السابقة، وهذه الدولة لا تنسى على مر الزمن خصال المسلمين الحميدة ومفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عساكرنا، وبذل نفوسهم في نصرة جيشنا وقتال عدونا . وقد كان السلطات نابليون وعد المسلمين فيما معنى بتمليك الاراضي التي يستغلونها بالحراثة وغيرها ولم يحصل منه تنجيز، فهذه الدولة ستهبها لهم هبة منجزة وتملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غير معارض لهم ويتوارثونها توارث الأملاك والأموال.

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871م، وبأمر سعادة السيد كريميو وزير الشريعة ورئيس جماعة المنتخبين للنظر في شؤون الدولة الجمهورية ومختوم سعادة السيد شارل دوبوزي وإلى الجزائر وأقاليمها[1].

[1]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، (ط،خ)،دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2009، ص ص304-303 .

ملحق رقم 02 : جامع كتشاوة.

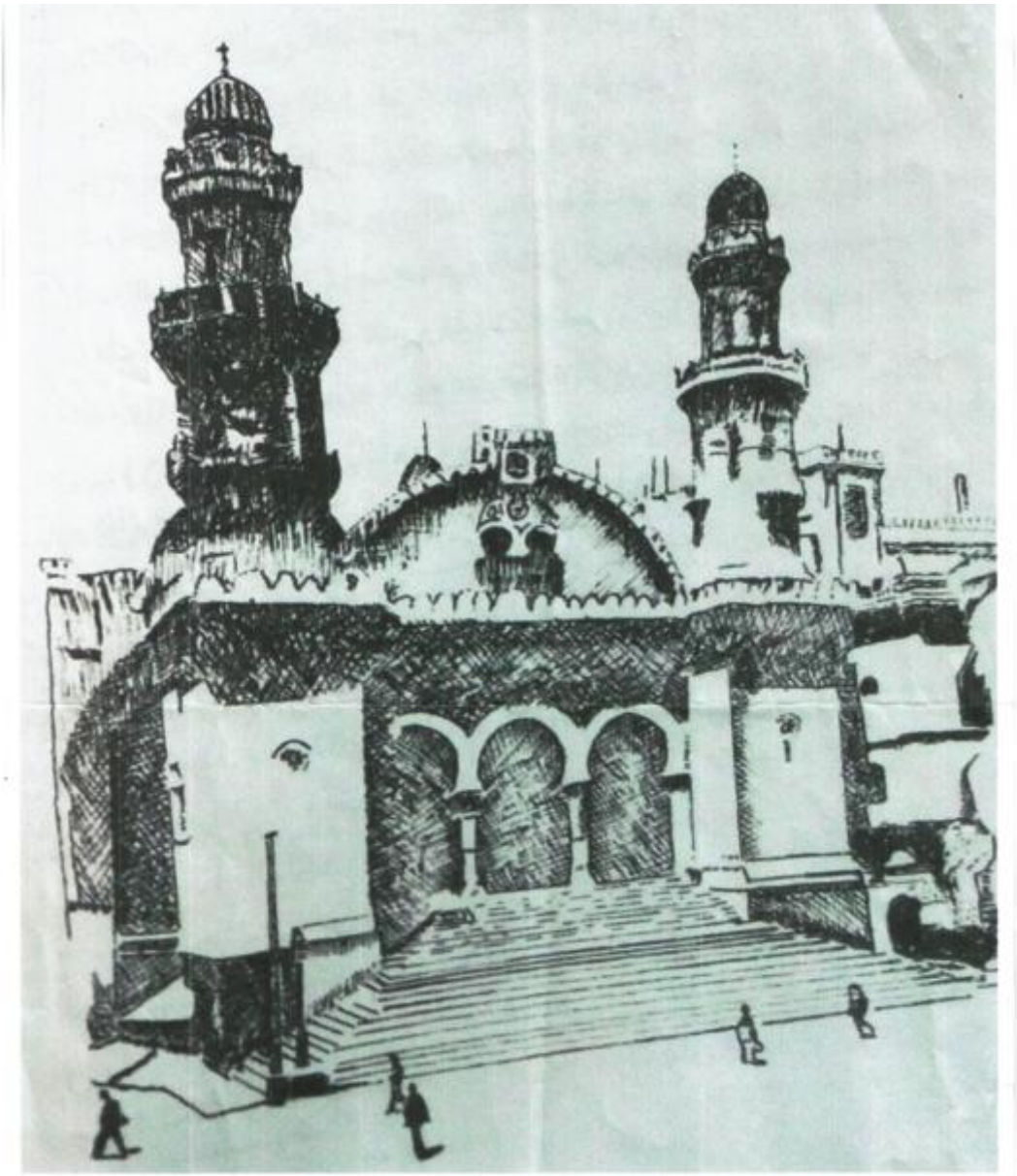

عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1،دار البعث الجزائر،1991، ص 104.

قائمة البيبليوغرافيا

أ-القرآن الكريم

ب-المصادر:

1.ألكسي دو طوكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، تروتق: إبراهيم صحراوي ، (د،د،م،ج)، الجزائر ، 2008.

2.الأمير عبدالقادر ، مذكرات الأمير عبدالقادر سيرة ذاتية،كتبها في السجن 1849م ، تح : محمد الصغير بناني وآخرون ، ط7 ، شركة دار الامة ، الجزائر ، 2010.

3.بن التهامي الحاج مصطفى ، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده ، تع تح وتقد : يحي بوعزيز ، (ط-خ)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.

4.الجزائري محمد بن الامير عبد القادر ، تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر و أخبار الجزائر ، ج1 ،دار المطبعة التجارية ، الاسكندرية، 1903.

5.حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، دار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

6.الزياني محدبن يوسف ، دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تح وتقد : المهدي الوعبدلي ، ط1، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

7.فرحات عباس ، ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، دار منشوراتANEP ، الجزائر ، 2005.

8.المدني أحمد توفيق ، مذكرات أحمد الشريف الزهار(نقيب الأشراف الجزائر)، دار البصائر ،الجزائر، 2005.

9.المرازي بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر ، تح: يحي بوعزيز، ج2،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990.

ج- المراجع:

1.أجيرون شارل روبير ، الجزائر المسلمون وفرنسا 1870-1919، ج1،(دط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2.ـــــــــــــ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب التحرير 1954، مج2، تر: جمال فطيمي وآخرون، شركة الدار الأمة، الجزائر، 2013.

3.الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

4.أميريت مرسيل ، الجزائر في عهد الأمير عبدالقادر ، تر: عبد الحميد بورايو وحميد يوحبيب ، ط1 ، دار الرائد للطباعة والنشر والنوزيع ، الجزائر ، 2014.

5.بسايح بوعلام: من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا ، أعلام المقاومة الجزائرية من الاحتلال الفرنسي بالسيف و القلم 1830- 1954 ،تعر: خليل أحمد خليل ، مج 1، وزارة المجاهدين ، رويبة –الجزائر ،2010.

6.بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871م ، مطبعة دحلب ، الجزائر ،1977.

7.بلاح بشير رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م ،ج 1، دار المعرفة ،الجزائر، 2006 .

8.بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية منذ الاحتلال الى الاستقلال ، ط1 ، دار طليطلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د، س).

9.بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، الجزائر.

10. ـــــــــــ ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، (ط-خ) بوزارة المجاهدين ، ج2، الجزائر ،2008.

11. بن السبع عبد الرزاق ، الأمير عبدالقادر الجزائري وأدبه ،(د، ط) ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للابداع الشعري ، السعودية ، 2000.

12. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

13. بحوص مالك ، ثورة أولاد سيدي الشيخ سي سليمان بن حمزة 1864، (د، ط)، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، 2009.

14. سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، (د.ط)، دار تفتيت للنشر الجزائر، 2013.

15. بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010.

16. بوعزة بوضرساية وأخرون، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية خلال القرن 19 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره نوفمبر 1954.

17. يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (د.ط)، دار عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007..

18. ـــــــــــ ،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب،ج1 ،(د.ط)، دار الهدى للطبع ،الجزائر،2009،ص244

19. ـــــــــــ ، ثورات الجزائر في القرنين 19م، 20م ، ثورات القرن 19 ، (ط،خ) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.

20. ـــــــــــ ،كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، (ط،خ) ،دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009

21. تشرشل شارل هنري ، حياة الأمير عبدالقادر ، تر : أبو القاسم سعد الله ،(د–ط)، دار التونسية للنشر والتوزيع، تونس ، 1974.

22. الجزائري الاميرة بديعة الحسني ، الأمير عبد القادر الجزائري حياته وفكره ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عبدالقادر، تر: أبو القاسم سعد الله ، ج2 ، ط2 ، دار الوعي ، الجزائر ، 2012.

23. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد ، تاريخ الجزائر العام ، ج5، دار الامة ، الجزائر ، 2007.

24. حرب أديب ، التاريخ العسكري والإداري للامير عبدالقادر الجزائري 1808-1847م ، ج1، ط1، دار الرائد الكتاب، الجزائر، 1983.

25. حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الامة للطباعة ، الجزائر ، 2010.

26. خطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري ، ج1 ، منشورات الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

27. خلف التميمي عبد المالك، الاستيطان الاجني في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، 1983.

28. دينيزن –أ-ف، الأمير عبدالقادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر ، تر وتقد: أبو العيد دودو، (د.ط) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.

29. الزبيري محمد العربي ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبدالقادر، ط2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2014.

30. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (د.ط)، دار المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984.

31. ــــــــــــ، الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي ، التغيرات السياسية الاقتصادية الاجتماعية ، 1837-1939م ، ج1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005.

32. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، ط1، دار رائد ، الجزائر ، 2009.

33. ــــــــــــ ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998.

34. ـــــــــــــ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998

35. ـــــــــــــ، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر ، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1988.

36. ـــــــــــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982.

37. سعدي بوزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو الى الجنرال أوساريس،(د.ط) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005.

38. سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر 1867-1892، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009.

39. سعيدوني ناصر الدين والمهدي البوعبدلي ، الجزائر في التاريخ ، ج4، ط1، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984.

40. ـــــــــــــ، ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000.

41. ـــــــــــــ ، عصر الأمير عبدالقادر، (د.ط) ، دار بني مزغنة ، الجزائر ، 2016.

42. ـــــــــــــ ، الجزائر منطلقات وآفاق ، ط2، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009.

43. سلاماني عبدالقادر، الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847م ، (د.ط)، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

44. شريخي نبيل ، محمدعيساوي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري ، 1830-1871م ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011.

45. عدة هواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م ، تر : عبدالله جوزيف، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1983.

46. العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، (د.ط)، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006.

47. العسلي بسام، الأمير عبدالقادر الجزائري (1222-1300هـ = 1807-1883م)، ط1، ط3، دار النفائس للنشر ، بيروت ، 1980، 1986.

48. ـــــــــــ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838م ، ط2 ، دار النفائس، بيروت (د.ت)

49. عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2002.

50. عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954م، (ط.خ)، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.ذ

51. ـــــــــــ ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، (د.ط)، دار الهدى الجزائر ، 2009.

52. ـــــــــــ ، من تاريخ الجزائري الحديث ، ط2، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2004.

53. ـــــــــــ ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكيدة، (د.ط)، الجزائر ، 2004.

54. ـــــــــــ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000

55. ـــــــــــ ، فواصل في الفكر والتاريخ ، دار البعث للطباعة ، قسنطينة ، 2002.

56. غالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ،(د.ط)، دار هومة ، الجزائر ، 2007.

57. فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، دار مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2010.

58. ـــــــــــــ ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1984.

59. ـــــــــــــ ، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء الشرق البلاد 1844-1871، (د.ط)، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2006.

60. ـــــــــــــ ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسيين (814 ق، م-1962م)، ط1 ، دار العلوم ، الجزائر ، 2002،

61. قداش محفوظ ، جزائر جزائريين تاريخ الجزائر ، تر : محمد معراجي ، (ط.خ)، وزارة المجاهدين ،الجزائر ، 2008.

62. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، ط1، دار البعث ، الجزائر ، 1991.

63. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، 1994.

64. لحسن محمد ، تاريخ إقليم عمي موسى القرنين 19و20 م، (د.ط)، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع ، مستغانم – الجزائر، 2010.

65. لحسن محمد طارق ، ما قبل التاريخ الى الاستقلال ، (د.ط) ، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2012.

66. لونيسي رابح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010.

67. مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 -1962، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013،

68. الوزير محمد السيد محمد علي ، الأمير عبد القادر الجزائري، (د.ط)، دار عاصمة الثقافة العربية ، الجزائر، 2002
.69

قائمة الكتب باللغة الفرنسية :

الكتب باللغة الفرنسية :

1-Alain Sausol et joseph (Zitonerski) : une colonie de peuplement mais des europeen s très mimoritaires , in ,les actes du colloque colonie , territoires , sociétes, l'enjeu francais , et l'honnattan , 1996.
2-Block Maurice , Dictionnaire de l'administration francaise, Berger-levrault et cie, libraires ,Editeurs, Paris ,1878.
3-charle Robert Agéron , les Algrienne Muslmane et France (1871-1919), Edition press universitaire de France, paris , 1968.
4-Charle André , Julien, Histoire de L'Algerie contemporaire (1827-1871), Edition press universitaire de France, paris , 1964.
5-Hérisson (le conte) : la chasse à l'homme geurre d'Algerie, Paul olcendorff, Edition,Paris , 1981.
6-H.Toqueville , Travail sur l'Algerie, 1841 de colonisation en Algerie , bruxelle, Ed, Complexe,1988.

7-Oclave Teissier, Algerie, Challamel ,Ainé ،libiraire, Paris , 1865.
8-Prosper Eufantin : colonistation de l'Algerie ,P.Bertrand, Libraire, Paris , 1843.
9-Q, l'épine ,le Maréchale Saint Arnaud d'après sa correspandance et énidits années de jeuneesse la conquéte, de L'Algerie 1798-1850, éd, libraire plon, ,Paris ,1928.
10-Ricard charles, étude sur linsurrection du Dahra 1845-1846, primary sources Edition , alger, 1846.
11-Robert Estouhlun et Adolple (le felur) : code de l'algerie annoté (1830-1895), paris.
12-Walsin, Esteshazy , la Dominisation Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Libraire de charles cosselin, 1840

د- الرسائل الجامعية:

أ-الماجيستير:

1.التلمساني بن يوسف ، الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم العسكري بالجزائر (الحكم العثماني ، الأمير عبدالقادر، الإدارة الاستعمارية) 1782-1900 ، أطروحة مقدمة لنيل درجة شهادة ماجيستير ، في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشراف الدكتور ناصر الدين سعيدوني ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1997-1998.

2.دغموش كاميلية ، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509-1792) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث المعاصر ، جامعة وهران ، 2013-2014.

3.عيساني محمد ، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الأوربي في منطقة شلف 1843-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، 2011-2012.

4.معمري فتيحة ، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الاوراس ابان الفترة الكولونيالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر ، اشراف خمري الجمعي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 -2012.

ب-الدكتوراه:

1-بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2012-2013.

2-زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 دراسة في أساليب السياسية والإدارية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014-2015.

3-فاطمة حباش ، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2013-2014.

المجلات :

1.الواعر صبرينة ، الإدارة الفرنسية للقبائل الجزائرية 1830-1870 م ، الغرب الجزائري نموذجا ، مجلة العصور الجديدة ، العدد 24-25، جامعة وهران ، 2016.

2.بليل محمد ، الاستيطان الفرنسي بمنطقة الونشريس وانعكاساته على سكان المنطقة 1863-1900، منشورات مجلة بحوث ، دار الثقافة ، تيسمسيلت ، العدد 02 ، 2013.

3.بوهند خالد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري ما بين 1830-1874م، حالة القبائل ، مجلة عصور الجديدة، العدد 21-22، جامعة وهران ، 2016.

4.لونيسي إبراهيم ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19، منطقة سيدي بلعباس نموذجا ، مجلة عصور الجديدة، العدد 06 ، جامعة وهران ، 2005 .

5.هلايلي حنيفي ، إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الافريقية، مجلة العصور الجديدة ، العدد 18، جامعة وهران ،2015.

الملتقيات :

1. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1870) اعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الجزائر ، 2007.

فهرس الموضوعات

الفهرس :

شكر وعرفان.....

اهداء.....

اهداء.....

قائمة المختصرات.....

مقدمة.....أ

مدخل تاريخي: التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830–1870م.....7

الفصل الأول : استراتيجية الإدارة الفرنسية في الجزائر أوآليات استخدامها 1830–1870م

المبحث الأول: استراتيجية الإدارة الفرنسية في الجزائر من الناحية السياسية **18**

أ– سياسة الاغراء **18**

ب– تقسيم المناطق **22**

ج– استخدام المكاتب العربية: **24**

المبحث الثاني: ادوات السياسة الاستعمارية من الناحية الاقتصادية **32**

أ– مصادرة الأراضي **32**

ب– القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية: **34**

المبحث الثالث: أساليب السياسة الفرنسية في الجزائر من الناحية الاجتماعية **37**

أ– الابادة الجماعية **37**

ب– سياسية الأرض المحروقة **40**

ج– استهداف المرأة والاسرة الجزائرية **43**

المبحث الرابع: وسائل السياسة القمعية في الجزائر من الناحية الدينية **46**

أ– استهداف مؤسسات الدين الإسلامي **46**

ب– توظيف البعض من شيوخ الطرق الصوفية **52**

ج-محاولة إزالة القضاء الاسلامي 55
د- طرح الحركة التبشيرية 59
الفصل الثاني : وضع قبائل الغرب الجزائري في ظل الإدارة الفرنسية
المبحث الأول: الزعامات القبلية في التنظيم الإداري الفرنسي. 65
أ-تعريف القبيلة 65
ب-قبائل المخزن والرعية 66
ج-قبائل الرعية 72
د-الزعامات القبلية: 73
المبحث الثاني: تأسيس المـــراكز العسكرية وتطويرها بالغرب الجـــزائري (1830 – 1870 م). 76
أ- تأسيس المراكز العسكرية 76
ب-تطوير المراكز العسكرية ونشوء القرى الاستيطانية: 79
ج-ظهور القبائل ونظام الدواوير 83
المبحث الثالث : السياسة الاستيطانية الفرنسية في الغرب الجزائري 87
أ-شجيع الهجرة الاوربية وتدفق المستوطنين في الغرب الجزائري 1830م-1870م 87
ب -بناء المراكز الاستيطانية بالغرب الجزائري 93
الفصل الثالث : انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830-1870م
المبحث الأول : آثار الاستيطان على منطقة الغرب الجزائري 105
أ-الاثار الاستيطانية على منطقة الغرب الجزائري من الناحية الاقتصادية 105
ب- آثار الاستيطانية على منطقة الغرب الجزائري من الناحية الاجتماعية : 109
ج-آثار الاستيطانية على منطقة الغرب الجزائري من الناحية السياسية 112
المبحث الثاني : نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية في الغرب الجزائري 116
المبحث الثالث: المقاومات الشعبية المناهضة للسياسة الاستعمارية بالغرب الجزائري 120
أ-مقاومة الأمير عبد القادر 120
ب-ظهور ابن علال وابن التهامي بأعالي وادي رهيو 1843 م 135
ج-مقاومة أولاد سيد ي الشيخ 1864م 136

د–ظهور سي لزرق في فليتة 1864م : **138**
خاتمة 142
ملاحق.....145
قائمة الببليوغرافيا 147